

شرح العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي المنوفي
سنة ٧٦٦ الملقب بتحرير القواعد المنطقية في
شرح الرسالة الشمسية التي صنفها الامام
نجم الدين عمر بن علي القزويني
المعروف بالـكـاتـبي
المنوفي سنة ٤٩٣
نفع الله بهما
آمين

* (وجهاشه حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق الفاضل
السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني علي شرح قطب الدين
الرازي علي متن الشمسية في المنطق نفع الله بها آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

ان أبيه در تنظيم بينان البيان وأزهى زهر يشرفي أردان الأذهان حمد مدع أنطق الموجودات
بآيات وجوب وجوده وشكر منعم أغرق الخلق لوفات في بحار فضاله وجوده تلاً في ظلم الالباب
أنوار حكمته الباهره واستنار على صفحات الايام آثار سلطنته القاهرة نحمده على ما أولانا من آلاء
أزهرت رياضها ونشكره على ما أعطانا من نعماء أنزلت حياضها ونسأله أن يفيض علينا من زلال
هدايته ويوفقه الامر وج الى معارج عنايته وان يخص رسوله بمجد أشرف البريات بأفضل الصلوات
وآله المنتخبين وأصحابه المنتخبين بأكمل النجيات * (وبعد) * فقد طال الخاح المشغولين على المترددين
الى أن أشرح الرسالة الشمسية * وأبين فيه القواعد المنطقية علمائهم بأنهم سألوا عريفها ما هرا
واستمرطوا صاحبها ما هرا ولم أزل أدافع قوما منهم بعد قوم وأسوف الامر من يوم الى يوم لاشتغال بال
قد استولى على سلطانه واختلال حال قديتين لدى برهانه ولعلمي بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره
وولت الادبار أنصاره الا أنهم كلما ازددت مطالوتسويقاً ازدادوا احتشوتسويقاً فلم أجرب دامن اسعافهم
بما اقترحوا وايصالهم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركب النظر الى مقاصد مسائلها وسحبت مطارف
البيان في مسائل دلالتها وشرحتها ككشف الاصداف عن وجوه فرائد فوائدها وناط الاكلى على معاهد
قواعدهار وضمت اليها من الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت عنها ولا بد منها بعبارة
رائقة تسابق معانيها الأذهان وتقريرات شائفة يجب استماعها الا كذان * وسهية به بتجرير القواعد
المنطقية في شرح الرسالة الشمسية * وخدمت بـ حضرت من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة
الانسية وجعله بحيث يتصاعد بتصاعده مرتبة مراتب الدنيا والدين ويتطأ أطادون سرادقات دولته
رقاب الملوك والسلطين وهو الخلدوم الاعظم دستوراً أعظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم
سباق الغايات في نصب رايات السعادات البالغ في اشاعة العدل أقصى النهايات ناظورة ديوان الوزارة
عين أعيان الامارة الا مع من غرته الغراء لوائح السعادة الابدية الفأ مع من همته العباء روائح

(بسم الله الرحمن الرحيم) الجدل عليه والصلاة على نبيه (قوله) وتنبه على مقدمه وثلاث مقالات وخاتمة * أقول هكذا وجدنا بعض المتن في كثير من النسخ والصواب ان لفظة ثلاث ههنا زائدة وقعت سهواً قلم النسخين يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد وأما المقالات فثلاث (قوله) فأولها في المفردات) أقول قد يطلق المفرد ويراد ما يقابل المتن والمجموع أعني الواحد وقد يطلق ويراد ما يقابل المضاف فيقال هـ مفرد أي ليس بمضاف وقد يطلق على ما يقابل المركب وسأني في مباحث الألفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة وهو هذا المعنى يتناول المركبات التقييدية أي والمراد بالمفردات ههنا هذا المعنى الأخير فيقدر فيها الكلمات الخمسة والتعريفات أيضاً والتعريفات التقييدية والدليل على ذلك انه قد جعل المفردات في مقابلة القضايا حيث في المقالة الثانية في القضية (قوله) لان ما يجب ان يعلم المنطق) أقول قيل عليه ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزأ منه لان ماد

العناية السرمدية محمد وقواعد الملة الربانية مؤسس مبادئ الدولة السلطانية العالی عذاب الجلال رايات اقباله التالی لسان الاقبال آیات جلاله ظل الله على العالمین ملجأ الافاضل والعالمین شرف الحق والدولة والدين رشيد الاسلام ومرشد المسالین الامیر احمد شعر الله لقمه من عنده شرفاً * لانه شرفت دين الهدي شيمه ان الامارة باهت اذ به نسبت * والجدجد لما شئتق منه ٤٥٤ لزال آلام العدل في أيام دولته عالى وقیمة العلم من آثاره بینه غالىة وأیادیه على أهل الحق فانه واعادیه من بین الخلق غائضه فهو الذى عم أهل الزمان بأفاضته العدل والاحسان وخص أهل العلم من بیتم بفواضل متوالیه وفصائل غیر متناهیه ورفع لأهل العلم مراتب الیکال ونصب لأرباب الدین مناصب الاجلال وخفض لأصحاب الفضل جناح الافضال حتى جلبت الى جناب رفعة بضائع العلوم من كل مرعى سحیق ووجه تلقاء مدين دولته مطایبا لآمال من كل فج عجبی اللهم كما یدنه لاءلاء کتلت فأبدته وکافورت خادته لنظام مصالح خلقك فخلده شعر من قال آمین أبی الله مهمته * فان هذا دعاء يشمل البشر

فان وقع فی حیز القبول فهو غاية المصود ونهاية المأمول والله تعالى أسأل ان یوفقنی لاصدق والصواب ویجنبنی عن الخطل والاضطراب انه ولی التوفیق وبیه أزمة التحقيق * قال (بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله الذى أبدع نظام الوجود واخترع مادیات الاشياء بمقتضى الجود وأنشأ بقدرته أنواع الجواهر العقلية وأفاض برحمته بحركات الاجرام الفلكية والصلاة على ذوات الانفس القدسية المنزهة عن الكدورات الانسية خصوصاً على سيدنا محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله وأصحابه التابعین للعجج والبیئات (وبعد) فلما کان باتفاق أهل العقل واطباق ذوی الفضل أن العلوم سیم البقیة فی أعلى المطالب وأهمی المناقب وأن صاحبها أشرف الأشخاص البشرية ونفسه أسرع اتصالاً بالحق والعلو المملیة وکان الاطلاع على دقائقها والاحاطة بكنه حقائقها لا یمكن الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به يعرف صحته ما من سقمها وغشها من سمیها فأنشأ الى من سعه بدلف الحق وامتاز بتأییده من بین كافة الخلق ومال الى جنابه الدانی والقاصی وأفلح بمنابته المطیع والعاصی وهو المولی الصدر صاحب المعظم العالم الفاضل المقبول المنعم الحسن الحبيب النسیب ذو المناقب والمفاخر خمس الملة والدين بهاء الاسلام والمسلمین قدوة الاكبر والامثال ملك الصددور والافاضل قطب الاعالی فلك المعالی محمد بن المولی الصددرا المعظم صاحب الاعظم دستور والافاق آصف الزمان ملك وزراء الشرق والغرب صاحب دیوان الممالک بهاء الحق والدين ومؤید علماء الاسلام والمسلمین قطب الملوك والسلطانین محمد أدام الله طلاله مواضع جلاله الذى مع حادثة سنة فاق بالاسعادات الابدیه والكرامات السرمدية واختص بالفضائل الجلیلة والخصائل الجلیدة بنجر برکات فی المنطق جامع لقواعد حوله وضوابطه فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت فی ثبته وکتابته مستلزماً أن لا أدخل بشئ یعتد به من القواعد والضوابط مع زیادات شریفة ونکت لطیفة من عندی غیر تابع لأحد من الخلق بل للحق الصریح الذى لا یتبیه الباطل من بین یدیه ولان خلفه وسمیته بالرسالة الشمسية فی القواعد المنطقية ورتبته

على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة متصفاً بحیل التحقيق من واهب العقل ومتوكلاً على جوده المفيض للغير والعادل انه خبر موفق ومعين * أما المقدمة ففيها بحثان الأول فی ماهیة المنطق وبيان الحاجة الیه * أقول الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة أما المقدمة ففي ماهیة المنطق وبيان الحاجة الیه وموضوعه وأما المقالات فأولها فی المفردات والثانية فی القضايا وأحكامها والثالثة فی القیاس وأما الخاتمة ففي مواد القیاس وأجزاء العلوم وانما رتبها علیها لان ما يجب ان یعلم فی المنطق امان یتوقف

خارج عنه لا يعلم قطعا وحيداً بل يلزم أن تكون المقدمة جزءاً من المنطق وهو باطل لا تغايرهم على أن المقدمة الشرع في العلم خارجة عنه وأيضاً إذا كانت المقدمة جزءاً من الشرع فيها شرعاً في المنطق إذ لا معنى للشرع فيه إلا الشرع وفي جزء من أجزائه والغرض أن الشرع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشرع في المنطق موقوفاً على الشرع وفي المقدمة قطعاً فقول الشرع في المقدمة شرع في المنطق والشرع في المنطق موقوف على الشرع وفي المقدمة موقوفاً على الشرع وفي المقدمة وذلك محال والجواب أن في الكلام مضاعف ذو فائى ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فيلزم حينئذ أن تكون المقدمة جزءاً من كتب الفن لا جزءاً منه فاندفع الحذوران معاً والدليل على تقدير هذا المضاف أن المقصود بيان انحصار الرسالة في الأشياء الخمس لا بيان انحصار العلم فإصل الكلام أن هذه الرسالة كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يابى به أن يترتب على هذه الأشياء الخمس فهذه الرسالة يليق بها أن تترتب عليها أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلأن ما يجب أن يعلم في كتب هذا الفن الخ (قوله أو عن المركبات) أقول وأراد بها المركبات التامة بناء على ما ذكرناه فلا إشكال في كلام الشارح أيضاً (قوله أو من حيث المادة وهي الخاتمة) أقول أو رد عليه أن الخاتمة كاذبة أولاً ولا شتملة على المادة وأجزاء العلوم معاً وما ذكرته في الحصر يدل على اشتغالها على المادة فقط وأجيب بأن المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وأما أجزاء العلوم فأنما ذكرت فيها تبعاً لادخالها في الإيصال الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن هذا الحصر (قوله والمراد بالمقدمة ههنا) أقول إنما قال ههنا لأن المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو حجة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف صحة الدليل عليه فتناول مقدمات الأدلة وشرائطها كالجواب الصغرى وفعليتها ٤ وكاية الكبرى في الشكل الأول مثلاً (قوله فلا يتم التقريب) أقول هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطالبين بعبارة

الشرع فيه عليه أولاً فإن كان الأول فهو المقدمة وإن كان الثاني فاما أن يكون البحث فيه عن المفردات فهو المقالة الأولى أو عن المركبات فلا يخلو أما أن يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية أو عن المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا يخلو أما أن يكون النظر فيها من حيث الصورة وحدها هو المقالة الثالثة أو من حيث المادة وهو الخاتمة والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشرع في العلم وجه توقف الشرع أما على تصور العلم فلأن الشارح في علم لولم يتصور أو لا ذلك العلم لكان طالبا للجهول المطلق وهو محال لا متنازع توجه النفس نحو الجهول المطلق وفيه نظر لأن قوله الشرع في العلم يتوقف على تصوّره أن أراد به التصور بوجه ما فاعلم لكن لا يلزم منه أنه لا بد من تصوّره برسمه فلا يتم التقريب إذا المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في مفتاح الكلام وإن أراد به التصور برسمه فلا نسلم أنه لولم يكن العلم متصوراً برسمه يلزم طلب الجهول المطلق وأنما يلزم ذلك لولم يكن العلم متصوراً بوجه من الوجوه وهو ممنوع فالأولى أن يقال لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على بصيرة في طلبه فانه إذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسأله اجالا حتى أن كل مسألة منه ترد عليه علم أنها من ذلك العلم كما أن من أراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلوكه وأما على بيان الحاجة

أخرى تطبيق الدليل على وفق المدعى (قوله رسم العلم في مفتاح الكلام) أقول أراد به رسم المنطق حيث قال ورسموه والمراد بمفتاح الكلام وأصل الكتاب قبل الشرع وفي المقصود أعنى الفن فكأنه قال إذا المقصود بيان سبب إيراد رسم المنطق في أثناء المقدمة وأجاب عن هذا النظر بعضهم بأن المراد هو التصور بوجه ما ويتم

التقريب لأنه لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله إلا في ضمن تصوّره بوجه مخصوص اختار المصنف التصور إليه برسمه لاستلزامه لما هو الواجب أعنى التصور بوجهه لا بخصوصه وكون غيره مستلزماً لذلك الواجب لا يقدح في اختياره كن اتخذه طريقاً موصلاً إلى المطلوب فانه يختار أحدهما بعينه وإن كان الآخر مؤدياً إليه أيضاً وكان في عبارة الشرح إشارة إلى ذلك حيث قال فالأولى ولم يقل فالصواب (قوله فالأولى أن يقال) أقول الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما وامتناع الشرع ومطلقاً بدونه وهذا الوجه يدل على أنه لا بد في الشرع على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يدل على أنه لولاه لا متنازع المشرع ومطلقاً (قوله وقف على جميع مسأله اجالا) أقول أراد به أن من تصور الخواص لا بد له علم بالوصول يعرف بها أحوال أو أواخر السكاهم من حيث الأعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فإذا أورد عليه مسألة معينة منها يتمكن بذلك من أن يعلم أنها من النحو بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة أعراب السكاهم وبناءها وكل مسألة كذلك فهي من النحو فهذه المسألة منه وكذا إذا تصور الميزان بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصمة وتتمكن بذلك من أن يعلم مسائله وغيرها غيرهما تمكنها تماماً وبالجملة إذا تصور علمه برسمه فقد عرف خاصته وعلم أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر إذا أورد عليه مسألة منه أن يعلم أنها من قدرته فانه قد علم ذلك أولاً ولم يرد أنه بمجرد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم به من مسائله من غيرها حتى يرد عليه أنه خلاف الواقع إذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه فورد عليه أنها منه

(قوله اسكان طلبه عبثاً) أقول يعني ان الشروع في العلم قبل اختياره فلا بد من ان يعلم أولاً ان ذلك العلم فائدة ما لا يمنع الشروع ومطلابه كما بين في موضعه ولا بد من أن تكون تلك الفائدة معتد بها انظر الى المسألة التي تكون للمستغنيين في تحصيل ذلك العلم والاسكان شروعه فيه وطلبه مما يبعد عبثاً فلو بذلك يترجده في نفسه قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما زال اعتقاده بهد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثاً في نظره وأما اذ علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تكميل رغبته فيه ويبلغ في تحصيله كما هو حقوه بزيادة ذلك الاعتقاد بهد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة (قوله فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات) أقول وذلك لان المقصود من العلوم بيان أحوال الاشياء ومعرفة أحكامها فانها كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعاقبة تسمى واحداً أو بأشياء متناسبة وطائفة أخرى منها متعلقة بشئ آخر أو بأشياء متناسبة أخرى كان كل واحدة منها معلماً برأسها منازعة عن صاحبها ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد أو بأشياء متناسبة من جهة من جهة واحدة كانتا علماً واحداً ولم يستحسن عد كل واحدة منها معلماً على حدة واعلم ان احوال الواجب على الشارع في كل علم أن يتصوره بوجه ما والالامتنع الشروع فيه وأما تصور بهر شيء فانه ما يجب له يكون شروعه فيه على بصيرة وان يعتقد أن لذلك العلم فائدة مخصوصة تترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازماً أو غير جازم مطابقاً للواقع أو لا وأما الاعتقاد بما هو فائده وغيره في الواقع فانه ما يجب ذلك لئلا يكون سعيه في تحصيله مما يبعد عبثاً على ما مر وليرد ادعاءه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له وأما معرفته بأن موضوع العلم أي شئ هو فليس بواجباً للشروع بل هي لزادة البصيرة في الشروع بقوله لم يتميز العلم المطالب عنه ولم يكن له بصيرة في طلبه أراحه انه لم يتميز بزيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد حصلاه بتصور بهر شيء وقد تحقق بما تقر ان مقدمة العلم المذكورة هي ثلاثة أشياء أحدها تصور العلم بوجه ما أو برسمه وثانيها التصديق بفائده وثالثها التصديق بموضوعة موضوعه والاولى أن يجعل

مباحث الالفاظ أيضاً من المقدمة لتوقف استفادة العلم وفادته على معرفة أحوال الالفاظ الا ان المصنف أورد في صدر المقالة الاولى وقد جعل من المقدمة أيضاً بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضع وبيان وجه تسميته

اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والقرض منه لكان طلبه عبثاً وأما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلاً لا يمتاز عن علم أصول الفقه بموضوعة لان علم الفقه يبحث فيه عن أفعال المكلفين من حيث انها تحمل وتحرم وتصح وتفسد وعلم أصول الفقه باحث عن الأدلة السمعية من حيث انها تستنبط منها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذا موضوع آخر صار علمين متميزين منفردا كل منهما عن الآخر فلم يعرف الشارع في العلم أن موضوعه أي شئ هو لم يتميز العلم المطالب عنه ولم يكن له في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه أو رده ما في بحث واحد وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة اليه عليه فقال
 ((العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ في الـ قل واما تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر

باسمه والاشارة الى مسائله اجاباً لهذه امور تسعة تمايز منها المتعلقة بالعلم المطالب وموجبه لمز يدعيه عند الطالب وزيادة بصيرته في طلبه وواحد منها متعلقة بطريق فادته واستفادته أعني مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكركها ولا وقد يكتفي به بعضه والآخر في شئ من ذلك اذ لا ضرورة هناك الى التصور بوجه ما والتصديق بفائده كما بيناه ولذلك قال بعضهم الاولى أن يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفهم (قوله ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه) أقول وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق هو ان بين الناس في أي شئ يحتاجون اليه فذلك الشئ يكون غاية وغرضه يحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصوره برسمه وأما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون برسمه بشئ آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أصلاً متضمناً لبيان الماهية برسمه فذلك أوردده المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة ففسر في تقسيم العلم الى قسميه أعني التصور والتصديق لتوقفه عليه فان قلت لا حاجة فيه الى هذا التقسيم بل يكفي ان يقال العلم ينقسم الى ضروري ونظري الى آخر المقدمات قلت المقصود بيان الحاجة الى علم المنطق بقسميه أعني الموصول الى التصور والموصول الى التصديق فلولم يقسم العلم أولاً الى التصور والتصديق ولم يبين أن في كل واحد منهما ماضور وياونظر بإمكان اكتسابه من الضروري لجاز أن تكون التصورات بأسرها ماضورة فلا حاجة اذن الى الموصول الى التصور وجاز أن تكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة اذن الى الموصول الى التصديق فلا يثبت الاحتياج الى جزأى المنطق معارف قد عرفت ان المقصود ذلك (قوله العلم اما تصور فقط) أقول هذا التصور قد يكون تصور واحد كصور الانسان وقد يكون متعدد بالنسبة كصور الانسان والكاتب أو مع نسبة غير تامه أيضاً ما تقيده كالحبوان الناطق أو اضافية نحو غلام زيد أو مائة غير خبرية كقولك اضرب واما خبرية يشك فيها فان كل ذلك من قبيل التصورات السالحة لخلوها عن الحكم وأما الخبرية الشرعية فليس فيها حكم أيضاً الافتراض اذ اذرا كمال ليس تصديقاً بالفعل بل بالقوة القرينة كما سيجيء (قوله واما تصور معه حكم) أقول هذا التصور لا يبرهن أن يكون معتدداً اذ لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن افتراض الحكم به كما يأتي

(قوله أما التصور الخ) أقول القسم الأول مشتمل على شيئين أحدهما التصور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل أيضا على شيئين التصور وكونه مع الحكم فاحتيج إلى بيان التصور الذي هو المشترك بين القسمين وإلى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقابلة اليهودية حيث يتضح القسمان بجزئيهما معا (قوله فذلك الضمير أما أن يعود) أقول فان قيل لم لا يجوز أن يعود إلى العلم قلنا لا معنى لتوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي أن يقدم عليه فان قلت مطلق التصور مرادف للعلم كما يصرح به في الفائدة في الافتتاح بقسم العلم ثم يعرف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبيه على أن التقسيم هو العمدية في بيان الحاجة دون تعريفه لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه أو التنبيه على أن تقسيم العلم بذلك مشهور وفرض مطلق التصور به ليعلم انه مرادفه كما يصرح بذلك في قوله تنبيهنا على أن التصور كما يطلق الخ فان قلت تقسيم العلم إلى تصور فقط وتصور معه حكم يدل على أن معنى التصور وأمر مشترك بين هذين القسمين يتقيدان بما قرآن الحكم وتارة بعدم الحكم فقد علم بذلك أن التصور يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور ودون التصور فقط وأما إطلاق التصور على ما يقابل التصديق فذلك معلوم من المعارف المشهور ولا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا تقسيم اذ لم يعلم منه الاطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الأول قلت الحال كما ذكرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم اذ عما يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر عن قريب (قوله أما الحكم فهو اسناد أمر الخ) أقول هذا يعبر عنه الحكم الجلي والاتصالي والافصالي ايجابا أو سلبا (قوله ثم مفهوم الكاتب) أقول تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان كما تقتضيه لفظة ثم ليس أمرا واجبا بل هو أمر استحسانى فان الأولى أن

يلاحظ الذات أولا ثم مفهوم الصفات وأما ادراك نسبة ثبوت الكتابة إلى الانسان فلا بد أن يتأخر عن ادراكهما معا (قوله بمعنى ادراك ان النسبة الواقعة وليست بواقعة) أقول يريد به أن لا يعنى بادر وقوع النسبة أولا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع أو الادراغ مع مضافا إلى النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب متقيد من قبيل الاضافات بل يعنى بادر الوقوع ان يدرك النسبة بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما ايجابيا وادراك عدم الوقوع ان يدرك أن النسبة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا ولا شك ان ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة الحكمية كالحجب تأخر ادراكها عن ادراك طرفها (قوله وربما يحصل الخ) أقول لا يخفى في تخالف ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينه ما وانما الالتفات بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذي سمينا به حكما فذلك أشار إلى تمايزهما افعالهما بخصوصية ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم فان المتشكك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها أولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعا ولم يحصل له الادراك المسمى بالحكم فهما متغايران جزما وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية ونحوه بنجانب السلب ونحوه بنجانب الوجوب ولم

ايجابا أو سلبا ويقال للجمهور تصديق) * (أقول) العلم أما تصور فقط أى تصور لا حكم معه ويقال له التصور الساذج كنصور الانسان من غير حكم عليه بنى أو اثبات وأما تصور معه حكم ويقال للجمهور تصديق كماذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بأنه كاتب أو ليس بکاتب أما التصور فهو حصول صورة الشئ في العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان ترتسم منه صورة في العقل بهما تميز الانسان عن غيره عند العقل كثبت صورة الشئ في المرأة الا أن المرأة لا تثبت فيها الامثال المحسوسات والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات فقوله وهو حصول صورة الشئ في العقل إشارة إلى تعريف مطلق التصور ودون التصور فقط لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر أمرين أحدهما التصور والمطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور فقط أى الذى هو التصور الساذج فذلك الضمير أما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط لا جائز أن يعود إلى التصور فقط لصديق حصول صورة الشئ في العقل على التصور الذى معه حكم فلو كان تعريفه بالتصور فقط لم يكن مانعا لثبوت غيره فيه فتعين أن يعود الضمير إلى مطلق التصور دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشئ في العقل تعريفه وانما يعرف مطلق التصور ودون التصور فقط مع أن المقام يقتضى تعريفه تنبيهنا على أن التصور كما يطلق في ما يقابل التصديق أعنى التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم فهو اسناد أمر إلى آخر ايجابا أو سلبا والواجب الواقع النسبة والسلب هو انتزاعها فاذا قلنا الانسان كاتب أو ليس بکاتب فقد أسندنا الكاتب إلى الانسان وأوقعنا نسبة ثبوت الكناية اليه وهو الايجاب أو رفعنا نسبة ثبوت الكناية عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان يدرك أولا الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكناية إلى الانسان ثم وقوع تلك النسبة أولا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به فالكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكناية أولا ثبوتها هو تصور النسبة الحكمية وادراك وقوع النسبة أولا وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو الحكم وادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكك في النسبة

يلاحظ الذات أولا ثم مفهوم الصفات وأما ادراك نسبة ثبوت الكتابة إلى الانسان فلا بد أن يتأخر عن ادراكهما معا (قوله بمعنى ادراك ان النسبة الواقعة وليست بواقعة) أقول يريد به أن لا يعنى بادر وقوع النسبة أولا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع أو الادراغ مع مضافا إلى النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب متقيد من قبيل الاضافات بل يعنى بادر الوقوع ان يدرك النسبة بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما ايجابيا وادراك عدم الوقوع ان يدرك أن النسبة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا ولا شك ان ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة الحكمية كالحجب تأخر ادراكها عن ادراك طرفها (قوله وربما يحصل الخ) أقول لا يخفى في تخالف ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينه ما وانما الالتفات بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذي سمينا به حكما فذلك أشار إلى تمايزهما افعالهما بخصوصية ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم فان المتشكك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها أولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعا ولم يحصل له الادراك المسمى بالحكم فهما متغايران جزما وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية ونحوه بنجانب السلب ونحوه بنجانب الوجوب ولم

فحصل به الحكم السلي فادراك النسبة المحكومة بمعار الحكم السلي ودفعه عدم وجودها في نفسه ودفعه
 ونحوه بزجانب الايجاب نحو يز امر جوا ولم يحصل له الحكم الايجابي فادراك النسبة المحكومة بمعار الحكم الايجابي ايضا (قوله وعند متاخرى
 المنطقيين) أقول قد توهموا ان الحكم فعل من أفعال النفس الصادرة عنها بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاسناد
 والايقاع والانتزاع والاعجاب والسلب وغيرها والحق انه ادراك لافعل لاننا اذا رجعنا الى وجداننا علمنا ان بعد ادراك النسبة المحكومة بالحكمة
 أو الاتصالية أو الانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة أي مطابقة لما في نفس الامر أو ادراك انها ليست بواقعة أي غير
 مطابقة لما في نفس الامر (قوله لان الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا) أقول وذلك لان الفعل هو التأثير واجداد الانفعال هو التأثير
 وقول الانفعال يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر بالضرورة وأما ان الادراك انفعال فأنما يصح اذا فسر الادراك بانتهاش النفس
 بالصورة الخاصة - لمن الشيء وأما اذا فسر بالصورة الخاصة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون فعلا أيضا (قوله وأما على رأي
 الحكماء فالنصديق هو الحكم فقط) قول هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين إنما هو لامتنياز كل واحد منهما عن الآخر بطريق
 خاص يستحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم بفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى أقسامها وما عدا هذا الادراك له طريق
 واحد يوصل اليه وهو انقول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به ونصقور النسبة المحكومة به يشارك سائر التصورات في الاستحصا
 بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالنصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فن
 لاحقا مقصود الفن أعني بيان الطريق الموصلة الى العلم لم يلتبس عليه ان الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتنياز في الطريق فيكون الحكم أحده
 قسميه المسمى بالنصديق لكنه مشروط في وجوده الى ضم أمور متعددة من افراد القسم الآخر واذا عرفت هذا فنقول اذا أردت تقسيم
 العلم على هذا المذهب قلت العلم أي الادراك مطلقا ما أن يكون ادراكا لان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وأما أن يكون ادراكا كغير ذلك فالاول
 يسمى تصديقا والثاني تصورا واذا أردت تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم اما أن يكون ٧ ادراكا كالأمور أربعة هي المحكوم عليه والمحكوم
 به والنسبة المحكومة به وتلك النسبة واقعة أو غير واقعة

به والنسبة المحكومة به وتلك النسبة واقعة أو غير واقعة
 وأما أن يكون ادراكا كغير ذلك فالاول
 هو التصديق والثاني هو
 التصور وأما تقسيم المصنف
 فلا يصح على مذهب الحكماء

أو توهمها فان الشك في النسبة أو توهمها بغير تصورهما محال لكن التصديق لا يحصل بالعلم بحصول الحكم
 وعند متاخرى المنطقيين ان الحكم أي ايقاع النسبة أو انتزاعها فعل من أفعال النفس فلا يكون ادراكا
 لان الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق بمجموع التصورات
 الأربعة وهو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة المحكومة به والتصور الذي هو الحكم
 وان قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق بمجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام وأما
 على رأي الحكماء فالنصديق هو الحكم فقط والفرق بينهما من وجوه أحدها ان التصديق بسيط على

قطعا لان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم ولا على مذهب الامام أيضا وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف
 ان أحد قسمي العلم هو ادراك غير مجامع للحكم والقسم الثاني هو ادراك مجامع الحكم ويرد عليه أن تصور المحكوم عليه وحده ادراك مجامع
 للحكم فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به وحده تصديقا
 آخر ويكون تصور النسبة المقارن للحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقا رابعا ويكون كل اثنين من
 هذه التصورات تصديقا آخر فترتي عدد التصديقات في مثل قولك الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه الى سبعة يكون الحكم في كل واحد
 منها خارجا عن التصديق مجامعا فلا يكون تقسيمه منطبقا على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون
 مستفادا من القول الشارح ويكون مجامعا وهو يفتقر به أعني الحكم مستفادا من الحجة وهذا باطل ومنهم من قال معنى هذا التقسيم ان الادراك
 ان لم يكن معروض الحكم فهو القسم الاول وان كان معروضه فهو التصديق وحده فلا يلزم أن يكون تصور المحكوم عليه وحده أو تصور
 المحكوم به وحده ولا مجموعهما معادلا أحدهما مع النسبة المحكومة به تصديقا لكن يلزم أن يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقا لانه ادراك
 معروض الحكم بل يلزم أن يكون ادراك النسبة وحدها تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم أيضا أن يكون الحكم خارجا عن التصديق
 عارضه فان قلت قد صرح المصنف بأن المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى بالنصديق وذلك مذهب الامام بعينه قلت ذلك لا يجزئ
 فيه إعلان القسم الثاني الخارج عن التقسيم هو الإدراك المجامع للحكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني
 فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساد في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به لم يكن التصديق
 قسميا من العلم بل مركبا من أحد قسميه مع أمر آخر مقارن له أعني الحكم وذلك باطل وأيضا يصدق على تصور المحكوم عليه والحكم معانته
 مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم أن يكون تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا آخر وهكذا مع النسبة مع
 الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقا رابعا يحصل من تركيب اثنين منها مع الحكم

ثلاثة أخرى فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة أيضا الآن أحد هذه السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة (قوله اما ان يكون الخ)
أقول قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحتها وأخص منه وقسم الشيء هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء آخر مثلا اذا قسمت الحيوان
الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسما لآخر ومعنى كون قسم الشيء قسمه له أن يكون ذلك
الشيء قسما منه في الواقع وقد جعلته قسمه له ومعنى كون قسم الشيء قسمه له عكس ذلك (قوله لان التصديق ان كان عبارة عن التصور
مع الحكم) أقول هذا بناء على ان التصديق عبارة عن الادراك الجامع للحكم أو المعروض للحكم كإيدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف
وتابعه كالمنصف وغيره في تقسيم العلم كما بيناه مسبقا وما اذا أراد بالتصديق ما هو مذهب الامام أعني المجموع المركب من التصورات الثلاث
والحكم فلا يظهر أن التصديق بمذايع قسم من التصور واذلا يلزم ان يكون المجموع المركب من شيء آخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء
حتى يكون قسما منه ومندرجا تحتها ألا ترى أن مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج حينئذ الى ان يتمسك بما ذكره في
التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور كما أنه بمعنى الحكم قسم له أيضا وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم
الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسمه له (قوله وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور)
أقول من قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم يرد بالتصور ومعنى علما شاملا للتصديق بل أراد بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو

ليست واقعة وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك ولا شك أن هذين القسمين متقابلان ليس أحدهما متناولا للآخر أصلا حتى يلزم أن يكون قسم الشيء قسمه له وقسم الشيء قسمه له وأما التصور بمعنى الادراك مطلقا أعني ما هو مرادف للعلم فهو معنى آخر لفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى أعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول أعني الادراك المتغير فلا بد أن يسمى بالحكم فلا يلزم من المحذورين أو أراد

مذهب الحكماء ومركب على رأى الامام وثانها ان تصور العارفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشطره الداخل فيه على قوله وثانها أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على زعمه واعلم أن المشهور فيمابين القوم ان العلم اما تصور واما تصديق والمنصف عدل عنه الى التصور الساذج والى التصديق وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول ان التقسيم فاسد لان أحد الامرين لازم وهو اما أن يكون قسم الشيء قسمه له أو يكون قسم الشيء قسمه له وما باطلان وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم المشهور قسمه له فيكون قسم الشيء قسمه له وهو الامر الاول وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم للتصور وقد جعل في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسمه له وهو الامر الثاني وهذا الاعتراض انما يرد اذا قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور وأما اذا قسم العلم الى التصور الساذج والى التصديق كما فعله المنصف فلا وروده عليه لانا نتخذه ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فقوله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا ان أردتم به أنه قسم من التصور الساذج المتقابل للتصديق فظاهر أنه ليس كذلك وان أردتم به أنه قسم من مطلق التصور فليس يمكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسمه له * الثاني أن المراد بالتصور اما الحضور والذهني مطلقا والمقيس بعدم الحكم فان عني به الحضور والذهني مطلقا لم يمتنع

بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك فلا محذور أيضا لان التصديق قسم للتصور بالمعنى الذي
الاخص وقسم من التصور بالمعنى الاعم فلا إشكال على ما هو مراد القوم أصلا نعم ظاهر عباراتهم بوجه التباسين ول بتفسيرهم التصديق
والتصور المتقابل كما تفرنا (قوله فلا وروده لانا نتخذه الخ) أقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المنصف أيضا
لكونه من دفع الجواب الذي فرره الشارح وأما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير من دفع عنه وقد عرفت اندفاعه أيضا بما قررناه الآن
اندفاعه عن تقسيم المنصف أظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى (قوله والثاني أن المراد الخ) * أقول قبل دفعه هذا على كلام المنصف
أيضا بان يقال ان أراد بالتصور فقط الحضور والذهني مطلقا لم يمتنع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره كما ذكره ولزم أيضا ان يكون قوله فقط لغوا
لا حاجة اليه أصلا وان أراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى جواب
الاعتراض الثاني اذا ورد على تقسيم المنصف فاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الاول أن الاعتراض الثاني أيضا متوجه على
عبارة المنصف لأنه من دفعهم هذا الجواب وأما على عبارة القوم فهو وارد غير متدفع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام
المنصف يدفعه عن كلام القوم أيضا بل هو بكلامهم أنسب لان كون لفظ التصور مرشحا لكأين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور والذهني
مطلقا انما يفاهم من كلامهم دون كلامه حيث ذكر والتصور في مقابلة التصديق وأراد به معنى يقابله قطعا مع أنهم يطلقون التصور وعلى
ما كان مرادنا لا يعلم أعني الادراك مطلقا للتصور عندهم معنيان وأما كلام المنصف فلا يقتضى إلا أن يكون بالتصور معنى واحد متناول

التصور فقط والتصور وضع الحكم واما ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق أعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة عليه أصلاً لأنه جعل التصور فقط مقابل التصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيد فقط وايس داخل في مفهوم لفظ التصور بل هو مستعمل بمعنى الادراك مطلقاً وقد ضم اليه قيداً رائد وجعل المقيد قسيماً للتصديق فلا تصور وعنده معنى واحداً فتصح بما ذكرناه أن الاشتراك في لفظ التصور وانما يظهر من كلامهم دون كلامه وهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان معاً على التقسيم المشهور وأما اندفاعهما عن تقسيم المصنف فانما هو الجواب الاول لان المقابل للتصديق عنده كبحر به وهو التصور فقط وليس التصديق قسماً منه بل هو قسم من التصور ومطلقاً فاندفع الاعتراض الاول فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسمه وكذا المعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور ومطلقاً لا التصور فقط وعدم الحكم انما اعتبر في التصور فقط لافي التصور ومطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني أيضاً (قوله وانه محال) أقول ودلالت لانه يلزم تركب الشيء من المتعديين على مذهب الامام واشتراط الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء (قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني) في قوله والمعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور ولا بشرط شيء فلا إشكال (الح) أقول فيه بحث لان المعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور والمحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من القول الشارح اذا كان نظراً فيكون كل واحد منها تصوراً ساذجاً مقابل التصديق ومندرجاً تحت مطلق التصور فقط اعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً التصور الذي اعتبر فيه عدم الحكم فلا إشكال بان يقال الجواب ان يقال ان عدم الحكم المعتبر في التصور الساذج على أنه صفة لا قيد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لاصفة وتوقيد فان الموصوف اذا كان جزءاً من الشيء لا يلزم أن يكون صفة جزءاً منه ألا ترى أن قطع الخشب ٩ أجزاء للسرب وليس كون تلك القطع جزءاً منه وكذلك الحال في الشرط فان الموصوف اذا كان شرطاً للشيء لا يجب ان يكون صفة شرطاً له فاذا كانت الانسان كاتب فجزء هذا التصديق أو شرطه هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لمجموع الادراكات الثلاث لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق

الشيء الى نفسه والى غيره لان الحضور الذهني مطلقاً فانفس العلم وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبراً في التصور ولو كان التصور معتبراً في التصديق لسكان عدم الحكم معتبراً فيه والحكم معتبر فيه أيضاً فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال وجوابه ان التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقاً كوقوف التنبيه عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني والحاصل أن الحضور الذهني مطلقاً هو العلم والتصور واما ان يعتبر بشرط شيء أي الحكم ويقال له التصديق أو بشرط لشيء أي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج ولا بشرط شيء وهو مطلق التصور والمقابل للتصديق هو التصور وبشرط لشيء والمعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور ولا بشرط شيء فلا إشكال قال

(وليس الكل من كل منهما بدعي واما لا ما جعلنا شيئاً ولا نظراً بالادراكات وسأل)

(أقول) العلم ما بدعي وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب كصور الحرارة والبرودة كالتصديق بأن النقي والاثبات لا يحتمل ان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور والعقل

(٢ - فاب) وموصوفها وهذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من أجزاء البيت موصوف بنقيض الآخر وكذلك موصوفها شرط لتحقيق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك أيضاً فان شرط الصلاة كالطهارة مثلاً لا موصوف بانه ليس بصلاة هذا هو التحقيق الذي أفاده الشارح قدس سره في شرحه للمطالع وانما يبني الكلام ههنا على ما هو ظاهر الحال في التقسيمات من ان المعتبر في كل قسم هو مورد القسمة تقر بيالى فهو المبتدئ فمن شنع عليه في أمثال هذه المواضع فدلالت من جهله بعلو حاله أو طمعه من الجهلة اعتقاد دفعه سانه بترتيب مقالة (قوله ما بدعي) وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب) أقول البدعي هي بهذا المعنى مرادف للضروري والمقابل للنظري وقد يطلق البدعي على القدمات الاولية (قوله كتصور الحرارة) أقول مثل لكل واحد من البدعي والنظري بالتصور والتصديق تنبها على أن التصور ينقسم الى البدعي والنظري وان التصديق أيضاً ينقسم اليهما وسبب تحقيق ذلك بالبدعي ولا إشكال في تعريف البدعي والنظري من التصور فان البدعي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلاً والنظري منه ما يتوقف عليه وأما التصديق ففي قسميه اشكال وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور المحكوم عليه والمحكوم به محتاجاً اليه ومثل هذا التصديق لا بدعي في قسميه كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لا مكانه مع انه يصدق عليه انه يتوقف على نظر فبدخل في تعريف النظري ويخرج عن تعريف البدعي فيبطل التعريفان طردوا عكسا والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنياً في ذاته عن النظر كان بدعياً مستغنياً في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد مما ذكر في تعريفه وأما توقفه على النظر في أطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا

يقضي مع الغفلة عن المقدمات القريبة أيضا نعلم اجتمعا أن هناك مقدمات بعيدة توجب اليقين بهذا التصديق فظهر أن العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع المطالب دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وحينئذ كان ذلك الاعتراض متجها غير سافحا ومحتاجا إلى الجواب الذي ذكره الشارح وإنما حكم على تلك الأمور الغير المتناهية بكونها معدرات لانها محال المعدرات أو في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت ردة عن المعدرات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة لم يجب اجتماعها مع المطالب مفعلة أي بالفعل لكنها يجب أن تتجدها بمجمل أي بالقوة القريبة كما ذكرنا في المسائل الهندسية قلت إدراك النفس دفعة لأمور غير متناهية بمجمل غير محال وإنما الحال ادراكها أيها دفعة مفعلة فيجو أن يحصل للنفس أمور غير متناهية مفعلة في أزمنة غير متناهية وتكون تلك الأمور حاصلة لها الآن أي عند حصول المطالب المتوقف عليها بمجمل على أن نقول كما جاز أن لا تكون تلك الأمور حاصلة بالفعل عند حصول المطالب جاز أيضا أن لا تكون حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لنفي هذا الجواز من دليل (قوله هذا الدليل مبني على حدوث النفس) أقول قد يتوهم عدم إبداءه عليه لأن الناظر لتحصيل المطالب إذا توجه إليه فلا بد أن يحصل عنده بعد ما قصد إليه وقبل أن يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات وذلك زمان متناه فيجتمع أن يحصل فيه أمور غير متناهية وفاسده ظاهرا لان حصول المطالب بطريق التسلسل يستلزم أن تكون تلك الأمور حاصلة في نفسه ولو متعاقبة في أزمنة غير متناهية وأما إذا توجه إلى تحصيل المطالب بالنظر فلا يجب عليه الملاحظة ما هو مبادئي به أنه ليمكن من النظر وأما الإحاطة بالمبادئ البعيدة فلا نعم يجب أن يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادئ البعيدة والانتظار الواقعة فيها يتصور حصول المبادئ القريبة له هذا وأولى أن يقال ليس جميع التصورات والتصورات كذا في الحرارة والبرودة وأمثالها ما به بعض المتصديقات كالتصديق بان النبي والاثبات لا يجتهد به ولا يرتفعان وبأن السكك أعظم من الخبز ونظائرهما حاصلة لتأنيلا نظرا واكتساب

(قوله) اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات (أقول يعني أن التصورات اما أن تكون كلها بديها أو كلها نظريا أو يكون بعضها نظريا وبعضها بديها) وبقابل القسم الأولان فنعين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات لا يتخلو عن هذه الأقسام الثلاثة فاندفع ما قال من أن الأقسام تسعة حاصلة من ضرب أقسام التصورات في أقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات أموراً موجودة لم يتجه أن يقال جاز أن لا يكون شيء من التصورات والتصديقات بديها ولا نظريا فان النظرى بمعنى الابدعى وجاز أن لا يكون شيء منها بديها والا لا بديها كزيد المعلوم فانه ليس كتبوا لالا كاتباً ١٢ (قوله لان من علم لزوم أمر لا يخفى) أقول أو رد الدليل على اكتساب التصديقات فانه أمر

لا يتحقق لا ينبغي لاحد ان يشك فيه بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يتخل عن وصية الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى أن التصورات كلها بديمية لا يجرى فيها اكتساب وفي التمثيل أو رد مثالا للتصور ومثالا للتصديق توضيحاً (قوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد) أقول أى اسم هو الواحد فالإضافة بيانية (قوله) ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر (أقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحاً ومناسب للمعنى اللغوى وأما التأليف فهو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم تعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والترتيب برادف التأليف (قوله) وانما اعتبر الجمل في المطلوب (أقول مبادئ المطلوب لا بد أن تكون معلومة أى حاصلة قبل حصوله ليتصور الترتيب فيها فذلك قال ترتيب أمور معلومة واما المطلوب فينبغي أن لا يكون معلوماً وحاصلاً من الوجه الذى يطلب من النظر تحصيله وان وجب أن يكون معلوماً وجه آخر حتى فالترتيب يمكن طلبه بالاختيار (قوله) واما الجمل المتصورى فاكتسابه من الأمور التصورية (أقول) يعنى أن طريق اكتساب التصورات وطريق اكتساب التصديق من التصديقات معلومان وأما طريق اكتساب التصورات والتصديقات أو بالعكس فمالم يتحقق وجوده وان لم يقم برهان أيضاً على امتناعه (قوله) انه مشتمل على العلى الرابع (أقول) كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية وعلة صور به وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية فهما خارجتان عنه. يعرف الشيء بقياس الى العلة واحدة أو علتين أو ثلاثاً واذا عرف بالاربعة كان ذلك أكمل من باقى الأقسام وليس المراد من التعريف بالعلل أن تكون هي بنفسها معرفة لانها مبنية للعلل بل المراد أنه يؤخذ من العلل

الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فثبت الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاصل من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسومه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر) * (أقول) لا يتخلو اما أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديها أو يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا أو يكون بعض التصورات والتصديقات بديها والبعض الآخر منه - ما نظر بالاقسام مضمرة فيها ولما بطل القسم الأولان تعين القسم الثالث وهو أن يكون البعض من كل منه - ما بديها والبعض الآخر نظريا والنظرى يمكن تحصيله بطريق الفكر من البديعى لان من علم لزوم أمر لا يخفى ثم علم وجود المألوم حصل له من العلمين السابقين وهما العلم باللازمة والعلم بوجود المألوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظرى بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر ترتيب أمور معه - لوجه للتأدى الى الجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد عرفنا الحيوان والطائفة وتبيناهما بأن قدمنا الحيوان وآخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان وكذا إذا أردنا التصديق بأن العالم حادث ووسطنا المتغير بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن العالم متغير وكل متغير حادث فحصل لنا التصديق بحادث العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض الآخر بالتقدم والتأخر والمراد بالأمور ما فوق الأمر الواحد وكذلك كل جمعة يستعمل في التعريفات في هذا الفن وانما اعتبر الأمور لأن الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعداً وبالمعلومة الأمور الحاصلة صورها عند العقل وهى تتناول التصورية والتصديقية من اليقينية والظنانية والجهليات فان الفكر كما يجرى في التصورات يجرى أيضاً في التصديقات وكما يكون في اليقينية يكون أيضاً في الظنى والجهلى اما الفكر في التصورات والتصديق اليقينية فكما ذكرنا ما في الظنى فكذلك لنا هذا الحائط ينتشر منه انتراب وكل حائط ينتشر منه التراب يهدم فهذا الحائط يهدم واما في الجهلى فكما اذا قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلى كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم المطابق للثابت وهو أخص من الاول ومن شرائط التعريفات الضرر عن استعمال الالفاظ المشتركة لاننا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة تدل على تعيين المراد من معانيها وهما قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول العقلى فانه لم يغمره في هذا الكتاب الابواب وانما اعتبر الجمل في المطلوب حيث قال للتأدى الى الجهول لاستحالة استعمال المألوم وتحصيل الحاصل وهو أعم من أن يكون تصورياً أو تصديقياً اما الجهول التصورى فاكتسابه من الأمور التصورية واما الجهول التصديقى فاكتسابه من الأمور التصديقية ومن لطائف هذا التعريف أنه مشتمل على العلى الرابع

أن لا يكون معلوماً وحاصلاً من الوجه الذى يطلب من النظر تحصيله وان وجب أن يكون معلوماً وجه آخر حتى فالترتيب يمكن طلبه بالاختيار (قوله) واما الجهول التصورى فاكتسابه من الأمور التصورية (أقول) يعنى أن طريق اكتساب التصورات وطريق اكتساب التصديق من التصديقات معلومان وأما طريق اكتساب التصورات والتصديقات أو بالعكس فمالم يتحقق وجوده وان لم يقم برهان أيضاً على امتناعه (قوله) انه مشتمل على العلى الرابع (أقول) كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية وعلة صور به وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية فهما خارجتان عنه. يعرف الشيء بقياس الى العلة واحدة أو علتين أو ثلاثاً واذا عرف بالاربعة كان ذلك أكمل من باقى الأقسام وليس المراد من التعريف بالعلل أن تكون هي بنفسها معرفة لانها مبنية للعلل بل المراد أنه يؤخذ من العلل

بالقياس الى العال محولات عليه فيعرف بها وماذا كرم من أن فاعل النظر هو المرتب الناظر وأن غاية - فهو النادى الى مجهول فهو قول تخفى
وأما ان الامور والمعلومة مادية وأن الهيئة العارضة لتلك الامور صورية فهو قول على سبيل التشبيه - لان النظر من الاعراض النفسانية
والمادة والصورة وانما تكونان للجسم (قوله فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة) أقول اعترض عليه بان صورة الفكر كما اعترف
به هي الهيئة الاجتماعية ولا شك أن الهيئة الاجتماعية هي معالولة فيكون دلالة الترتيب عاها التزامية كدلالته على المرتب ويمكن أن
يقال ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي المعالولة أظهر من دلالته على المرتب الذي هو فاعله لان دلالة العلة على معالولها أقوى وأظهر من دلالة
المعالول على عائلته لان العلة المعنية تدل على معالول معين والمعالول المعين يدل على علة ما فإد التنبية على ذلك فغير بالمطابقة على معنى أن دلالة
الترتيب على الهيئة كالمطابقة في الظهور (قوله لان بعض العقلاء يناقض بعضا) أقول دل هذا على أن الفكر قد يكون خطأ وأن بداهة العقل
لا تنفي بتميز الخطأ عن الصواب والالموقع الخطأ من العقلاء الطالبين للصواب الهار بين عن الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد يناقض نفسه
في وقتين لانه أظهر فان العاقل المفكر اذا اقتبس عن أحواله وجد أنه يعقد أمورا متناقضة بحسب أوقات مختلفة أي يفكر في وقت ويعتقد حكما
ثم يفكر في وقت آخر ويعتقد حكما آخر متناقضا للحكم الأول فالوقت انما هما الفكرين وأما النتيجة ان فشتا ملمان على اتحاد الزمان المعتبر في
التناقض واقصر على بيان الخطأ في الافكار كالمسبة للتصديقات لعدم ١٣ ظهور ذلك في التصورات (قوله فست

الحاجة الى قانون) أقول
يريد أن المقصود وان كان
معسرة تفاسيل أحوال
الانظار الج - زئية لكنها
منه - ذرة فلا بد من قانون
يرجع اليه في معرفة أحوال
أي نظرسا يريد من الانظار
المخصوصة (قوله من
ضرورياتها) أقول لم يرد
ان اكتساب النظريات انما
يكون من الضروريات
ابتداء بل أراد أن اكتسابها
غاية تدل على الضروريات
انما ابتداء أو بواسطة لجواز
أن يكتب نظري من نظري
آخر ويكتب ذلك النظري
الا - من نظري ثالث

فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات
والصدقات كالتبعية الحاصلة لاجزاء السرب في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلة بالالتزام اذ لا بد لكل ترتيب
من مرتب وهي القوة الفاعلة كالتجارب للسرب وأمور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرب
وللتأدي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان يتأدي الذهن الى المطلوب
المجهول كجلوس السلطان مثلا للسرب وذلك الترتيب أي الفكر ليس بصواب دائما لان بعض العقلاء يناقض
بعضا في مقتضى افكارهم فمن واحد يتأدي فكره الى التصديق بحدوث العالم ومن آخر الى التصديق بعدمه
بل الانسان الواحد يناقض نفسه بحسب الوقتين فقد يفكر ويؤدى فكره الى التصديق بعدم العالم ثم يفكر
وينساق فكره الى التصديق بحدوثه فالفكر ان ليسا بصوابين والالزام اجتماع النقيضين فلا يكون كل فكر
صوابا فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية من ضرورياتها
والاحاطة بالا فكار الصحيحة والفاصلة الواقعة فيها أي في تلك الطرف حتى يعرف منه ان كل نظري بأي طريق
يكتسب وأي فكر صحيح وأي فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق وانما يسمى به لان ظهور والقوة النطقية
انما يحصل بسببه وسموه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فالا آلة هي الوساطة
بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه كالمشار للتجارفاته واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره اليه
فالقيود الاخير لاخراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعله اذ علة الشئ علة ذلك الشئ
بالواسطة فان (ا) اذا كان علة (ب) و (ب) علة (ج) كان (ا) علة (ج) ولكن بواسطة (ب) الا انها
ليست بواسطة بينهما في وصول أثر العلة البعيدة الى المعالول لان أثر العلة البعيدة لا يصل الى المعالول فضلا عن

وهكذا الكن لا بد من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور أو التسلسل (قوله أي فكر صحيح وأي فكر فاسد) قول قد عرفت أن للفكر مادة
هي الامور والمعلومة وصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب فاذا احتجنا كان الفكر صحيحا أو فاسدا معا أو فسدت احدى ما كان فاسدا فاذا
أريدا ككتساب تصور لم يمكن ذلك من أي تصور كان بل لا بد له من تصوراته انما مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب وكذا الحال في
التصديقات فلكل مطلوب من المطالب التصورية والتصديقية بمادة معينة يكتب منها ثمان ا - ككتسابه من تلك المبادئ لا يمكن أن يكون بأي
طريق كان بل لا بد هناك من طريق مخصوص له شرائط مخصوصة فيحتاج في كل مطلوب الى شيئين أحدهما تمهيد مادية عن غيرها والثاني
معرفة الطريق الخاص بالواقع في تلك المبادئ مع شرائطها فاذا حصل مبادئه وسلك فيه ذلك الطريق أصيب الى المطلوب فان وقع خطأ ما في
المبادئ أو في الطريق لم يصب والمتكفل بتفصيل الذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن (قوله لان ظهور القوة النطقية) أقول المنطق يطلق على
المنطق اظاهري وهو التحكم وعلى العاقل الباطني وهو ادراك المعقولات وهذا الفن يقوى الاول ويسلك بالاشافي مسائل السداد فلهذا الفن
يقوى ويظهر كلامه في المنطق لنفس الإنسانية المسماة الناطقة فاستحق له اسم من المنطق (قوله لان أثر العلة البعيدة لا يصل الى المعالول) أقول
قبل علمه فعلى هذا لا يكون المعالول منفعة لاهن العلة البعيدة فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعله فذلك الفاعل بل تكون واسطة
فعلها ومنفعلهما كالحصاة أولا وحيدة لا يحتاج في اخرجها عن تعريف الآلة الى القيد الاخير بل هي خارجة بقوله ومنفعله أي منفعة

ذلك الفاعل والجواب اذا فرضنا أن (ا) مثلا أو جد (ب) و (ب) أو جد (ج) فلا شك أن (ا) له مدخل في وجود (ج) وليس ذلك إلا لكونه فاعلا له إلا يمكن وجود (ج) إلا بان يصير (ا) فاعلا (ب) لكنه فاعل بعد لم يصل أثره إلى (ج) فيكون (ج) أيضا فاعلا له بعد فيصدق على (ب) حيث نذكر أنه واسطة بين الفاعل ومنفعلة في الجملة فيفتح (ج) إلى آخره بالقياس إلى ما ذكرناه من مفاد أشارا إلى ما قبله إذ علة الشئ علة له بالواسطة فتأمل (قوله والقانون أمر كل) أقول إذا قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالفاعل أمر كل أي مفهوم كل لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها وهو وهذه القضية أيضا أمر كل أي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الأحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولنا كل زيد مرفوع وعمر وفي ضرب بحر ومرفوع إلى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القرينة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة والضابط اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس إلى تلك الفروع المندرجة فيها واستخرجها منها إلى الفعل يسمى تفرعها وذلك بان يحمل موضوعها أعني الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية وتجعل صغرى القياس وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج أن زيد مرفوع فقد خرج جم هذا العمل هذا الفرع ١٤ من القوة إلى الفعل وقس على ذلك غيره فقول أمر كل أي قضية كلية وقوله منطبق أي

مشتمل بالقوة على جزئياته أي على جميع أحكام جزئياته موضوعه وقوله ليعتبر أحكامها منه أي بالفعل على الوجه الذي قررناه (قوله لانه واسطة بين القوة والعاقلة) أقول قيل عليه أن القوة العاقلة قابلة للعاقلة قابلة للكسبية لا فاعلة لها وأجيب بأن الحكم ان كان فاعلا فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا فكونه آلة اما بناء على الظاهر المتبادر إلى أذهان المتدبرين من كون العاقلة فاعلة لا ادراكا كما ذكره واما بناء على أنه آلة بين القوة والعاقلة وبين

ان يتوسط في ذلك شئ آخر وانما الوصل إليه أثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها وهي من العبدية والقانون أمر كل ينطبق على جميع جزئياته ليعتبر أحكامها منه كقول الحكماء انه كقول الحكماء الفاعل مرفوع فانه أمر كل ينطبق على جميع جزئياته ليعتبر أحكامها منه حتى يتعرف منه ان زيد مرفوع في قولنا ضرب زيد فاعل وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية تنعكس إلى سالبة دائمة عرفنا منه أن قولنا لا شئ من الانسان يبحر بالضرورية تنعكس إلى قولنا لا شئ من الحجر بانسان دائما وانما قال تعصم مراعاتهم الذهن لان المنطق ليس هو نفسه بعصم الذهن عن الخطا والالم يعرض للمنطقي خطأ أصلا وليس كذلك فانه ربما يخطئ لاهمال الآلة هـ ذم مفهوم التعريف واما احترازه فلا آلة بنزلة الجنس والقانونية بنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لأرباب الصنائع وقوله تعصم مراعاتهم الذهن عن الخطا في الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتهم الذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا التبريد رسميا لان كونه آلة عارض من عوارضه فان الذاتي للشئ انما يكون له في نفسه والآلية للمنطق ايستل في نفسه بل بالقياس إلى غيره من العلوم الحكمية ولانه تعريف بالغاية ادغاية المنطق العصمة عن الخطا في الفكر وغاية الشئ تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وهما فائدة جارية وهي ان حقيقة كل علم مسائله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بالزائدها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فغيرته بحسب حده وحقيقته لا تحصل إلا بالعلم بحسب مسائله وليس ذلك مقدمة للشروع فيه وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهذا صرح بقوله ورسمه

المعلومات التي ترتبها لاكتساب المحولات فان الاثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة اياها على وجه الصواب وانما هو بواسطة هذا الفن (قوله ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم) أقول أسماء العلوم المخصوصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها نطاق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعينة وأخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فلهذا في الاول حقيقة كل علم مسائله كما ذكره وألا على الثاني حقيقة كل علم التصديقات بمسائله كما صرح ثانيا ولا يعترض عليه بان أجزاء العلوم كسبيذ كره في الخاتمة ثلاثة الموهوع والمبادئ والمسائل وأجيب بان المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل وأما الموضوع فانما احتج إليه ليرتبط بسببه بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا المبادئ انما احتج إليها لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليها فالأول ان تقرير تلك المسائل على حدة وتسمي باسم فن جعل الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم فلهذا كان ذلك منه تسامحا بناء على شدة احتياج العلم اليه فلهذا لم ينزله الاجزاء مع أنه يجوز أن يعبر بالقصود بالذات أعني المسائل مع ما يحتاج اليه أعني الموضوع والمبادئ معا ويسمى باسم فيكونان حينئذ من أجزاء العلوم لكن الاول أولى كما لا يخفى (قوله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بالزائدها) قيل عليه ان مسائل العلوم تتزايد يوما فاما ان العلوم والصناعات انما تتكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت أولا ثم وضع اسم العلم بالزائدها وأجيب بان وضع الاسم له في لا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في ذهن فلم يرد بخصه بل المسائل أولا ثم استخرجت ودونت بتسمياتهم سميت باسم العلم بل أراد أن تلك المسائل لو حلت اجلا وميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستقرا جايها فعل ووضعا حاصل بالقوة لا بالاشكال

(قوله دون أن يقول وحده) أقول لأنه لو قال ذلك لم يكن صحيحاً ولو قال وهو أي ذلك القانون أو قال وغيره لم يكن صحيحاً لكنه عارض
 التنبيه المذكور (قوله العلم هو التصديقات بالمسائل) أقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه صريحاً ثانياً (قوله لكن تصور العلم
 بحده يتوقف) أقول لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وأريد تصور بحده احتيج إلى أن يتصور تلك التصديقات التي هي أجزاءه
 فإذا تصور تلك التصديقات بأسرها بحده فقط حصل تصور العلم بحده إلا معنى لتصور الشيء بحده التام لا تصور بحده مع أجزائه
 والتصور أمر لا يجري فيه يتعلق بكل شيء حتى أنه يجوز أن يتصور والتصور أن يتصور والتصديق بل يجوز أن يتصور وعدم التصور ولما كان
 تصور جميع تلك التصديقات أمراً متعذراً لم يكن تصور العلم بحده مقدمة للشرع فيه (قوله إشارة إلى جواب معارضة) أقول إذا استدلل
 على مطالب دليل فالحصن أن يمنع مقدمة معينة من مقدماته أو كل واحدة منها على التبيين فذلك يسمى منعاً مفاضاً ونقضاً تفصيلياً ولا يحتاج
 في ذلك إلى شاهد فإن ذكر شيء يتقوى به المنع يسمى سنداً للمنوع وإن منع مقدمة غير معينة بأن يقول ليس دليلك بجمبع مع مقدماته صحيحاً ومعارضه
 إن فيها خلافاً فذلك يسمى نقضاً اجمالياً ولابد هناك من شاهد على الاختلال وإن لم يمنع شيئاً من ١٥ المقدمات لا معينة ولا غير معينة بل أورد

دليلاً مقابلاً لدليل المستدل
 دالاً على نقيض مدعاه فذلك
 يسمى معارضة (قوله المنطق
 مجموع قوانين الاكتساب)
 أقول وذلك لأن الاكتساب
 إما للتصور وإما للتصديق
 والاول إنما هو بالعلم وال
 الشارح والثاني بالحجة وقوانين
 الاكتساب ليست الا قوانين
 متعلقة بأحد هـ ما هي
 القوانين المنطقية المتعلقة
 باكتساب التصورات
 والتصديقات فليس هناك
 قانون متعلق بالاكتساب
 خارج عن المنطق (قوله بل
 بعض أجزائه بديهي
 كالشكل الاول) أقول فإن
 انتاجه لنتائج بين لا يحتاج
 إلى بيان أصـ لا بل كل من
 تصور موجبتين كليتين على

دون أن يقول وحده إلى غير ذلك من العبارات تنبيه على أن مقدمة الشرع في كل علم راسماً لا حده فإن
 قلت العلم بالمسائل هو التصديق بمواضع العلم بحده تصور والتصديق لا يستفاد من التصديق قلت العلم
 بالمسائل هو التصديق بالمسائل حتى إذا حصل التصديق بجمبع المسائل حصل العلم المطلوب لكن تصور
 العلم المطلوب بحده يتوقف على تصور تلك التصديقات لا على نفسها فالتصور غير مستفاد من التصديق * قال
 * (وليس كله بديهي أو الاستغنى عن تعلمه ولا نظر بالادراك أو التسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري
 مستفاد منه) *
 (أقول) هذا إشارة إلى جواب معارضة توردها وتوجيهها أن يقال المنطق بديهي فلا حاجة إلى تعلمه بيان
 الاول أنه لو لم يكن المنطق بديهي بالمكان كسبياً فاحتج في تحصيله إلى قانون آخر وذلك القانون أيضاً يحتاج إلى
 قانون آخر فإما أن يدور الاكتساب أو يتسلسل وهما محالان لا يقال لانه لم يلزم الدور أو التسلسل وإنما
 يلزم لو لم ينته الاكتساب إلى قانون بديهي وهو ممنوع لانه نقول المنطق مجموع قوانين الاكتساب فإذا
 فرضنا أن المنطق كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والتقدير أن الاكتساب لا يتم إلا بالمنطق فيتوقف
 اكتساب ذلك القانون على قانون آخر وهو أيضاً كسبي على ذلك التقدير والدور أو التسلسل لازم وتقرير
 الجواب أن المنطق ليس بجمبع الاجزاء بديهي أو الاستغنى عن تعلمه ولا بجمبع أجزائه كسبياً ولا يلزم الدور
 أو التسلسل كما ذكره الما تعرض بل بعض أجزائه بديهي كالشكل الاول والبعـ الآخر كسبي كباقي الاشكال
 والبعـ الكسبي إنما يستفاد من البعـ البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل واعلم أن ههنا مقامين
 الاول الاحتياج إلى نفس المنطق والثاني الاحتياج إلى تعلمه والدليل إنما ينتهض على ثبوت الاحتياج إليه
 لا إلى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا تمامها لا تدل الاعلى الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض
 الاحتياج إليه فلا يبعد أن لا يحتاج إلى تعلم المنطق لكونه ضرورياً بجمبع أجزائه أو لكونه معلوماً بشئ
 آخر وتكون الحاجة ماسة إليه بنفسه في تحصيل العلوم النظرية فالذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة

هيئة الضرب الاول من الشكل الاول وتصور الموجبة الكلية التي هي نتيجتهما جزم بديهي باستلزامهما ما يهاو هكذا حال باقي الضروب وكذلك
 القياس الاستثنائي المنفصل فإن من علم الملازمة وعلم وجود الملازم وعلم وجود اللازم قطعاً وعلم بديهي أن المقدمتين المذكورتين أعني المقدمة
 المدالة على الملازمة والمقدمة المدالة على وجود الملازم وتسلمان تلك النتيجة وهكذا الحال إذا استثنى نقيض التالي وكذا القياس الاستثنائي
 المنفصل بديهي الإنتاج وكثير من مباحث العكوس والتناقض بديهي أيضاً فان قلت إذا كانت هذه المباحث بديهيـة فلا حاجة إلى تدوينها في
 الكتب قلت في تدوينها في الكتب فإندنا أحدها الزالة ما عسى أن يكون في بعضها من خفاء محجوج إلى التنبيه وثانيهما أن يتوصل بها إلى
 المبلغات الأخرى الكسبية (قوله إنما يستفاد من البعـ البديهي) أقول فإن قيل استفادة البعـ الكسبي من البعـ البديهي إنما تكون
 بطريق النظر فيحتاج في معرفته ذلك النظر إلى قانون آخر فيعود المحذور فلماذا ذلك النظر أيضاً بديهي فالكسبي من المنطق مستفاد من البديهي
 بجهة بطريق بديهي فلا حاجة إلى قانون آخر أصلاً (قوله فالذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة) أقول قيل عليه إنما يلزم ذلك إذا قرر
 كلام المعارض على ما وجهه ولنا أن نقرر وهكذا لو كان المنطق محتاجاً إليه لكان أما بديهي أو كسبياً وكلاهما باطل أما الاول فلا فإنه يلزم
 استغناء من تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فللزم الدور أو التسلسل في تحصيله على هذا فتدلت المعارضة على نفي الاحتياج إلى المنطق نفسه

وحديث يجب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بديهيا أو كسبيا يدل على انتفاءه في نفسه ولا تعقل له بكونه محتاجا اليه أو غير محتاج اليه اذ يتضح
 أن يقال ليس المنطق محملا لاحتياج اليه والالكان اما بديهيا أو كسبيا أو كلاهما باطل فوجب أن يكون محتاجا اليه فظهر أن هذه شبهة يتمسك بها
 في نفي هذا العلم سواء احتج اليه أو لم يحتج ولنا أيضا أن نقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى
 المنطق اما الاول فلا لأنه لو لم يكن كسبيا كان بديهيا وهو باطل واللاستغنى عن تعلمه واما الثاني فلا لأنه لو احتج اليه مع كونه كسبيا لزم الدور و
 التسلسل ولم يلتفت الشارح الى هذا التقرير اذ كان المناسب حيث أن يقدم المصنف ذكر النظرى وان يشير الى لزوم الدور او التسلسل في
 اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق لان يقتصر على لزومهما في تحصيله في نفسه ويمكن أن يقال لما بين المصنف الاحتياج الى المنطق
 نفسه ما اراد ان يبين أن حاله ما ذاهل هو بديهى بجميع اجزائه حتى يستغنى عن تدوينه في الكتب او هو كسبي بجميع اجزائه حتى يتمتع
 تحصيله فضلا عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر ان المنطق ليس مما يستغنى عن تدوينه ولا مما يحتاج مع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه
 فوجب ان يدون في الكتب ولم ياتفت الشارح أيضا الى هذا التوجيه لان المشهور في كتب الفن ايراد المعارضة في هذا الموضع انفي الاحتياج
 اليه (قوله لان المقابلة على سبيل الممانعة) أقول يعنى ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مما عني الاول في ثبوت مقتضاها وما ذكرتم ليس كذلك
 (قوله لا يتم عند العقل الابدال العلم موضوعه) ١٦ أى لا يتم عند العقل غير انما ما لا يحصل له زيادة بعبارة في الشروع

في العلم الابدال العلم
 بان موضوعه ما ذاهل
 التصديق بان الشيء الغلاني
 مثلا موضوع لهذا العلم كما
 أشرنا اليه سابقا (قوله
 ولما كان موضوع
 المنطق أخص من مطلق
 الموضوع) أقول هذا
 كلام القوم ويتبادر منه
 الى الفهم ان المقصود تصور
 الموضوع فلذلك اعترض
 عليه بان العلم بالخاص
 مسبوق بالعلم بالعام اذا
 اجتمع هناك شيان

لان المقابلة على سبيل الممانعة * قال

(*) البحث الثاني في موضوع المنطق * موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو أى لذاته
 أو لما يساويه أو لحيزه فموضوع المنطق المعالومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عنهما
 حيث انها توصل الى مجهول تصورى أو تصديق ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصور وككونها
 كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجزئيا وفصلا وعرضا وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى
 التصديق اما توقفها فيما ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما توقفها بعدا ككونها موضوعات
 ومحولات

(أقول) قد سمعت ان العلم لا يتم عند العقل الابدال العلم موضوعه ولما كان موضوع المنطق أخص من
 مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام وجب ألا تترك مطلق موضوع العلم حتى يحصل
 معرفة موضوع علم المنطق فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبعد الانسان لهـ لم
 الطاب فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض وكالكامة علم الخوف فانه يبحث فيه عن أحوالها
 من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو أى لذاته كالتهجب اللاحق لذات
 الانسان أو تلحق الشيء لحيزه كالحركة بالارادة اللاحق للانسان بواسطة أنه حيوان أو تلحقه بواسطة أمر خارج

أحد هـ ان يكون العلم بالخاص علمه بالكتب ومثانيهما ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما مجموع في
 صورة النزاع وأجيب عن ذلك أن الخاص ههنا أعني موضوع المنطق مقيد بالعام أعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور معرفة المقيد الابدال
 معرفة المطلق وانضمامه الى ما يندبه ورد هذا الجواب بان المطلوب ههنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يصح توقفه على معرفة مفهوم
 الموضوع بل المطلوب معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعالومات التصورية والتصديقية وليس ذلك مقيدا فسقط ما ذكرتم بل
 الحق انه لما كان المقصود التصديق بان الشيء الغلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الابدال معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محولا في هذا التصديق
 فسر هـ أولا والحاصل ان المطلوب في هذا المقام لو كان تصورا صدق عليه مفهوم موضوع المنطق لم يحتج الى معرفة مفهوم الموضوع أصلا لانه عارض
 له لا ذاتي له واما اذا كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتج الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعا وقبل موضوع المنطق هو هذا
 أو جعل محولا وقبل هذا موضوع المنطق (قوله تلحق الشيء لما هو) أقول لفظة ما موصولة واحد الضمير بن راجع الى ما ذكرنا
 الشيء أى تلحق الشيء للامر الذى هو أى ذلك الامر هو أى ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته (قوله كالتهجب اللاحق لذات الانسان) أقول
 فان قلت العارض لشيء ما يكون محولا عليه بخارج عنه والتهجب ليس محولا على الانسان أحجب بانهم يسمعون في العبارات ككثيرا
 فيذكر من مبدأ المحمول كالتهجب والنطق والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها واعلم ان العوارض التي تلحق
 الاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها لاجب بنفس الامر واما العلم بشيئها لاجب بنفس الامر فمحتاج الى
 برهان (قوله كالحركة بالارادة اللاحق للانسان بواسطة أنه حيوان) أقول طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة الجزء الاعم من
 الاعراض الذاتية التي يبحث عنها العلوم وليست بصحبة بل الحق ان الاعراض الذاتية تلحق الشيء لذاته ولما يتبادر به سواء كان جزئيا

أوضحاً بأنه (قوله لمافهم من القربة بالقياس الى المعروف) أقول يعني ان الثلاثة الأولى من الاعراض الثلاثة الذات في الجملة نسبت الى الذات وتسمى ذاتية وأما الثلاثة الأخيرة فهي وان كانت عارضة لذات المعروف لانها ليست منسوبة اليها أو غريبة بالقياس الى ذات المعروف فلم تنسب اليها بل سميت أعراضاً غريبة (قوله والعلم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية او موضوعاتها) أقول وذلك لان المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها والاعراض الذاتية لشيء أحواله في الحقيقة وأما الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لاشياء أخرى بالقياس اليها أعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الاشياء مثلاً لا الحركة بالقياس الى الابدع عرض غريبة بالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ما عداها (قوله فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية) أقول ليس المراد انهما مطلقا موضوع المنطق بل هي مقبولة بصفة الاتصال موضوعه وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصورية والتصديقية مطابقة بل عن أحوالها ١٧ باعتبار صحة اتصالها الى مجهول وذلك الاحوال هي الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال وأما أحوال المعلومات لان هذه الحسنة أعني صحة الاتصال ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها مطابقة لمناهيات الاشياء في أنفسها أو غير مطابقة اليها غير ذلك من أحوالها لا يبحث المنطق عنها فليس غرضه متعلقا بها فموضوع المنطق مقيد بصحة الاتصال لانفس الاتصال والالم يصح البحث عن نفس الاتصال لانه ليس حيثئذ من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الاتصال وما يتوقف عليه أعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله لانه يبحث عنهما من حيث انهما توصل الى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي) أقول أحوال المعلومات

عنه مسأله كالمضيق العارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك ان العوارض ست لان ما مرض للشيء اما ان يكون عرضاً لذاته أو لجسمه أو لآخر خارج عنه والامر الخارج عن المعروف اما مسأله أو أعم منه أو أخص منه أو مباحثه فالثلاثة الأولى هي العارض لذات المعروف والعارض لجسمه والعارض للمساوي تسمى أعراضاً ذاتية لاستئناسها الى ذات المعروف أما العارض لذات فظاهر وأما العارض لجسمه فلا ان الجزء داخل في الذات والمساوي في ذاتها مستند الى الذات في الجملة وأما العارض للامر المساوي فلا ان المساوي يكون مستند الى ذات المعروف والعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض أيضاً مستند الى الذات والثلاثة الأخيرة وهي العارض للامر خارج أعم من المعروف كالحركة الاحقة لا يبيض بواسطة أنه جسم وهو أعم من الابيض وغيره والعارض للمباين كالحركة العارضة للامر بسبب النار وهي مباينة للامر تسمى أعراضاً غريبة لمباينها من القربة بالقياس الى ذات المعروف والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلا عن عوارضها التي تلحقها لما هو هو الخ اشارة الى الاعراض الذاتية واقامة للعدم مقام المحدود ذاتاً فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق انما يبحث عن أعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فتكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق وانما فائدة المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لانه يبحث عنهما من حيث انهما توصل الى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي كالمبحث عن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومات تصور يان من حيث انهما كيف يربكان ليوصل المجموع الى مجهول قصوري كالانسان ولا يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومات تصديقية يان من حيث انهما كيف يولفان فيصير المجموع قديماً موصل الى مجهول تصديقي كقولنا لم يحدث وكذلك يبحث عنهما من حيث انهما يتوقف عليهما الموصل الى التوهم ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة ومن حيث انهما يتوقف عليهما الموصل الى التصديقي اما توقفاً قديماً أي بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية

(٣ - قطب) التصورية التي يبحث عنها في المنطق ثلاثة أقسام أحدها الاتصال الى مجهول تصوري اما بالذات كما في الحد التام واما بوجه ما ذاتي أو عرضي كما في الحد الناقص والرسم التام وذلك في باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصوري توقفاً قديماً ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة فان الموصل الى التصور يتركب من هذه الامور فلا اتصال يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة فذكر الجزئية ههنا على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الكتابات الخمس وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي بواسطة ككون المعلومات التصورية موضوعات ومحولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا واما أحوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها في المنطق فثلاثة أيضاً أحدها الاتصال الى المجهول التصديقي بقينها كان أو غير يقيني جازماً أو غير جازم وذلك بمباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي أنواع الحق وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفاً قديماً وذلك بمباحث القضايا ثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي بواسطة من المعلومات التصديقية مقدّمات وتوالت فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القربية من العمل فلهما معدودان في المعلومات التصديقية

دون التصور به بخلاف الموضوع والمجهول فانهما من قبل التصورات (قوله رده هذه الاحوال) أقول إشارة الى الاصل واللاحق
 يتوقف عليها الاصل معا (قوله والمجهول اما تصوري واما تصديقي) أقول لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر العلم يوم في التصديق
 والمصدق به قطعا وانحصر المجهول أيضا في التصور والتصديق لان ما كان مجهولا اما أن يكون بحيث اذا علم وأدرك كان ادراكه تصورا
 واما أن يكون بحيث اذا علم وأدرك كان ادراكه تصديقا (قوله فلانه في الاغلب مر كب) أقول وذلك لان الحد التام مر كب قطعا والحد
 الناقص قد يكون مر كبا وقد لا يكون عنده من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم التام مر كب قطعا والرسم الناقص قد يكون مر كبا وقد
 لا يكون عنده من جوز الرسم الناقص بالخاصة وحدها فان قلت القول الشارح موصل الى التصور بطريق النظر وقد تقدم ان النظر ترتيب
 أمور معلومة فكيف يجوز أن يكون ١٨ القول الشارح غير مر كب قلت من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة

وحدها قال في تعريف النظر
 انه تحصيل بل أمر او ترتيب
 أمور يمكن المصنف قد تسامح
 فاعتبر في النظر الترتيب
 وجوز التعريف بالفصل
 وحده بالخاصة وحدها
 (قوله لان الموصل الى التصور
 التصورات والموصل الى
 التصديق التصديقات) أقول
 وذلك لان الموصل القريب
 الى التصور هو الحد والرسم
 وهما من قبيل التصورات
 سواء كانا مفردين أو مركبين
 تقييديين والموصل البعيد
 الى التصور هو الكليات
 الخمس وهي أيضا من قبيل
 التصورات والموصل القريب
 الى التصديق هو أنواع الحجج
 أعني القياس والاستقراء
 والتمثيل وهي مركبة من
 قضايا وكمالات من قبيل
 التصديقات (قوله ولا يكون
 علته) أقول أي لا يكون
 علته مؤثرة فيه كافي في
 حصوله فان المحتاج اليه ان

فضية أو عكس فضية أو تقيض فضية واما توقفها بعد أي بواسطة ككونها موضوعات ومجولات فان الموصل الى
 التصديق يتوقف على القضايا بالذات اتركبها منها والقضايا بموقفها على الموضوعات والمجولات فيكون الموصل
 الى التصديق موقفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات بواسطة توقف القضايا عليها وبالجملة
 المنطقي يبحث عن احوال المعالومات التصورية والتصديقية التي هي اما نفس الاصل الى المجولات
 أو الاحوال التي يتوقف عليها الاصل وهذه الاحوال عارضة لاهل المعالومات التصورية والتصديقية لذواتها
 فهو باحث عن الاعراض الذاتية (قال)
 * وقد جرت العادة بأن يسمى الموصل الى التصور قولنا شارحا والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول
 على الثاني وضما لتقدم التصور على التصديق طبعاً لأن كل تصديق لابد فيه من تصور والحكموم عليه اما بذاته
 أو بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لا امتناع الحكم من جهل أحده هذه الامور
 (أقول) قد عرفت ان الغرض من المنطق استحصال المجولات والمجهول اما تصوري أو تصديقي فنظر
 المنطقي اما في الموصل الى التصور واما في الموصل الى التصديق وقد جرت العادة أي عادة المنطقيين بأن يسموا
 الموصل الى التصور قولنا شارحا أما كونه قولنا فلانه في الاغلب مر كب والقول يراد به واما كونه شارحا
 فاشرحه وايضا حاه ما هي الاشياء والموصل الى التصديق حجة فلان من علمه استدلالا على مطلوبه غلب على
 الخصم من حجج اذا غاب ويجب أي يستحسن تقديم مباحث الاول أي الموصل الى التصور وعلى مباحث
 الثاني أي الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصور والتصورات والموصل الى التصديق
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً فاقدم عليه وضعا لما وفق الوضع الطبع وانما قلنا التصور
 مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم الطبيعي هو أن يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علته
 والتصور وكذلك بالنسبة الى التصديق أما أنه ليس له لعل فظاهر والازم من حصول التصور حصول التصديق
 ضرورة وجوب وجود العلل عند وجود العلة وأما أنه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من
 ثلاث تصورات المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم
 للعالم الاول بامتناع الحكم من جهل أحده هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على فائدتين احدهما ان
 استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه أنه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه الحقيقية حتى
 لو لم يتصور حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المراد به انه يستدعي تصور به ما ما بكنهه حقيقة أو بامر
 صادق عليه فانما تحكم على أشياء لانعرف حقائقها كتحكم على واجب الوجود بالعلم والقدرة وعلى شيء

استقل بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدما بالعللة كتقدم حركته البدي على حركته المفتاح وان لم يستقل بذلك كان
 متقدما عليه تقدما بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق تقدم بالطبع كما بينه وان ثبت ان له ذاتا النوع أعني
 التصورات تقدما بالطبع على النوع الآخر أعني التصديقات كان الاول أن تكون المباحث المتعلقة بالاول مقدمة في الوضع على المباحث
 المتعلقة بالثاني (قوله أحدهما أن استدعاء التصديق الخ) أقول كما ان التصديق لا يستدعي تصور المحكوم به بكنهه حقيقة بل يستدعي
 تصور به وجهه مسوا كان بكنهه حقيقة أو بامر صادق كذلك لا يستدعي تصور المحكوم به بكنهه الحقيقية بل يستدعي تصور به مطلقا أعني من أن
 يكون بكنهه أو بوجه آخر وكذلك لا يستدعي تصور النسبة الحكمية الا بوجهه مسوا كان بكنهه أو لا وذلك لاننا تحكم أحكاما يقينية نظرية
 أو بكنهه كمال ونسب أشياء الى أخرى ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها ولا النسبة التي بينهما على ما لا يخفى

(قوله والا) أقول ان لم يكن بالاول النسبة المحسومة وبالتالى ايقاع النسبة وانتزاعها فاما ان يريد بالاحكام في الموضوعين النسبة المحسومة فيلزم أن لا يكون لقوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الامور بمعنى ذلك لان قوله والحكم كان معطوفا على قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم أى النسبة المحسومة لامتناع النسبة المحسومة في الواقع بدون تصورهما وهذا باطل وان كان معطوفا على تصور المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من النسبة المحسومة لامتناع النسبة المحسومة وهذا أظهر فسادا واما ان يريد بالحكم في الموضوعين ايقاع النسبة وانتزاعها فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الايقاع وانتزاع الايقاع ولا ينتزاع بدون تصورهما وعلى هذا يلزم أن يكون التصديق متوقفا على تصور الايقاع والانتزاع وهو باطل كما حققه فان ثلث هذا الوجه رابع وهو أن يراد بالاول الايقاع والثاني النسبة المحسومة فالثالث فيلزم أن يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الايقاع لامتناع النسبة المحسومة من جهل الايقاع وهو باطل فطامع ان المقصود هو ان الحكم يطلق على النسبة المحسومة وعلى ايقاعها حاصل على هذا الوجه أيضا (قوله قال الامام في المخلص) أقول المقصود من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من ١٩ قوله فنقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه من الحجج ودفع ذلك الاعتراض أما

تقرير الاعتراض فهو أن يقال ان المصنف لم يقل لان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم حتى يصح حينئذ ما فرغته عليه من ان الحكم لو اريد به ايقاع النسبة لمكان تصور الايقاع داخل في ماهية التصديق ولو اذ اجزاء التصديق على أربعة بل قال لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهذه العبارة تحمل وجهين أحدهما أن يجعل قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم وحينئذ يتم ما ذكرته والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه فيكون المعنى

نراهم بعد بأنه شاغل للغير المعين فلو كان الحكم مستدعا بالتصور المحكوم عليه بكه حقيقة لم يصح منا أمثال هذه الاحكام وثانيتهما ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على معنيين أحدهما النسبة الايجابية المتصورة بين الشئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة الايجابية أو انتزاعها بمعنى بالحكم حيث حكم بأنه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة الايجابية أو السالبة وحيث قال لامتناع الحكم من جهل ايقاع النسبة أو انتزاعها تنبيه على تغير معنى الحكم والافان كان المراد به النسبة الايجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الامور معنى أو ايقاع النسبة فهم ما فيلزم استدعاء التصديق تصور الايقاع وهو باطل لانا اذا أدركنا ان النسبة واقعة أوليت الواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف حصوله على تصور ذلك الادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادرا كأمّا اذا كان فعلا لا التصديق يستدعى تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية لنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعور رها بها والقصد الى اصدارها فحصول الحكم وقوف على تصور حصول التصديق وقوف على حصول الحكم فحصول التصديق وقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للمخلص صرح به وجعله شرطا لاجزاء التصديق حتى لا يزيد اجزاء التصديق على أربعة ففعله قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به ايقاع النسبة في الموضوعين اذ اجزاء التصديق على أربعة فهو مخرج بخلافه قال الامام في المخلص كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم فيلزم فرق ما بين قوله ونول المصنف ههنا ان الحكم فيما قاله الامام تصور لا محالة بخلاف ما قاله المصنف فانه يجوز أن يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه في حينئذ لا يكون تصورا كائنه قال ولا بد في التصديق من الحكم وغير لازم منه أن يكون تصورا وأن يكون معطوفا على المحكوم عليه في حينئذ يكون تصورا وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه ولا يكون الحكم تصورا والوجه ان يقول لامتناع الحكم من جهل أحد هذين الامرين ولو صح حل قوله أحد هذه الامور على هذا اظهر الفساد وجه آخر وهو أن لازم من ذلك استدعاء التصديق تصور

بفرض من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لم يلزم محذور أصلا بل كان الحكم نفسه جزءا من التصديق لا تصوره نعم ما ذكرته يتم في عبارة المخلص حيث صرح فيها بان المعنى في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الايقاع لاذ اجزاء التصديق على أربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الايقاع ادرا كما كما هو مذهب الاول وسماه تصورا فادعى ان كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والتصور الذي هو الحكم وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح في عبارة المخلص أيضا لانا نقول مذهب الامام أن الايقاع فعل لا ادراك فوجب أن يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة المحسومة لا الايقاع والالزاد اجزاء التصديق عنده على أربعة واما تقرير الدفع فان يقال لا يصح أن يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه وهو الواجب أن يقول لامتناع الحكم من جهل أحد هذين الامرين المحكوم عليه به ولو حل الامر على معنى الامرين كما في تعريقات هذا الفن اظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على السدح لان الدليل لا يثبت الامرين والمدعى مر كمن أمور ثلاثة وأيضا يلزم أن يكون ذكر الحكم في المدعى لقوله لا بد فيه من أمرين وهما من تقدم التصور على التصديق

(قوله لا شغل له من حيث هو منطقي بل من حيث انه نحوي) قوله ولكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ (أقول فالنطق اذا اراد أن يعلم غيره
 بجهول لا تفوز بأوتصديقها بالقول الشارح أو الحجة فلا بد له هناك من الالفاظ ليتمكن ذلك وأما اذا اراد أن يحصل هو لنفسه أحد الجهولين
 بأحد الطريقتين فليس الالفاظ هناك أمرا ضروريا إذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عسير جدا وذلك لان النفس قد
 تعودت ملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت أن تتعقل المعاني وتلاحظها فتخيل الالفاظ وتنقل منها الى المعاني ولو ارادت تعقل المعاني
 صرفة صعب عليها ذلك وهو بة تامة كيثهذه الرجوع الى الوجود بل نقول من اراد استفادة المنطق من غيره أو افادته اياه احتاج الى
 الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشرع في العلم كما أثرنا به ثم ان المنطق يبحث عن الالفاظ على
 الوجه الكلي المتناول لجميع اللفات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فان سائر قانونية متناولة لجميع المفهومات وورعا
 يورد على الندرة أحوال مخصوصة بالامعة التي ٢٠ دونها هذا الفن لزيادة الاعتناء به (قوله يلزم من العلم به العلم بشئ آخر) أقول بل يدب العلم

الحكموم عليه وبه والمادعي استدعاء التصديق التصورين والحكم فلا يكون الدليل واردا على المدعي وأيضا
 ذكر الحكم يكون حينئذ مستندرا كذا المطالب ببيان تقدم التصور على التصديق طبعها والحكم اذا لم يكن
 تصورا لم يكن له دخل في ذلك قال
 (وأما المقالات فثلاث المقالة الاولى في الافراد وفيها أربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ **ب**دلالة
 اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه ذلك
 المعنى تضمن كدلالته على الحيوان وعلى الناطق فقط وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على
 قابل العلم وصنعة الكتابة)
 (أقول) لا شغل للمنطق من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها
 وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناها او كذلك ما يوصل
 الى التصديق مفهومات القضايا بالآلة ظاهرا او باطنا لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار الظاهر
 فيها مقصودا بامراض وبالقصدي الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها ادلائل المعنى في قدم الكلام في الدلالة
 وهي كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والشئ الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان
 كان لفظا فالدلالة اللفظية والادفيرة لفظية كدلالة الخط والعقد والاشارات والنصب **ب**والدلالة اللفظية اما بحسب
 جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى اولاهي
 لا يخفى او اما أن يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة الخ على لوجع فان طبع الالفاظ يقتضي
 التلغظه عند عرض الوجع له اولاهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ
 والمقصود ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه لا علم بوضعه وهي
 اما مطابقة أو تضامن أو التزام وذلك لان الالفاظ اذا كان دال بحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو
 مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى الموضوع له أو دال عليه أو خا رجاء عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة
 أن الالفاظ موضوع لذلك المعنى في مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على

الادراك اعم من أن يكون
 تصورا أو تصديقا بغيره
 غيره (قوله كدلالة الخط
 والعقد) أقول وكذلك دلالة
 النصب والاشارة وهذه
 الدلالات غير لفظية لكنها
 وضعية وقد تكون دلالة
 غير اللفظية عقلية كدلالة
 الأنواع على التأثير (قوله والوضع
 جعل اللفظ بازاء المعنى)
 أقول هـ ذات تعريف وضع
 اللفظ واما تعريف الوضع
 المطلق المتناول له وغيره فهو
 جعل شئ بازاء شئ آخر
 بحيث اذا فهم الأول فهم
 الثاني (قوله كدلالة الخ)
 أقول هو بطبع العلم بكونه
 المعجم أو اما أن بطبع الهدرة
 وضحه او الخاء المعجمه فدلالة
 على وجع الصدر يقال أح
 الرجل أصا اذا سعل (قوله

فان طبع الالفاظ يقتضي الناطق به عذره وض المعنى له) أقول وبهذا الاقتضاء صار هذا الالفاظ الاعلى ذلك المعنى
 أعنى الوجع فتكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما أن صدور الالفاظ منسوب الى الطبع أيضا (قوله من وراء الجدار) أقول انما اعتبر هذا
 القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسموع من المشاهد يعلم وجود الالفاظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلا واما المسموع
 من وراء الجدار فلا يعلم وجود الالفاظ بالبدلالة اللفظ عاب عقلا وانحصار الدلالة في اللفظية وغيرها أمر محقق لا شبهة فيه واما انحصار الدلالة
 اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلية في الدلائل بين النفي والاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا
 الى الطبع لا يلزم أن تكون مستندة الى العقل قط ما لم يكن مستقر بنا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة (قوله متى أطلق) أقول أي كلما أطلق
 فان الدلالة المعبرة في هذا الفن ما كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاعجاب هـ ذا الفن لا يمكن بان ذلك
 اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف أصحاب العربية والاصول (قوله لا علم بوضعه) أقول احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية وانما قال لا علم بوضعه
 أي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل لا علم بوضعه له أي لعناه لئلا يختص بالدلالة الطبيعية وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في أقسامها الثلاثة المذكورة

بالخصر المثلث لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان تكون على نفس المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على بخر جه (قوله وعلى الامكان العام تضمننا)
أقول يريد ان لفظ الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالة ٢١ تضمنية وذلك لا ينافي دلالاته على الامكان العام

أيضا دلالة مطابقة وذلك
لانه اجتمع في الامكان العام
شأن أحدهما كونه جزءا
للمعنى الموضوع له أعني
الامكان الخاص والثاني
كونه موضوعا فلا بد أن
يدل لفظ الامكان عليه
دلتين من تلك الجهات
فاذا اعتبرنا دلالاته تضمنية
صدق عليها أنها دلالة لفظ
على تمام المعنى الموضوع له
فاذا قيدنا حد المطابقة بقيد
التوسط خرجت تلك الدلالة
التضمنية عن حد المطابقة
(قوله لتحقيقها) أقول أي
لتحقق تلك الدلالة التضمنية
فانما ثابتة بواسطة وضع اللفظ
للامكان الخاص ولا مدخل
فيه لوضع الامكان العام بل
لوضع الامكان العام بسبب
دلالة أخرى عليه مطابقة
(قوله وعلى الضوء التزاما)
أقول لما كان الضوء مشتملا
على جهتين احدهما كونه
لازما للمعنى الموضوع له
أعني الجرم والثانية كونه
موضوعا فلفظ الشمس
يدل عليه دلالتين احدهما
مطابقة والاخرى التزام
ويصدق على هذه الدلالة
الالتزامية انها دلالة اللفظ
على المعنى الموضوع له
فينتقض حد المطابقة
بالالتزام فاذا اعتبرنا قيد
التوسط لم ينتقض (قوله كان

الحیوان الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع للمعنى
داخل فيه ذلك المعنى المدلول للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق فان الانسان انما يدل
على الحيوان أو الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول
اللفظ ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع له - فيخرج عن ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان
على قابل العلم وصناعة الكتابة فان دلالاته عاب، بواسطة أن اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم
وصناعة الكتابة خارج عنه - اما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق أى موافق لتمام ما وضع له
من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقا واما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له
داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية الدلالة الثالثة بالتزام فلان
اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وانما قيد حدود الدلالات
الثلاث بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به لانتقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز أن يكون اللفظ
مشتركا بين الجزئ والكل كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين
والامكان العام وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين المألوم والملازم
كالشمس فانه موضوع للجرم والضوء ينص - ومن ذلك صور أربع الاولى أن يطلق لفظ الامكان ويراد به
الامكان العام والثانية أن يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة أن يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم
الذي هو المألوم والرابعة أن يطلق ويعني به الضوء اللازم واذ تحقق هذه الصور فبقول لم يقيد حد دلالة
المطابقة بقيد توسط الوضع لانتفاء دلالة التضمن والالتزام اما الانتقاض بدلالة التضمن فلانه اذا أطلق لفظ
الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة - وعلى الامكان العام تضمننا
و يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام بما وضع له أيضا لفظ الامكان فيدخل
في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا واذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة
لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصور وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له ولكن ليست بواسطة ان
اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا انتفاء وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان
الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام واما الانتقاض بدلالة الالتزام فلانه اذا أطلق لفظ الشمس وعني به
الجرم كان دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزاما مع أنه يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما وضع له فلم يقيد
حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام ولما قيد به خرجت عنه - لان تلك الدلالة وان كانت
دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة أن اللفظ موضوع له لانه لو فرضنا أنه ليس بموضوع للضوء
كان دلالاته عليه تلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم الملازم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمن بذلك القيد
لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان العام كان دلالاته عليه مطابقة وصدق
عليها أنها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام دخل في الامكان الخاص وهو معنى
وضع اللفظ بازائه أيضا فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لانها ليست بواسطة أن اللفظ موضوع
لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بتوسط الوضع لانتقض بدلالة المطابقة وانه اذا أطلق
لفظ الشمس وعني به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى
الموضوع له فهي داخلية في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع فاذا قيد به خرجت عنه لانها ليست
جهة بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى منه قال
(ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى في الذهن تصور رموه واللامتنع

لانه عليه مطابقة) أقول يعني أن دلالته مطابقة وان كان هناك أيضا دلالة تضمنية لما عرفت فتلك المطابقة تدخل في حد التضمن ان لم
يقتدوا اذا قيد فلا انتقاض (قوله وعني به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة) أقول وهناك أيضا دلالة التزامية لما عرفت فتأمل

فاما تصور كبريا من المعاني مع الغفلة عن ساب غير هاء عنها ولو صح لاستلزم كل تصور تصديقا وهو باطل قطعاً ثم ساء الغيب لا لزوم بين المعاني
الاعم وهو أن يكون تصور المألوم مع تصور اللازم كافياً في الجزم باللزوم والمعتبر في الالتزام هو اللازم البين بالمعنى الاخص وهو أن يكون
تصور المألوم مستلزماً لتصور اللازم (قوله لم يعلم أيضاً هو لا لزوم ذهني لكل ماهية مركبة) أقول قد يتوهم ان مفهوم الكتابة والجزئية
بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزماً للالتزام وهو باطل لاننا قد نتصور معنى مركباً مع الذهول عن كونه
مركباً وعن مفهوم الكتابة والجزئية فليس شئ منها لازماً ذهنيًا بالزوم من تصور المألوم وهو قد ندعى ههنا أيضاً اننا نتجزم بحوار تعقل بعض
المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفهومات الخارجية على قياس ما قيل في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزماً للالتزام (قوله لان التابع في
الصغرى ان قيد بالحيشة منعناها) أقول وذلك لانك اذا قلت التضمن تابع من حيث ٢٣ هو تابع فان أردت ان التضمن نفس مفهوم التابع
كما فهم من هذه العبارة كان

عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع عليه سواء كان هنا الموضوع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو أوضاع متعددة بحسب أجزاء اللفظ والمعنى كراعى الحجارة مثلا فان الجزء الاول منه موضوع لعنى والجزء الثانى لعنى آخر فاذا أخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا موضوعا لعين المعنى بل وضع اجزائه لاجزائه والمطابقة تعميم القبولين معا (قوله وهو العبودية لهما ليست جزءا للمعنى المقصود أى الذات المشخصة) أقول بذلك لان العبودية صفة للذات المشخصة وليست ذاتا فلهذا خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك المعنى أيضا جزءا للذات المشخصة وهو ظاهر وانما قال كعبد الله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا اضافيا كراعى الحجارة وكذا الحيوان الناطق ٢٤ اذ لم يكن علما كان مركبا تشبيها بان الموصوف والصفة (قوله وهى جزء معنى اللفظ المقصود)

أقول أى الماهية الانسانية
جزء المعنى المقصود فيكون
مفهوم الحيوان أيضا جزء
ذلك المعنى المقصود لان جزء
الجزء جزء (قوله وانما اعتبر
فى المقسم) أقول أى اعتبر
فى المقسم المطابقة وحدها
ولم يعتبر الدلالة مطلقا بحيث
يندرج فيها التضمن
والالتزام أيضا أو ما اعتبر
التضمن والالتزام بدون
المطابقة فما لا يذهب اليه
وهـ ثم اذا اعتبر مطلق
الدلالة فالما ن يشترط فى
التركيب دلالة جزء اللفظ
على جزء معناه المطابق وجزء
معناه التضمنى وجزء معناه
الالتزامى جميعا حتى اذا قصد
بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء
معانيه الثلاثة كان مركبا
واذا انفى الدلالات الثلاث
بالقياس الى اجزاء جميع
هذه المعانى أو بالقياس الى
بعضها كان مفردا واما ان
يكفى فى التركيب بالدلالة على
جزء من أجزاء هذه المعانى
وحينئذ يتحقق التركيب

يكون لفظا جزء وان يكون لجزءه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزءا للمعنى المقصود من اللفظ وأن
يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء أصلا كهمزة
الاستفهام وما يكون له جزء لكن لدلالة على معنى كز يد وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك
المعنى لا يكون جزءا للمعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزءا كعبدا دالا على معنى وهو العبودية لكنه
ليس جزءا للمعنى المقصود أى الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون
دلالة مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمى به شخص انسانى فان معناه حينئذ الماهية الانسانية
مع الشخص والماهية الانسانية بمجموع مفهومى الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذى هو جزء اللفظ
دال على جزء المعنى المقصود الذى هو الشخص الانسانى لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء
الماهية الانسانية وهى جزء معنى اللفظ المقصود ولكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصودة فى حال
العملية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات المشخصة والأى وان لم يقصد بجزءه دلالة
على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء أو كان له جزء ولم يدل على معنى أو كان له جزء دال على معنى
ولا يكون ذلك المعنى جزءا للمعنى المقصود من اللفظ كعبد الله أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود
لكن لم يكن دلالة مقصودة فمفردا يتناول الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً
فلم أخره وضعه او مخالفة الوضع الطبع فى قوة الخطا عند المحضين فنقول لا مفردا المركب اعتبارا ان
أحدهما بحسب الذات وهو ماصدق عليه المفرد من ز يد ورو وغيرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو
ما وضع اللفظ بازائه كالكتاب مثلا فان له مفهوماً وحشياً له الكتابة وذاتاً هو ماصدق عليه الكاتب من
افراد الانسان فان عنيتهم بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً أليس ذات المفرد مقدم على ذات المركب فسلم
ولكن تأخره هنا فى التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيتم به أن مفهوم
المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القبول فى مفهوم المركب وجودية وفى مفهوم المفرد عدمية
والوجود فى التصور سابق على العدم فلذا أخر المفرد فى التعريف بفرقة دمه فى الاقسام والاحكام لانهم بحسب
لذات وانما اعتبر فى المقسم دلالة المطابقة لا التضمن والالتزام لان المعنى يتركيب اللفظ واقراده دلالة
جزئه على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه دلالة جزءه على جزء معناه التضمنى والالتزامى وعدم دلالة
عليه فانه لو اعتبر التضمن أو الالتزام فى التركيب والافراد لزم أن يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين
لمعنيين بسيطين مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمنى اذ لا جزء له وان يكون اللفظ المركب من
لفظين الموضوعين بازاء معنى له لازم ذهنى بسيطا مفردا لان شيئاً من جزء اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامى
وفيه نظر لان غاية ما فى الباب أن يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركباً وبالقياس الى المعنى التضمنى

بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها أيضا وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحد من الدلالات الثلاث لانه عدم
التركيب فاذا انفى التركيب فنظر الى التضمن مثلا كان هنالك افراد انظر اليه والاول مستبعدا فلذلك لم يتعرض له وبين ان الثانى يستلزم
كون لفظ مفردا مركبا معانظر الى دلالتين واعتراض عليه بأنه لا محذور فى ذلك بل هذا أول الجواز مما حوز وضمن تركيب اللفظ وافراد
نظرا الى معنيين مطابقين وقدمت دواعى ذلك بان التركيب والافراد فى عبد الله انما كانتا فى حالتين وبحسب وضعين مختلفين فليس هنالك زيادة
التباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان كانتا باعتبار دلالتين لكنهما فى حالة واحدة وبحسب وضع واحد فالتباس
الاقسام زيادة التباس

(قوله والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى آخره) أقول: ذكر الافراد ههنا على ما في بعض النسخ استطرادوا الصريح ثم كما ذكر
المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وأما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار
المعنى المطابق فتحقق باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس لجواز تحقق الافراد نظر الى التضمن والالتزام الى المطابقة كما في
المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره بحسب المعنى المطابق بغنى عن اعتباره بحسب المعنيين الاخرين فذلك
اعتبار المطابقة وحدها ولي يفت الى ما يقتضيه الافراد من الاكتمال بغير المطابقة (قوله وأما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء
المعنى الالتزامي الخ) أقول واعترض عليه بان الدلالة الالتزامية وان استأنزت المطابقة لان تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه
بحسب المطابقة لجواز أن يكون المعنى الالتزامي من كمائيد جزء اللفظ على جزئه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا يحذور في ذلك اذ لم يلزم حينئذ
دلالة الالتزام بالمطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول المطابق ولابد ليل يدل على استحالة ذلك و ردها الاعتراض بان جزء اللفظ
اذ دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فلا بد أن يكون له هذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والالزام ثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء
الاخر من اللفظ لا يكون مهملا واللام يكن هناك تركيب بل ضم مهمل الى مستعمل واذا لم يكن مهملا بل موضوعا للمعنى فذلك المعنى لا يكون عين
المدلول المطابق للجزء الاول والالسا كانا فظين مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك أيضا بل يكون معنى مغايرا للمعنى
الجزء الاول فقد حصل لجزء أى اللفظ مدلولان مطابقيان قطعا ولزم التركيب باعتبار المطابقة ٢٥ أيضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على جزء

المعنى الالتزامي لا يلزم
أن تكون تلك الدلالة
بالالتزام لان المعنى الالتزامي
وان كان خارجا عن المعنى
المطابق في الاله لا يلزم أن
تكون اجزاء المعنى الالتزامي
خارجة عن المعنى المطابق
وذلك لان المركب من
الداخل والخارج خارج
قلت دلالة على جزء المعنى
الالتزامي اما أن تكون
الترابعية أو تضمنية أو
مطابقة وعلى التقادير
الثلاث يثبت لذلك الجزء من
اللفظ مدلول مطابق ولا بد

أو الالتزامي مفردا ولما جاز أن يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا ومركبا كما في عباد الله لان
مدلوله المطابق قبل العلمية يكون مركبا وهذا يكون مفردا فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابق والمعنى
التضمني أو الالتزامي فالاولى أن يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني أو الالتزامي لا يتحقق الا اذا
تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق أما في التضمني فلانه متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني دل على جزء
معناه المطابق لان المعنى التضمني جزء المعنى المطابق و جزء الجزء جزء وأما في الالتزامي فلانه متى دل جزء
اللفظ على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فقد دل على جزء المعنى المطابق بالمطابقة لا ممتناع تحقيق الالتزام بدون
المطابقة وقد يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي كما
في المثالين المذكورين فلهذا انحصر القسم الى الافراد والتركيب بالمطابقة الا أن هذا الوجه فيه - دأولوية
اعتبار المطابقة في القسم والوجه الاول ان ترتيبه وجوب اعتبار المطابقة في القسم * قال
* (وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيته على زمان معين من
الزمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم) *
(أقول) اللفظ المفرد اما أداة أو كلمة أو اسم لانه اما أن يصلح لان يخبر به وحده أولا يصلح فان لم يصلح لان يخبر به
وحده فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما يصلح لان يخبر به وحده اما ان لا يصلح للاخبار به أصلا
كفي فان الخبر به في قولنا زيد في الدار هو حاصل أو حاصل ولا مدخل لفي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار

(٤ - قطب) أيضا أن يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كما بيناه فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعا (قوله فان لم
يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة) أقول يشكل هذا بمثل الضمائر المتصلة كالالف في ضرب با والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في
غلامي فان شيئا من هذه الضمائر لا يصلح لان يخبر به وحده وربما يحتاج عنه بان المراد من عدم صلاحية الاداة لان يخبر بها وحدها انهم لا تصلح لذلك
لانفسها ولا بمباير اذ هو ان تلك الضمائر تصلح لان يخبر بمباير اذ هي الف في ضرب با ومعنى هما والواو في ضربوا ومعنى هم والكاف في ضربك ومعنى
أنت والياء في غلامي بمعنى أنا وهذه المرادفات تصلح لان يخبر بها وحدها وليس لفظة في مرادفة للظرفية حتى يراد منها ان تكون أداة أيضا وذلك لان
لفظ الظرفية معناها مطلق الظرفية ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة معتبرة بين حصول زيد وبين الدار وهذه ظرفية مخصوصة معتبرة على
هذا الوجه لا تصلح لان يخبر بها أو عنها بخلاف معنى الظرفية المطلقة فانه صالح اهما وقس على ذلك معنى لفظة من ومعنى لفظة ابتداء ولو قيل الاداة
ما لا يصلح لان يخبر بها أو يخبر عنها لم ترد الضمائر التي وقعت تخبر عنها كالف والواو والتاء في ضربت نعم يحتاج في ضربك وغلامي الى التأويل
لأن كور ولو قيل اللفظ المفرد اما أن لا يصلح معنا لان يخبر به وعنه وحده فهو الاداة لم يتجأ الى تأويل فان الضمائر المتصلة المذكورة مما يصلح
معناه لان يخبر به وحده وان لم تصلح نفسها للاخبار به (قوله ولا مدخل لفي في الاخبار به) أقول قيل عليه ليس المقصود من زيد في الدار الاخبار
بأنه بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد أن يكون لفظة في جزء من الخبر به في المعنى كما كان لافي زيد بالخبر جزء من أجزاء الخبر به فلا فرق
بينهما وهذا كلام حق لكن الشارح نظر الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبر به في هذا التركيب حاصل في الجزء الاخر المقدور قبل

كلية في الحكم بان الخبر به قد تم قبله او وجد الرفع في لا جرحا صلا بد لا فجعله جزأ من الخبر به (قوله حتى انهم قسموا الادوات الى زمانية وغير زمانية) أقول يعني ان القوم في أول باب القضايا ذكر وان الرباط بين الموضوع والمحمول اداة وقسموا الرابطة الى غير زمانية وهي ما لا يدل على زمان أصلا كقوله في قولك زيد هو قائم وان زمانية وهي ما يدل عليه ككان في زيد كان قائما فدل ذلك على انهم عدوا الافعال الناقصة أدوات (قوله ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه) أقول لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عددها من الافعال المسماة بالتامة لتمامها مع فاعلها كلاما في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها أفعالا أو ما القوم فقدروا جدوها أن معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها ووجدوا في الادوات ان كانت متميزة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك سماها بعضهم كلمات وجودة لانها تدل على الثبوت ومن ثم قيل الاولى ان تر ببع القسمه ويقال اللفظ المفرد اما أن يكون معناه غير تام أي لا يصلح لان يخبر به وحده ولا عنه واما أن يكون معناه تاما أي يصلح لاحدهما أو لهما معا والاول أعني الغير التام اما أن لا يدل على زمان أصلا فهو الاداة واما أن يدل عليه وهو الافعال الناقصة والثاني أيضا أن لا يدل على زمان به شبهة فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال أيضا للاسماء الموصولة لا تصلح لان يخبر بها وحدها بل تحتاج الى الصلة في ذاتها فيجب أن تكون أدوات ويحتاج بانها اصلها لذلك لكنها لا تحتاج الى صلة تبينها فالحكموم به وعليه هو الموصول والصلة خارجة عنه مبينة له (قوله وان صلح لان يخبر به وحده الخ) أقول هذا القسم السكون مفهومه وجوديا كان أولى بالتقديم من القسم الذي قدمه ليكون مفهومه عدميا لكن هذا القسم الوجودي بقسم الى قسمين فلو قدم فاما أن يقسم الى قسميه أولا ثم يذكروا ما هو قسميه فليز ٢٦ تباعد القسمين وذلك لوجوب الانتشار في الفهم واما أن يذكروا ما هو قسميه في عقبه ثم يرد الى

تقسيمه نأبذ ذلك بحسب تكرار في ذكر القسم الوجودي كافي عبارة كافية في تقسيم الكلمة الى أقسامها فاختار هنا تقديم العدمي احترازا عن المخدورين وأما في تقسيم القسم الثاني أعني تقسيم ما يصلح لان يخبر به وحده الى قسميه فقد روي تقديم الوجودي أعني الكلمة على العدمي أعني الاسم اذ لا محذورهما (قوله كضرب

ويضرب) أقول والاول مثال لما يدل به بيته على الزمان الماضي والثاني لما يدل به بيته على الحاضر وعلى الزمان المستقبل فعلى أيضا لكونه مشتركا بينهما (قوله بل بحسب جوهره ومادته كالزمان الخ) أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة حتى يردانه يلزم من ذلك أن يكون تعاليب الزمان باسرها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل قطعا بل أراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة على الزمان كما عند كرهوا عترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان صحت فانما تصح في لغة العرب دون لغة العجم فان قولك آمد وآيد متحدان في الصيغة ويختلفان في الزمان وقد تقدم ان نظار الفن في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون أخرى وأجيب بان الاهتمام باللغة العربية التي دونها الفن غالب في زمانها أكثر فلا بد في اختلافها من بعض الاحوال بهذه اللغة كما صحت اليه الاشارة (قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت المادة كضرب ويضرب) أقول رد عليه بان صيغ الماضي في التسكام والخطاب والغيبة مختلفة قطعا واختلاف في الزمان بل نقول صيغة المجهول من الماضي مختلفة للصيغة المعروفة من الثلاثي المجرى والمزيد والرباعي مختلفة بلاشباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة (قوله واتحد الزمان عند اتحاد الصيغة) أقول رد عليه أيضا بان صيغة المضارع تدل على الحل والاسم تعال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالاولى أن يبالى ما يصلح لان يخبر به وحده واما أن يصلح لان يخبر عنه أيضا ولا ولا اول الاسم والثاني الكلمة فان قلت يلزم من ذلك أن يكون أسماء الافعال كلمات قلت لا به - في ذلك لان هيئات اذا كان بمعنى بعد يذنب في أن تكون كلمة مثله وأما مد النحاة اياها أسماء فلا موقظية وبالجملة كل ما لا يصلح معناه حقيقة لان يخبر به وحده فهو عند القوم اداة سواء كان عند النحاة فعلا كالافعال الناقصة أو أفعالها كذا وظاهره لو كل ما يصلح لان يخبر به وحده ولا يصلح لان يخبر عنه فهو عندهم كلمة وان كان عند النحاة من الاسماء فعلى هذا

يكون امتياز الاداة عن آخرها بقدر معنى ما امتياز الكلمة عنها بحدود معنى الاسم بقدر غنى ما امتياز الاسم فلهذا بقدر غنى وجود بين
 (قوله مسموعة) أقول أى مرتبة فى السمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد (قوله هى الفاظ أوحرف) أقول أراد بالفاظ ما يتر كـ بـ من
 الحروف كزيد قائم والحرف ما يقابلها كقولك بك فانه مركب من اداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو كنى بالالفاظ لكناه لساو له
 للحرف أيضا (قوله ليست بمـ هذه المثابة) أقول وذلك لان المادة والهبة مسموعتان معا (قوله هذه الشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه)
 أقول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام الفاظ الى الجزئى والكلى انما هو بحسب اتصاف معناه بالجزئية والكلية ومعنى الاسم
 من حيث هو معناه معنى مستقل صالح لا تصاف به فان معنى زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالجزئية ويحكم به عليه
 وكذا معنى الانسان يصلح لان يحكم به عليه بالكلية وأما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان يكون محكوما عليه
 أصلا وذلك لان معنى من مثله هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السبر والبصر مثلا على وجه يكون هو آلة لملاحظته ما مرآة لتعرف حالها فلا
 يكون بهذا الاعتبار ملحوظا فلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن أن يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث
 كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على أنها آلة لملاحظته ما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع أعنى
 الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم به عليه بشئ نعم جزؤه أعنى الحدث وحده ما هو ذو
 مفهوم الفعل على أنه مستند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزئه معناه محكوما به وأما باعتبار مجموعه معناه فلا يكون محكوما عليه ولا به أصلا
 فالفعل انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مستند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مستندا
 به أو مستندا اليه وان شئت انضاح هذه المعانى عندك فاعبر عن معنى من بلفظه ثم انظر هل ٢٧ تقرر أن تحكم عليه أو به ولا اظنك أن تكون

فى مرية من ذلك وكذا عبر عن
 معنى ضرب بلفظه ثم تأمل
 فيه فانك تجدك أنك جعلت
 الضرب مستندا الى شئ وربما
 صرحت به أو أمأت اليه
 وأما مجموع الضرب والنسبة
 المعتبرة بينه وبين غيره فمما
 لا يصير محكوما عليه ولا به
 وكذا عبر عن مفهوم الانسان
 بلفظه فانك تجد أنه صالحا
 لان يحكم به عليه وبه صالحا

فعلى هـ ذالزم أن تكون الكلمة مركبة للدلالة أصلها أو مدتها على الحدث وهبتها وصورتها على الزمان
 فيكون جزؤه اذ لا على جزء معناه فنقول المعنى من التركيب أن يكون هناك أجزا مترتبة مسموعة وهى
 الفاظ والحرف والهبة مع المادة ليست بمـ هذه المثابة فلا يلزم التركيب والتعقيب بالعين من الازمنة الثلاثة
 لا تدخله فى الاحتراز لانه فيه مدح حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيدا بياض ووجه التسمية إنما
 بالاداة فلانها آلة فى تركيب الفاظ بعضها مع بعض وأما بالكلية فلانها من الحكم وهو الجرح كأنها لما
 دامت على الزمان وهو متحد ومتمصر تكام الخطا بغيره مناهها أو ما بالاسم فلانه أعلى مرتبة من سائر أنواع
 الفاظ فيكون مشتبا على معنى السمو وهو العلو * قال
 * (وحينئذ ما أن يكون معناه واحدا أو كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى سمي علما والافتواط
 ان استوفى افراده الذهنية والطارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا كان حصوله فى البعض أولى
 وقدم وأشد من الآخر كوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثانى فان كان وضعه لذلك المعانى

لا شبهة فيه قطعاً فظهر أن معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح لا تصاف بالكلية والجزئية والحكم به ما عليه وأما معنى الكلمة والاداة
 من حيث هو معناه ما لا يصلح شئ من ذلك أصلا لكن اذا عبر عن معناه ما بالاسم كان يقال معنى من أومعنى ضرب مع أن يحكم علمها
 بالكلية أو الجزئية وهذا لا اعتبار لا يكون المعنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم فافهم بذلك أن الاسم صالح لان ينقسم الى الجزئى والكلى
 المنقسم الى المتواطى والمشتك بخلاف الكلمة والاداة أو ما الانقسام الى المشترك والمنقول بانقسامه الى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص
 بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشتركا لتعلق بمعنى أو جودا فترى وعسى معنى أقبل وأدبر وقد يكون منقولا كصلى وقد يكون حقيقة
 كقتل اذا استعمل فى معناه وقد يكون مجازا كقتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحرف أيضا يكون مشتركا كمن بين الابتداء والتبعية وقد
 يكون حقيقة كنى اذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كنى اذا استعمل بمعنى على والسرف فى جريان هذه الانقسامات فى الفاظ كلها ان
 الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الفاظ متساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها بها وأما
 الكلية والجزئية المعتبرتان فى التقسيم الاول فهما بالحق من صفات معانى الفاظ كحسب ما وقدرت أن منه فى الاداة والكلمة لا يصلحان
 لان يوصفا بشئ فان كانت المشتركة وقائمه وان كانت من صفات الفاظ حقيقة لكنها تنقسم من صفات أخرى للمعانى فان اللفظ اذا كان مشتركا
 بين المعانى كانت تلك المعانى مشتركة فيه قطعاً فليزمن جريان هذه الانقسام فى الكلمة والاداة تصاف معانيهما بتلك الصفات الضمنية وقد
 تبين بطلان ذلك قلت التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم على موصوفاتها وأما الصفات الضمنية فربما لا يلتفت
 اليها حال التقسيم واذا أراد الالتفات اليها والحكم على معنى الكلمة والاداة عبر عنها باللفظ ما بل بلفظ آخر كما أثرنا اليه فلا محذور (قوله
 من غير نظر الى المعنى الاول) أقول يعنى أن المعتبر فى الاشتراك ان لا يلاحظ فى أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كان فى زمان واحد أو لا وسواء

قوله وأما الخبيث فالحق أقول جعل لفظ الحقيقة بمعنى المفعول ما هو ذا من حق المفعول بأحد المعنيين وحسب ما يجب أن يحمل التام
للفعل من الوصفية إلى الاسمية كقوله في الحقيقة لفظ الحقيقة في الأصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور فكأن قولنا صررت
بقيلة بنى فلان وجاز أن يؤخذ من حق الأمر بمعنى الثابتة فلا شك في كمال في التام قوله فهو شئ مثبت في مقامه أقول هذا الإشارة إلى المعنى الأول
وقوله معلوم الدلالة إشارة إلى المعنى الثاني (قوله فقد جاز مكانه) أقول فعلى هذا يكون الجواز مصدر ميمي يستعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل إلى اللفظ
المذكور وقد يوحى بان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر فهو محل الجواز (قوله ومن الناس) أقول فيه تحقير لهم بناء
على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصح فالفصاحة صفة الناطق فهم مختلفان ٢٩ في المعنى وان صدق على ذات واحدة مع صدق
الناطق على ذات أخرى

الناطق على ذات أخرى بدون الفصح وكذا السيف موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع ان السيف أعم منه فيبدر ظن الترادف في هذين المثالين وأبعد منهم اتوهم الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واما ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية له كالانسان والكاتب بالامكان فهو وان كان باطلا أيضا لأنه ليس بذلك البعد بالكلية وكان منشأ الظن في المتساويين توهم انعكاس الموجبة كلية كقوله هالفا وجدوا أن كل مترادفين متعديان في الذات فخيلا وان كل متعديين في الذات مترادفان واذا بطل ان ظن في المتساويين كان بطلانه في غيره أظهر (قوله) لانه اما أن يصح السكوت عليه أي يفيد مخاطب فائدة أي يفيد مخاطب فائدة

الشجاعة فاستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز أما الحقيقة فلا نهان حق فلان الامرأى أثبتة أو من حقيقته اذا كت منه على يقين واذا كان اللفظ مستعمل في موضوعه الاصل في فهو شئ مثبت في مقامه معلوم الدلالة وأما المجاز فلا نه من جاز الشئ يجوز ان تعدها واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصل قال

(وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له ان توافق في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه)
(أقول) ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس إلى نفسه وبالنظر إلى نفسه معناه وهذا تقسيم للفظ بالقياس إلى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه إلى لفظ آخر فلا يخلو ما أن يتوافقا في المعنى أي يكون معناه ما واحدا أو يتخالفا في المعنى أي يكون لاحدهما معنى ولا آخر معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان انهما من الترادف الذي هو ركوب أحد خلاف آخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كالبيت والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان متباينان لان المباينة المغارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فيتحقق المغارقة بين اللفظين للفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس ومن الناس من ظن أن مثل الناطق والفصح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدهما على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم للاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال

(وأما المركب فهو اتمام وهو الذي يصح السكوت عليه أو غير تام والتمام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طاب الفعل دلالة أو لية أي وضعية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا ضرب أنت ومع الخوض سؤال ودعاء ومع التساوي اتمام وان لم يدل فهو تنبيه يندرج فيه التمني والترجي والتعجب والقسم والنداء وأما غير التام فهو اتمام تعدي كالحیوان الناطق وأما غير تعدي كالمركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة)

(أقول) لما فرغ من المفرد واقسامه شرع في المركب واقسامه وهو اتمام أو غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه أي يفيد مخاطب فائدة تامة ولا يكون حينئذ ذمسة تبع للفظ آخر ينتظره المخاطب كما اذا قيل زيد يبعي المخاطب منتظرا لان يقال قائم او فاعدم لا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم واما أن لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام ولا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما أن يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر والقضية أو لا يحتمل وهو الانشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا للواقع أو لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فقد

لانه اما أن يفيد مخاطب فائدة تامة أي يصح السكوت عليه فيجعل هذه السكوت تفسيراً للفائدة التامة حتى لا يتوهم أن المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة التي تحصل للمخاطب من المركب التام فيلزم أن لا يكون مثل السماء فوقنا وغيره من الاخبار المألومة للمخاطب مركبا تاما اذا حصل منه للمخاطب فائدة جديدة (قوله ولا يكون مستتبعا) أقول هذا تنبيه برأى لصحة السكوت اذ فيه نوع اتمام أيضا كانه قال المراد لصحة سكوت المتكلم على المركب أن لا يكون ذلك المركب مبني على اللفظ آخر استدعاء المحكوم عليه للصحة كونه أو بالعكس فلا يكون المخاطب منتظرا للفظ آخر كانه تظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وانتظار المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وقد أشار إلى أن المراد استتباع أي الاستدعاء ولا انتظار للمعنيين ما ذكره بقوله كما اذا قيل زيد الخ وحيدة لا ينبغي أن يقال يلزم أن لا يكون مثل ضرب زيد مركبا للمخاطب منتظرا إلى أن بين المضروب ويقال عمر إلى غير ذلك من القمود كالزمان والمكان

(قوله بمجرد النظر الى مفهوم الفطري) اذ اجد النظر الى مفهوم المركب ويطرح النظر عن خصوصية المتكلم بل من خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهوم وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتتمل الكذب لا نأذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم ولا حفظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما بثبوت شيء أو سلبه عنه وذلك يحتتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا الابدان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء وغيره من البديهيات التي يحجز العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتتمل عنده الكذب أصلا بل هو جازم بصدقه وحاكم بامتناع كذبه قطعانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهوم ما بهاياتها وجدناه اما بثبوت شيء أو سلبه عنه وذلك لا يحتتمل الصدق والكذب عند العقل بالاستنباط والحاصل أن الخبر ما يحتتمل الصدق والكذب عند العقل نظرنا الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحينئذ فلا إشكال في أن الاخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب وهما نسأل مشهور وهو أن خبرنا بالخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب أن ذلك انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم وأما اذا فسر الصدق بمطابقة النسبة الالهيانية والانتزاعية للواقع والكذب بعدم مطابقتها للواقع فلا يرد له أصلا (قوله احترازنا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل) أقول اعترض عليه بان الكلام ٣٠ في تقسيم الانشاء ولا يكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة فكيف يخرج بتقييد الدلالة

بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بان المراد الاحتراز عن تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل المجاز فتكون داخلة في الانشاء لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية فلا تعد أمرا لان ألفاظها في الاصطلاح أخبار وان كان معانيها في هذا الاستعمال طلبا (قوله لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه) أقول قيل عليه كيف يصح ادراجها في التنبيه مع أن الاستفهام دال على الطلب دلالة وضعية والتنبيه مالا يدل على الطلب دلالة وضعية

يجاب عنه بان المراد بالاول الواضحة أو الفاصلة بمعنى أن الخبر هو الذي يحتتمل الصدق والكذب فكل خبر صادق يحتتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتتمل الكذب فجميع الاخبار داخلة في الحدود وهذا الجواب غير مرضي لان الاحتمال لا معنى له حيث يثبيل يجب أن يقال ما صدق أو كذب والحق في الجواب أن المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ولا شك ان قولنا السماء فوقنا اذ جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخار ج احتمال عند العقل الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجودا يحتتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه به فمحصل التقسيم أن المركب انما ان احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والافه والانشاء وهو اما أن يدل على طلب الفعل دلالة أو لية أي وضعية أو لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما أن يقارن الاستفهام أو يقارن التساوي أو يقارن الخضوع فان قارن الاستفهام فهو أمر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال أو دعاء وانما قيد الدلالة بالوضع احترازنا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع فان قولنا كتب عليكم الصلاة أو اطلب منكم الفعل دل على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع اطالب الفعل بل للاخبار عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على مافي ضمير المتكلم ويندرج فيه التثني والتثنية والتعجب والقسم ولقائل أن يقول الاستفهام والتمنى خارجان عن القسمة اما الاستفهام فلانه لا يليق به من التنبيه لانه استعلام مافي ضمير المخاطب لا تنبيه على مافي ضمير المتكلم واما التثنية فله دم دخوله تحت الامر لانه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة للقوية والتمنى تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس لا عدم الفعل عما من شأنه أن يكون فاعلا

وأجيب بأن الاستفهام وان دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الاول ولو الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل بل يندرج في التنبيه الذي هو مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية ولقائل أن يقول الفهم وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو انفعال أو كيف لكنه يعترف بالغة من الأفعال الصادرة عن القلب والمتبادر من الالفاظ ومعانيها المفهومة عنها بحسب اللغة فصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنبيه وأيضا المطالب بالاستفهام من المخاطب هو تفهيم المخاطب للمتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم والتفهم فعل بالاستنباط فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلا من أفعال الجوارح والمتبادر من لفظ الفعل اذا أطلق هو الانفعال الصادرة عن الجوارح قلت فعلى هذا يلزم أن لا يكون قولنا فهمني وعلمني وما أشبههما أمرا أو هو بانظر قطعا (قوله ولم يعتبر المناسبة للقوية) أقول وقد يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب على مافي ضمير المتكلم من الاستعلام فللمناسبة للقوية ضرورة عتق يرد بأن المقصود الأصلي من الاستفهام فهم المتكلم مافي ضمير المخاطب لا تنبيه على مافي ضمير المتكلم من الاستعلام فاذا لوحظ المقصود الأصلي لم تكن تلك المناسبة مربية والامر في ذلك سهل (قوله والتمنى تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس) أقول ذهب جماعة من المتكلمين الى أن المطالب بالتمنى ليس هو عدم الفعل كجواهر المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا لا بعد ولا حاصلا فيحصل به بل المطالب به هو كلف النفس عن الفعل وحينئذ يشترط في الأمر في أن المطالب بهما هو الفعل بل لأن المطالب بالتمنى

مفهوم هو اسم من مفاهيم أخرى وهو مفاهيم أخرى...
 بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطلوب بالشيء هو عدم الفعل وهو مقدور ولا بعد باعتبار استمراره إذ أنه أن يفعل الفعل فيزول
 استمراره ودمه أنه لا يفعله فاستمر (قوله ولو أردنا) أقول جعل الشارح طلب شيء أعم من طلب الفعل لأنه جعله متناولاً لطلب الفهم وطلب
 غيره أعني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت أن الاستفهام أيضاً يدل على طلب الفعل وكيف لا والمطلوب من الغير ما فعله فقط على رأي واما
 فعله مع عدمه على رأي آخر وليس المطلوب بالاستفهام هو عدمه فتعين أن يكون هو الفعل إذا لمقدور غيرهما اتفاقاً فالأولى أن يقال الانشاء
 إذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما أن يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو وحصول شيء فيه فهو الاستفهام واما أن يكون
 المقصود حصول شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه فالأول مع الاستعلاء أمر الخ والثاني مع الاستعلاء معنى الخ وانما قيدنا الاستفهام بالحيثية لئلا
 يعترض بخو على فهمي فإن المقصود منها حصول التعليم والتفهم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول أثره في الذهن وهذا
 الفرق دقيق يحتاج إلى تأمل صادق مع توفيق الهي والله الموفق (قوله المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بارزتها الالفاظ) أقول المعنى اما
 مفعل كالمظهر من معنى إذا قصد أي المقصود واما مخفف بمعنى بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود واما ما كان فهو لا يطابق على الصورة
 الذهنية من حيث هي بل من حيث انما تنصرف من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة ٣١ اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمعتبرة
 كما مررت اليه الإشارة فلذلك

ولو أردنا برادهم في القسم قلنا الانشاء اما أن لا يدل على طلب شيء بالوضع فهو الكناية أو يدل فلا يتخلو اما أن
 يكون المطلوب الفهم فهو الاستفهام أو غيره فاما أن يكون مع الاستعلاء فهو أمر ان كان المطلوب الفعل
 ونهني ان كان المطلوب الترتيب أي عدم الفعل أو يكون مع التساوي فهو التماس أو مع الخضوع فهو السؤال
 والدعاء واما المركب الغير التام فاما أن يكون الجزء الثاني منه قيد الأول وهو التقييد كالحيوان الناطق
 أو لا يكون وهو غير التقييد كالركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة فانه
 (الفصل الثاني في المعاني المفردة) * كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصور ومن وقوع الشركة فيه وكل
 ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ما يسمى كلياً وجزئياً بالعرض) *
 (أقول) المعاني هي الصور الذهنية من حيث انما وضع بارزتها لالفاظ فان عبر عنها بالالفاظ مفردة فهي المعاني
 المفردة والالفاظ المركبة والكلام ههنا انما هو في المعاني المفردة كما ستعرف فكل مفهوم هو الحاصل في العقل
 اما جزئي أو كلي لانه اما أن يكون نفس تصوره أي من حيث انه متصور مانعاً من وقوع الشركة فيه أي من
 اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها أو لا يكون فان منع نفس تصوره عن الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان
 فان الهاذية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على متعدد وان لم يمنع الشركة
 من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد
 وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو هو والالكان للمعنى بمعنى لان المفهوم هو المعنى وانما قيد
 بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه محتملة

لفظه مفردا ومن المعنى المركب ما يكون المفردا كالفردا والتركيب صفتان للالفاظ اصالة ووصف المعاني بهما تبعاً لقول المعنى المفرد
 ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة أخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه والمعنى المفرد
 ما لا يستفاد جزؤه من جزء لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزءاً أو لا يكون لشيء منهما جزءاً أو يكون لهما جزءاً دون الآخر (قوله
 فكل مفهوم الخ) أقول لمخلص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي
 كذا تقرر بدفاه اذا حصل عند العقل استعمال ان يفرض صدقه على كثيرين ولا أي بان لم يمنع بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو
 الكلي فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة (قوله أي من حيث انه متصور) أقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من
 الشركة هو نفس تصوره فيه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور (قوله وقد وقع في بعض النسخ الخ) أقول منشأ هذا السهو ان
 القوم قد يسلطون اللفظ بالكلي والجزئي وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما أن يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي أو لا
 يمنع فهو الكلي (قوله وانما قيد بنفس التصور) أقول يريد ان لو قيل كل مفهوم اما أن يمنع من الشركة لفهم ان المقصود منه منع من اشتراكه بين
 كثيرين في نفس الامر أي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود اختلف في حد الجزئي فلما قيد
 التصور علم ان المراد منه في العقل من الاشتراك أي يمنع العقل من ان يجعله مشتركاً مع غيره فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه ولا يلزم
 قول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي وانما التقييد بالنفس فلا يثبتهم دخول مفهوم واجب الوجود فيه اذا لحظ العقل مع ملاحظة

برهان التوحيد فان العقل حيث لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصور وجوده وحصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان وأما مجرد تصور وجوده وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه (قوله وكالكليات الفرضية) أقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشياء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منهما ماله لشيء وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه يمكن عام فيه متنع صدق نقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفاهيم وكالا موجودات كالا موجودات كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما هو في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقيضه على شيء أصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التسميم الى السكلى والجزئى حال المفهومات في العقل أعنى امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجمعوا أمثال مفهوم الواجب ونقائض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في أنفسها أعنى امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان مقصودهم التوصل ببعض ٣٢ المفهومات الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار أحوالها الذهنية هو المناسب

لما هو غرضهم (قوله ومن ههنا يعلم) أقول أى ومن أجل ان مفهوم الواجب الوجود ومفهوم ومات الاشياء والا يمكن واللاموجود كالاتي يعلم ان افراد السكلى التي يتحقق بها كايته لا يجب ان يصدق السكلى عليها في نفس الامر بل من افرادها ما يمنع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يمنع صدقها في نفس الامر على أكثر من واحد والسكليات الفرضية بمنع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو أكثر منه فاعتبر في افراد السكلى امكان

بالدليل الخارجى لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثير من فان مجرد تصور ولو كان مانعا من الشر كالم يمنع في اثبات الوحدة اذ اية الى دليل وكالكليات الفرضية بمنع لالاشياء والا يمكن واللاموجود فانها بمنع أن تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصور رها ومن ههنا يعلم أن افراد السكلى لا يجب أن يكون السكلى صادقا عليها بل من افرادها ما يمنع أن يصدق السكلى عليه في الخارج اذ لم يمنع العقل من صدقه عليه بمجرد تصور وجوده فلو لم يمنع بنفس التصور في تعريف السكلى والجزئى لم يخل تلك الكليات في تعريف الجزئى فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف السكلى فلا يكون جامعاً وبينان التسمية بالسكلى والجزئى أن السكلى جزء للجزئى غالبا كالانسان فانه جزء ليد والحيوان فانه جزء للانسان والجسم فانه جزء للعنبر وان يكون الجزئى كالا والسكلى جزؤه وكاية الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئى فيكون ذلك الشيء منسوب الى الكل والمنسوب الى الكل كل وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى السكلى فيكون منسوب الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئى واعلم ان الكاية والجزئية انما تعبران بالذات في المعاني وأما في الالفاظ فقد تسمى كايته وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم المدلول * قال

*(والسكلى اما أن يكون تمام ماهية ما تحتها من الجزئيات وادخلها فيها أو خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقى سواء كان متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان أو غير متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية كالشمس فهو اذن كل مقول على واحد أو على كثير من متحققين بالحقائق في جواب ما هو) *

(أقول) انك قد عرفت أن الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتصاص المجهولات التصورية من

فرض صدقها عليها اذ هذا المقدار يتحقق كايته وكون تلك الافراد افراد الله محققة في نفس الامر غير لازم لكايته نعم ما كان فردا للسكلى في نفس الامر فلا بد ان يصدق عليه ذلك السكلى في نفس الامر أو امكن صدقه عليه فيها أو مستظهر فائدة هذه التسمية التي علمت ههنا من قوله في مباحث تحقيق مفهومات القضايا المحصورة (قوله فلو لم يعتبر نفس التصور) أقول متعلق بقوله لان من السكليات ما يمنع الشركة الخ (قوله غالبا) أقول إشارة الى أن بعض الكليات ليس جزأ للجزئيات كالا خاصة والعرض العام واما الثلاثة الباقية فهي أجزاء للجزئيات فان الجنس والفصل جزآن لماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته (قوله وكايته الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئية الخ) أقول لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في السكلى بالقياس الى الجزئى الاضافى فان كل واحد منهما متضاد لا يخرج منه الجزئى الاضافى هو المنذر ج تحت شيء وذلك الشيء يكون متناو لا لذلك الجزئى واغيره فالكاية والجزئية الاضافية مفهومات متضادان لا يتقبل أحدهما الا مع الآخر كالأبوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكاية تقابل الملزمة والعدم فان الجزئية بمنع فرض الاشتراك بان يصدق على كثير من والكايته عدم المنع فلاولى أن يذكروا وجه التسمية في السكلى والجزئى الاضافى في غير ما لو انما يسمى الجزئى الحقيقى أيضا جزئيا لانه أخص من الجزئى الاضافى فاطاق اسم العلم على الخاص وقيد بالحقيقى كما سنده

(قوله وهي لا تقتصر بالجزئيات) أقول وذلك لان الجزئيات انما تدرك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة أو بالباطنة فوايس الاحساس مما يؤدي بالنظر الى احساس آخر بان يحس بمحسوسات متعددة وترتب على وجه يؤدي الى احساس بمحسوس آخر بل لا بد لان المحسوس الآخر من احساس آخر ابتداء وذلك ظاهر لان بر اجمع وجدانه وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤدبا الى ادراك السكلي وذلك أظهر فالجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أص - لا ولا هي مما يحس بل فكر ونظر فليست كاسية ولا مكسبة فلا غرض للمنطق متعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا بحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمية أص لا وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى بمقامها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحس لهما من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس وأيضاً الجزئيات غير منضبطة اكثر من انحاءها في عددتها في قوة الانسان بتفاصيله فلا يبحث الا عن السكليات فان قلت قد ذكر ههنا الجزئي الحقيقي وسيدكر الجزئي ٣٣ الا في والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي قلت اما ذكر ههنا

المع لومات التصورية وهي لا تقتصر بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً على بيان السكليات وضبط أقسامها السكلي اذا نسب الى ما تحتها من الجزئيات فلما أن يكون نفس ماهيتها داخلها فيها وأخر جاعها والداخل يسمى ذاتياً والخارج عرضياً وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج وهذا أعم من الأول والأول أي السكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات هو النوع كالانسان ذاته نفس ماهية زيد وعمر ورو بكر وغيرهما من جزئياته وهي لا تزبد على الانسان لا يعولرض مشخصة بخارجة عنهم باعتبار شخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخفى لو امكن أن يكون منه عدد الاشخاص في الخارج أو لا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المنة - ول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مع العلم ان السؤال عما هو عن الشيء انما هو لطلب تمام ماهية متعينة حقيقة فان كان السؤال - والاعم شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين أو أشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من أفرادها فاذا دخل عن زيد مثلاً عما هو كان المقول في الجواب هو الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان - مثل عن زيد وعمر وعماهما كان الجواب الانسان أيضاً لانه كمال ماهيتهما المشتركة بينهما - فما فلا حرم يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية والشركة معاً وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يخصه فوقعه في شخص واحد كالشمس كان مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية المختصة لان السائل عما هو عن ذلك الشخص لا يطلب لان تمام الماهية المختصة به اذا فرد آخره في الخارج حتى يجمع بينهما وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالبا لتمام الماهية المشتركة واذا علمت ان النوع ان تعددت اشخاصه في الخارج كان مقولاً على كثير من في جواب ماهو كمال الانسان وان لم تعدد كان مقولاً على واحد في جواب ماهو فهو اذن كلى مقول على واحد أو على كثير من متفقين بالحقائق في جواب ماهو فالسكلي جنس وقولنا مقول على واحد لا يدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا أو على كثير من لا يدخل في الحد النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق يخرج الجنس فانه مقول على كثير من مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية أعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا تقال في جواب ماهو وهناك نظر وهو أن أحد الامرين لازم اما اشتمال

المع لومات التصورية وهي لا تقتصر بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً على بيان السكليات وضبط أقسامها السكلي اذا نسب الى ما تحتها من الجزئيات فلما أن يكون نفس ماهيتها داخلها فيها وأخر جاعها والداخل يسمى ذاتياً والخارج عرضياً وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج وهذا أعم من الأول والأول أي السكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات هو النوع كالانسان ذاته نفس ماهية زيد وعمر ورو بكر وغيرهما من جزئياته وهي لا تزبد على الانسان لا يعولرض مشخصة بخارجة عنهم باعتبار شخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخفى لو امكن أن يكون منه عدد الاشخاص في الخارج أو لا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المنة - ول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مع العلم ان السؤال عما هو عن الشيء انما هو لطلب تمام ماهية متعينة حقيقة فان كان السؤال - والاعم شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين أو أشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من أفرادها فاذا دخل عن زيد مثلاً عما هو كان المقول في الجواب هو الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان - مثل عن زيد وعمر وعماهما كان الجواب الانسان أيضاً لانه كمال ماهيتهما المشتركة بينهما - فما فلا حرم يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية والشركة معاً وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يخصه فوقعه في شخص واحد كالشمس كان مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية المختصة لان السائل عما هو عن ذلك الشخص لا يطلب لان تمام الماهية المختصة به اذا فرد آخره في الخارج حتى يجمع بينهما وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالبا لتمام الماهية المشتركة واذا علمت ان النوع ان تعددت اشخاصه في الخارج كان مقولاً على كثير من في جواب ماهو كمال الانسان وان لم تعدد كان مقولاً على واحد في جواب ماهو فهو اذن كلى مقول على واحد أو على كثير من متفقين بالحقائق في جواب ماهو فالسكلي جنس وقولنا مقول على واحد لا يدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا أو على كثير من لا يدخل في الحد النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق يخرج الجنس فانه مقول على كثير من مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية أعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا تقال في جواب ماهو وهناك نظر وهو أن أحد الامرين لازم اما اشتمال

(٥ - قطب) بالاجزاء وفي قوله ربما اشار الى أن اطلاق الذاتي على المعنى الاول أشهر (قوله لا يعولرض مشخصة بخارجة عنه) أقول يعني أن افراد الانسان لا تشتمل الاعلى الانسانية وعوارض مشخصة متوجبة للمنع عن قول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها أشخاصاً معينة متميزة بعضها عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد (قوله وقولنا متفقين بالحقائق يخرج الجنس) أقول ههنا المقصود يخرج الجنس مطلقاً كذا كره ويخرج العرض العام أيضاً مطلقاً ويخرج الفصول البعيدة كالحساس والذاتي وقابل الابداد ويخرج أيضاً خواص الاجناس كالناسني فانه وان كان عرضاً عاماً بالقياس الى الانسان منه - الا لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان واما القيد الاخير أعني في جواب ماهو فانه يخرج الفصول مطلقة اقربية كانت أو مجردة ويخرج الخواص أيضاً مطلقاً سواء كانت خواص الانواع أو الاجناس فيكون اسناداً خارج الفصول والخواص الى القيد الاخير أولى ولما اخرج العرض العام فقد دل اسناده الى الاول أولى وانما اسناده الى الثاني رعاية لادراجهم الخاصة المشاركة فيا في العرضية في سلك الانخراج بشد واحد (قوله لانها لا تقال في جواب ماهو) أقول أما العرض العام فلا يقال في جواب ماهو لانه ليس بمعلم ماهية لما هو عرض عام له ولا في

بجواب أي شيء هو لانه ليس محسب الماهو عرض عام له وأما الفصل والخاصة فلا يقالان في جواب ماهو لانهم ليسا تمام ماهية بلما كانا فصلا وخاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو لانهم ما يميزانه فالفصل يقال في جواب أي شيء هو وفي جوهره والخاصة جواب أي شيء هو في عرضه وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو اما النوع فلا لانه تمام الماهية المشتركة كنه بين الافراد المتفقة الحقيقة واما الجنس فلا لانه تمام الماهية المشتركة كنه بين الافراد المتفقة الحقيقة وسيرد عليك تفاصيل هذه المعاني (قوله بل لفظ الكل) أيضا فان المقول على كثيرين يعني عنه (أقول وذلك لان مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الآن لفظ الكل يدل عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين تفصيلا لا يقال مفهوم الكل هو الصالح لان يقال بافرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفعل فلا يغني عنه لان دلالة المقول بالفعل على الصالح لان يقال على كثيرين التزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف الكليات الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو اورد به المقول بالفعل لخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها أفراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا تكون مقولة ٣٤ بالفعل بل بالصلاحية فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكل فيغني عنه (قوله فالخصيص

بالنوع الخارج ينافي ذلك) أقول فان قلت ماهو سؤال عن الحقيقة ولا حقيقة الا له وجودان الخارج جبة فيه لزم التخصيص بالنوع الخارج جى قطعا قلت ماهو سؤال عن الماهية وهو أعم من أن تكون موجودة في الخارج أم لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجى مع وجوب انحصار الكل في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ماهيتها كالعنقاء مثلا لا يدرج في غير النوع قطعا فلو اخرج عنه لم يحضر الكل في الاقسام الخمسة ولا يجوز أن يقال المعتبر في الكل أن يكون موجودا في الخارج

التعريف على أمر مستدرك واما أن لا يكون التعريف جامعا لان المراد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء كانوا موجودين في الخارج أو لم يكونوا فيلزم أن يكون قوله المقول على واحد اذا حشوا لان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج أصلا كالعنقاء فلا يكون جامعا والصواب أن يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكل أيضا فان المقول على كثيرين يعني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين من متعينين بالحقيقة في جواب ماهو وحينئذ يكون كل نوع مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا والمصنف لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج وسمه الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية معا والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن من وجهين أما أولا فلان نظرا للفن علم يشمل المواد كلها فان التخصيص بالنوع الخارجى ينافي ذلك وأما ثانيا فلان المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود ودفعه الى من أقسام النوع * قال

(وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا وسموه بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو) * (أقول) الكل الذي هو جزء الماهية مخصص في جنس الماهية وفصلها لانه اما أن يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما أن يكون نفس ذلك الجزء أو جزء آمنه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا هو اما نفس الحيوان أو جزء آمنه كالجواهر والجسيم الناحي والحساس

ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكل يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمتعدي وسياق تقسيم والمتحرك الكل بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام نعم المقصود الاصل في معرفة أحوال الموجودات اذ لا كمال يعتد به في معرفة أحوال المعدومات الآن قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدومة كانت أو موجودة ممكنة كانت أو محتملة والمقصود الاصل من هذا الفن ان تستعمل في معرفة أحوال الموجودات الحقيقة وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان أحوالها فان هذه المعرفة يحتاج اليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقة ولذلك قيل لولا الاعتبارات اطالت الحكمة (قوله وبين نوع آخر) أقول هذا القدر اعني كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فقط كاف في كونه جنسا فانه اذا كان الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنسا فربما لو اذا كان الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر وكان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الانواع الاخر كان أيضا جنسا فربما لانه ما هي وان كان تمام المشترك بينهما وبين أحد النوعين أو الانواع كان جنسا بعيدا عما لا يغني عن مطلق الجنس أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولا واستطاع عن قرير على هذا المعنى فقوله أو لا يكون معناه أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع أصلا (قوله أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه) أقول تفسير اقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما

واحد فيقال هذا زيد أقول كون الجزئي الحقيقي مقولا على واحد انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ومجولا على شيء أصلا بل يقال ويحمل عليه المفهومات السككية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا وجهه على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من أمرين متغايرين وجهه على غيره ايجابا يمنع أيضا واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل لان هذا اشارة الى الشخص المعين فلا بد زيد ذلك الشخص والا فلاجل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفهوم مسمى ٣٥ زيد او صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي

وان فرض انحصاره في شخص واحد فالحمول أعني المقول على غيره لا يكون الا كما (قوله) وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع) أقول ويخرج به أيضا فصول الانواع وخواصها لكن القيد الاخير أعني في جواب ماهو يخرج الفصول والخواص مطلقا فلذلك أسند اخراجها اليه واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد الاخير (قوله القوم رتبوا السكيات) أقول لا يخفى عليك أن القواعد السككية لا تتضح عند المبتدئ الا بالامثلة الجزئية فلذلك ترى كتب القوم مشحونة بالامثلة لتسهيل على المتعلم المبتدئ فاصحاب هذا الفن ذكروا في مباحثهم امثلة جزئية لتسهيلها وادوا في مباحث السكيات امثلة من السكيات المخصوصة وفي ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه (قوله فنقول الجنس اما قسر ب او بعيد) أقول قد عرفت أن الجنس يجب أن يكون تمام المشترك بين

والمحرك بالارادة وكل منهما وان كان مشتركا بين الانسان والفرس الا أنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكل ورجع ما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمحرك بالارادة هي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو منقوض بالاجناس البسيطة كالجواهر لانه جنس عال ولا يكون له جزء حتى يصح أنه مجموع الاجزاء المشتركة فعبارة تأسد وهذا الكلام وقع في البين فانه جمع الى ما كان فيه فنقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فهو الجنس والافه والفصل اما الاول فلا نجزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء واذا أفراد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لأن يكون مقولا في الجواب لان المطلوب حينئذ هو تمام الماهية المختصة بالجزء ولا يكون تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك الجزء انما يكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة فقط ولا نعني بالجنس الا هذا كالحیوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالفرس مثلا حتى اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان وان أفراد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحيوان لان تمام ماهيته الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسو به انه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو فلفظ السككي مستدرك والمقول على كثيرين جنس للغمسة ويخرج بالكثيرين من الجزئي لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو وبجواب ماهو يخرج السكيات البوافي أعني الخاصة والفصل والعرض الهام * قال

(وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عن الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم وأربع اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجواهر وعلى هذا القياس)

(أقول) القوم قد رتبوا السكيات حتى تهيأ لهم التمثيل مما تسهيل على المتعلم المبتدئ فوضعو الانسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجـ وهر فالانسان نوع كما عرفت والحيـ وان جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم النامي جنس للانسان والنباتات لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل عنها بما هما ما كان الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق جنس لانه تمام الجزء المشترك بينهما وبين الجـ مثلا وكذلك الجوهر جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بينهما وبين العقل فقط فظهر أنه يجوز أن يكون الماهية واحدة أجناس مختلفة بعضها فوق بعض اذا انتقش هذا على صحة خاطر فنقول الجنس اما قريب أو بعيد دلالة ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض

ماهيته وبين غيره فانما ان يكون تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه أولا والا لاول لا بد ان يكون جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه فكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا يسمى جنسا بالثاني أعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه بدون بعض كون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنسا بعيدا والضابط في

معرفة من أئب البعد لان الإنسان بمرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالارادة وأن الجسم المطلق جنس للانسان بعيد مرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد ثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين والجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق واعلم ايضا ان ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز ان تتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه جنس ولا تحتها جنس كما سيأتي عن قريب هذه المعاني مفصلة (قوله ولا أخص) ٣٦ أقول أى لأخص مطلقا ولا من وجهه والاجاز وجود تمام المشترك الذي هو الكل

بدون حوته الذي هو أخص منه مطلقا أو من وجهه وإذا لم يكن أخص من وجهه لم يكن أعم من وجهه أيضا ولكن أقول ولا أخص أى مطلقا وتجهل ولا أعم متناولا للأعم مطلقا ومن وجهه أيضا والحاصل ان الأخص من وجهه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فان شئت لاحظت خصوصه وأدرجته فبما لزم من الأخص مطلقا وهو وجهه وازو وجود الكل بدون الجزء وان شئت اعتبرت عموم وجهه مشاركا للأعم مطلقا فبما لزمه من وجوده بدون تمام المشترك (قوله لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم) أقول قبل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على أن لا يكون تمام المشترك موجودا في النوع الآخر الذي هو بلزائه لجواز أن يكون تمام المشترك موجودا أيضا

ما يشار كها في ذلك الجنس ع- بن الجواب عنها وعن جميع مشر كها فيه فهو القريب كالحيوان فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس عما هما وهو الجواب بعينه عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشار كلنا في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركة النباتية لا المشاركة الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركة كانتا الحيوانية والحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاث أجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث وأربعة أجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق أجوبة ثلاثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكما يزيد البعد ينعدم عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد الواحد لان الجنس القريب جواب ولكل مرتبة من مراتب البعد جواب قال

(وان لم يكن تمام المشترك يبينها وبين نوع آخر فلا بد اما أن لا يكون مشتر كابين الماهية وبين نوع آخر أصلا كالناطق بالنسبة الى الانسان أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له كالحساس والالكان مشترك كابين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدور خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيفما كان غير الماهية عن مشار كها في جنس أو في وجوده فكان فصلا)

(أقول) هذا بيان للشق الثاني من الترديد وهو أن جزء الماهية ان لم يكن تمام الجزء المشترك يبينها وبين نوع آخر يكون فصلا وذلك لان أحد الأمرين لازم على ذلك المقدير وهو ان ذلك الجزء اما أن لا يكون مشتر كاصلا بين الماهية ونوع آخر أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له وأيا ما كان يكون فصلا أما لزوم أحد الأمرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما أن لا يكون مشتر كاصلا كالناطق وهو الأمر الاول أو يكون مشتر كاولا لا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الأمر الثاني فذلك البعض اما أن يكون مبينا لتتمام المشترك أو أخص منه أو أعم منه أو مساويا له لاجتزأ أن يكون مبينا له لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال أن يكون المحمول على الشيء مبينا له ولا أخص لوجوده لا اعم بدون الأخص فيلزم وجود الكل بدون الجزء وانه محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لو كان أعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر بل هو تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتر كابين

هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك أعم منه اصدق على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فردا لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون أخص وأجيب باننا نقرر الكلام هكذا جزء الماهية اما أن يكون تمام المشترك يبينها وبين نوع مامن الانواع المبينة لها او لا والاول هو الجنس والثاني اما أن لا يكون مشتر كاصلا يبينها وبين نوع آخر مابين لها فيكون فصلا للماهية مميزاتا عن جميع المبيانات واما أن يكون مشتر كابينها وبين نوع آخر مابين لها وجبته لا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدور بل لا بد أن يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فانها كانتا مشتركة هو بعضه وجزؤه فهذا البعض اما أن لا يكون مشتر كابين تمام المشترك وبين نوع مابين له أو يكون مشتر كا لا الاول يكون مميزاتا لتتمام المشترك عن جميع الماهيات المبينة له فيكون فصلا للماهية في الجملة والثاني أعني ما يكون مشتر كا

بينهم مشتركة وبين نوع ما مميّزة لا يجوز أن يكون عام مشترك بين الماهية وذلك النوع المميّز له تمام المشترك في القسم الاول لان ذلك النوع مميّز للماهية أيضاً فلا بد أن يكون بعضاً من قلم المشترك بينهما فهذه تمام مشترك ثان ولا يجوز أن يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك مميّز له فلو وجد فيه له كان مجموعاً على ان الكلام في الاجزاء المجردة فلا يكون مميّزاته فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي كلاً منافيه اما أن يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع مميّز له أولاً فالثاني يكون فضلاً عن ذلك هو تمام المشترك الثاني والثاني والاول اما أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما عرفت واما أن يكون بعضاً من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اتجه أن يقال لا يجوز أن يكون هذا الثالث بعينه ٣٧ هو الاول بان يكون بازاء الماهية نوعاً متبايناً

ومبايناً للماهية أيضاً يشاركها كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أي تمام المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في كل من النوعين وأعم من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصل جنس وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون للماهية واحدة جنسان لا يكون أحدهما جزءاً للآخر ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر وهو أن يقال جزء الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما من الأنواع المميّزة لها فاما أن لا يكون مشتركاً بينهما وبين نوع مميّز لها كان مميّزاً لها عن جميع المميّزات واما أن يكون مشتركاً بينهما وبين غيرهما لكان لا يكون تمام

الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام المشترك لوجوده فيها فاما أن يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقدّر ان الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الأنواع واما أن لا يكون تمام المشترك بل بعضاً منه فيكون للماهية تمام مشترك أحدهما تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي بازائها والثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام المشترك الاول وحيداً ذلك كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني أعم منه لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي بازاء تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث وهلم جرا فاما أن يوجد تمام المشترك كان الى غير النهاية أو ينتهي الى بعض تمام مشترك مساو له والاول محال والاخر كبت الماهية من أجزاء غير متناهية وقوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب أجزاء الماهية وانما يلزم ان لو كان تمام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله أراد بالتسلسل وجود أمور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا باطلت الاقسام الثلاثة تعين أن يكون بعض تمام المشترك مساوياً له وهو الامر الثاني واما أن الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين فلا نه ان لم يكن مشتركاً أصلاً لا يكون مختصاً بهما فيكون مميّزاً للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً لتمام المشترك لا اختصاصاً به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لما ميز الجنس عن جميع أعيانه وجميع أعيان الجنس بعض أعيان الماهية فيكون مميّزاً للماهية عن بعض أعيانها ولا يعني بالفصل الاميز الماهية في الجملة والى هذا أشار بقوله وكيفما كان أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو مميّز للماهية عن مشاركتها في جنس أو وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس أو وجود لان اللازم من الدليل ليس الا أن الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميّزاً لها في الجملة وهو الفصل ولما أنه يكون مميّزاً عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب أن يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل فالماهية ان كان لها جنس كان فصلاً مميّزاً لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا أقل من أن يكون لها مشاركات في الوجود والشبهة وحيدة فيكون فصلاً مميّزاً لها عنها ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب الاربع بأن يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك وبين نوع آخر يكون مختصاً بتمام المشترك فيكون فصلاً فيكون فصلاً للماهية وان كان مشتركاً بينهما يكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع فلم يكن تمام المشترك بينهما فافيهما يكون بعضاً من تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا يقال حصراً في الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق والجوهر الحساس مثلاً جزءاً للماهية الانسان

المشترك بينهما فهذه الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ما عداها اذ من جملة الماهيات مادية بسيطة لا جزء لها فيكون هذا الجزء مميّزاً للماهية عن الماهيات التي لا مشاركتها في هذا الجزء فيكون فصلاً للماهية فان قلت فعلي هذا يخصر أجزاء الماهية في الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز أن يكون جزءاً لجميع ما عداها كذا كرتم فيكون مميّزاً للماهية عملاً لا بشار كما فيه فيكون فصلاً لها قلت لا يكفي في كون ذلك فصلاً للماهية مجرد تميزها في الجملة بل لابد أن لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر (قوله أو ينتهي الى بعض تمام المشترك مساوياً) أقول الظاهر في العبارة أن يقال أو ينتهي الى تمام المشترك يساويه بعض تمام المشترك (قوله وان لم يكن لها جنس) أقول وذلك بان تتركب من أمرين متساويين ومساوٍ بين الماهية فيكون كل واحد منهما فصلاً لها فافهم أجزاء الماهية في الجنس والفصل بان يكون

جسم هـ وفي ذاته لم يصح
الجواب بالبعد القابل
للابعاد الثلاثة واذا قيل أى
جسم نام هو فى ذاته لم يصح
الجواب بالقابل للابعد
والناسخ أيضاً واذا قيل أى
حيوان هو فى ذاته نعم بين
الناطق للجواب (قوله كناية
الجنس العالى والفصل
الاخير) أقول انما مثلهما
لا متماثل تر كيهما من الجنس
والفصل معا والام يكن الجنس
العالى جنسا عاليا ولا الفصل
الاخير فصلا آخر افاذا فرض
تر كيهما من أجزاء وجب
أن تكون تلك الأجزاء
متساوية (قوله وانما اعتبر
القرب والبعد) أقول
اعترض عليه بان قواعد
الفن عامه شامه لـه الجميع
المفهومات سواء كانت محقة
الوجود او لا لا يكون
تحقيق الوجود مقتضاها
لتخصيص البحث به فالصواب
ان يقال اعتبار الانقسام الى
القرب والبعد لا يتصور
فى الفصول الممیزة عن
المشاركات الوجودية فان

* (ورسموه بأنه كلى يحمل على الشئ في جواب أى شئ هو فى جوهره فعلى هـ ذالوتر كبت حقيقه من أمرين متساو بين أو أمور متساوية كان كل منها ذال لاله الا انه غير هاعن مشار كهافى الوجود) *

(والفصل الممير للنوع عن مشاركة في الجنس قريب ان مبرزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان مبرزه عنه في جنس بعيد كالحيوان للانسان) *

(أقول) الفصل اما بميز عن المشارك الخنثى أو عن المشارك الوجودى فال كان مميزا عن المشارك الخنثى فهو ما قارب أو بعيد لانه ان ميزه عن مشاركاته في الجنس القريب فهو فصل قريب كما نطق للانسان فانه مميزة عن مشاركاته في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه مميزة عن مشاركاته في الجسم الناقص وانما اعتبرنا قرب والبعيد في الفصل المميز للجنس لان الفصل المميز في الوجود

المأهبة اذا تركزت من امور متساوية كان تغيير كل واحد منها المأهبة كتميز الالوان فلا يمكن عدم بعضها قرا بيا وبعضها ليس
بغيره ولا يلزم ان يرجع بالارجح فذلك لخص اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركان الجنسية ويرد عليه ان
الانقسام اليهما يتصور في تلك الفصول أيضا فانما اذا فرضنا مأهبة مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين
فان كل واحد من الامرين المتساويين فصل بميز لذلك الجنس عن جميع المشاركان الوجودية بميز تلك المأهبة عن بعض المشاركان الوجودية
فقد وجد احوال الفصول المميزة عن المشاركان الوجودية تختلف في التميز فحينئذ يمكن أن يقال الفصل المميز للمأهبة عن مشاركان في الوجود
انهم يميزان جميع المشاركان فهو اصل قريب لها وان يميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالاولى الاقتصار على ما ذكره الشارع فان شئت

شمولها لكل (قوله فانه من مطارح الاذكباء) أقول يعني أن الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من أمرين متساو بين مما يليق به
الاذكباء فيما بينهم ويطرحون عليه أفكارهم أي هومن المباحث الدقيقة التي يعقّبهم الاذكباء وينعرون لتقويتها أو دفعها أو بمعنى
أنه مما يطرح فيه الاذكباء ويوقع في الغلط كأنه مرافقة تزل فيها أقدام أذهانهم والمقصود الإشارة إلى ما في الدليلين من الاظهار أمان في الاول
قبأل يقال لا نسلم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض مطلقا بل لا يجب ذلك في الأجزاء الخارجية المتميزة في الوجود
العيني وأما في الأجزاء المحمولة فلا لانها أجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعا ٣٩ وأن يقال جازا احتياج كل منهما إلى الآخر

من جهتين مختلفتين فلا يلزم
الدور و جاز أن يحتاج
أحدهما إلى الآخر دون
العكس ولا يحذور إذا لا يلزم
من التساوي في الصدق
التساوي في الحقيقة فعاز أن
يكونا مختلفين بالماهية فلا
يلزم من الاحتياج من أحد
الطرفين دون الآخر
ترجع من غير مرجع وأما
في الدليل الثاني فبأن يقال
اننا نتخار أن أحدا الجزأين
يصدق عليه الجوهر وأن
الجوهر خارج عنه أما ذلك
فلا يكون العارض بنسبته
عارضاً وأنه محال قلنا استحالته
ممنوعة فإن العارض للشيء
بمعنى الخارج عنه لا يجب
أن يكون خارجاً عنه بجميع
أجزائه فان الانسان اذا
قيس إلى الناطق لم يكن عينه
ولأجزائه بل خارجاً عنه وليس
بنسبته خارجاً عنه نعم العارض
لشيء بمعنى القائم به لا يجوز
أن لا يكون بنسبته عارضاً له
وبين المعنيين بون بعيد (قوله

ليس متحقق لو جود بل هو مبني على احتمال يذ كر و ربما يمكن أن يستدل على بطلانه بأن يقال لو تركت
ماهية حقيقية من أمرين متساو بين فاما أن لا يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج
بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض أو يحتاج فان احتياج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور واللا يلزم
الترجع بلا مرجع لان ما ذاتيان متساو بان فاحتياج أحدهما إلى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر
إليه أو يقال لو تركت جنس عال كالجوهر مثلاً من أمرين متساو بين فأحدهما كان عرضاً فيلزم تقوم
الجوهر بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاما أن يكون الجوهر نفسه فيلزم أن يكون الكل نفس جزئه
وأنه محال أو دخلا فيه وهو أيضاً محال لامتناع تركب الشيء من نفسه ومن غيره وأخارجاً عنه فيكون عارضاً له
لكن ذلك الجزء ليس عارضاً لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بنسبته
عارضاً وأنه محال فليست في هذا المقام فانه من مطارح الاذكباء * قال

*(وأما الثالث فأن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم والافق والعرض المافق واللازم فديكون لازماً
للوجود كالسواد للبشرى فديكون لازماً للماهية كالزوجة للدار بعبارة وهو ما بين وهو الذي يكون تصوره
مع تصور ملزومه كذا في جزم الذهن بالزوم بينهما كالانقسام بمساو بين للدار بعبارة وما غير بين وهو الذي
يقترن جزم الذهن بالزوم بينهما إلى وسط كالتساوي الزوايا للثلاث قائمتين للمثلث وقد يقال البين على اللازم
الذي يلزم من تصور ملزومه تصور الأول أعم والعرض المافق ما سريع الزوال كحجرة الخجل وصفرة
الوجل وما يبطئه كالشيب والشباب) *

(أقول الثالث من أقسام السككي ما يكون خارجاً عن الماهية وهو أمان أن يمتنع انفكاكه عن الماهية أو يمكن
انفكاكه والاول العرض اللازم كالفرديّة للثلاثة والثاني العرض المافق كالكتابة بالفعل للانسان واللازم
أما لازم للوجود كالسواد للبشرى فانه لازم لوجوده وشخصه للماهية لان ماهية الانسان قد يكون بعبارة
السواد ولو كان السواد لازماً للانسان لكان كل انسان أسود وليس كذلك وأما لازم للماهية كالزوجة
للدار بعبارة فانه متى تحققت ماهية الدار بعبارة امتنع انفكاك الزوجة عنها لا يقال هذا انقسم الشيء إلى نفسه وإلى
غيره لان اللازم على ما عرفنا يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه إلى ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو
لازم الوجود إلى ما يمتنع وهو لازم الماهية لانا نقول لا نسلم أن لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
نافية ما في الباب أنه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا يمتنع انفكاكه عن
الماهية في الجملة فانه يمتنع الانفكاك عن الماهية الموقوفة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموقوفة فهو ممتنع
الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة أمان أن يمتنع انفكاكه عن الماهية من

كالفرديّة للثلاثة الخ) وقوله كالكتابة بالفعل لان للانسان وقوله كالسواد للزنجي ههذه من المسامحات المشهورة في عباراتهم والامثلة
المطابقة هي الفرد والكاتب بالفعل والاسود لان الكلام في السككي الخارج عن ماهية أفرادها فلا بد أن يكون محمولاً على تلك الماهية وأفرادها
لكنهم تسامحوا في كرامه وأبدوا المحمول بدله اعتماداً على فهم المتعلم من سياق الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرناه من أمثلة السككي
في بعض أمثلة الكتابات (قوله فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة الخ) أقول قبل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقاً بقوله يمتنع كان
معنى ان اللازم ما يمتنع في الجملة انفكاكه عن الماهية وحده يدخل في اللازم كل عرض مفارق لأبداً ثبوته للماهية من علة فإذا اعتبرت تلك
كل ذلك العرض يمتنع الانفكاك عن الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقاً بالماهية على ما هو لم يكن له معنى أصلاً الآن يقال المراد به
غير متعلق بشئ فبإذن الماهية من غير تقييد بشئ هي الماهية من حيث هي فكيف تنقسم إلى الماهية الموقوفة والى الماهية

أقوله والنطق والضمك والشي لا يصدق على أفراد الانسان بالمواطاة) أقول بل النطق يصدق على افراده أعني نطقه بدون نطق غيره ونطقه
 ضد المواطاة فيكون كليا باقتباس اليها وأما باقتباس الى افراد الانسان فلا نهم الا اشتق منه الناطق أو مركب مع ذو كان ذلك المشتق أو
 المركب كليا باقتباس الى افراد الانسان لجهة علمه بالمواطاة وقس عليه الضحك والمشي ونظائرهما وبعضهم جعل الحمل ثلاثة أقسام جعل المواطاة
 وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدى الأخير من واحد ما كان جعلها مقسما واحدا أولى (قوله فيكون أقسام الكلى سبعة على
 مقتضى تقسيمه لا خمسة) أقول هذا في غاية الظهور لان التقسيم يجب أن يكون معتبرا في كل واحد من أقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض
 عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الذي هو خاصة والمفارق
 الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام ٤٢ البذان وقعا قسمين لللازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين للمفارق فأقسام

الكلى الخارج أربعة على مقتضى تقسيمه ومن أراد
 حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه أولاً الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيظهر ان حصر الكلى في خمسة أقسام وقد يعتذر المصنف بان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هيته واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليه ما به ذا الاعتبار أيضا فلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بما هيته واحدة وان مفهوم العرض العام فيه ما لا يختص به ابل يعمها وغيره فقد رجع حصول الأقسام الأربعة الى معنيين مطابقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق وصار الكلى الخارج

في كل الكلى على جزئياته حل المواطاة وهو حل الاشتقاق وهو حل ذو وهو النطق والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة فلا يقال بل ينطق أو يضحك أو يمشي وإذا قد سمعت ما تلونا عليك
 ظهر لك أن الكليات منحصرة في خمس نوع و جنس وفصل وخاصة وعرض عام لان الكلى اما أن يكون نفس ماهية متعينة من الجزئيات أو خارجا عنها فان كان نفس ماهية متعينة من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلا فيها فاما أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس أولا يكون فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض العام واعلم ان المصنف قسم الكلى الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلاهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج عن الماهية منقسما الى أربعة أقسام فيكون أقسام الكلى اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة فلا يصح قوله بعد ذلك فالكليات اذن خمس * قال

الفصل الثالث في مباحث الكلى والجزئى وهى خمسة * الاول الكلى قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لانفس مفهوم اللفظ كشر يك البارى عز اسمه وقد يكون ممكنا الوجود لا يمكن لا يوجد كالعقلاء وقد يكون الوجود متناوذا واحدا فقط مع امتناع غيره كالبارى عز اسمه أو مع امكانه كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيرا امامتناها كالكوكب السبعة السيارة أو غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم) * (أقول) قد عرفت في أول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلى وان كان مانعا من الاشتراك فهو الجزئى فإناط الكلية والجزئية انما هو الوجود العقلى وأما كون الكلى ممتنع الوجود في الخارج أو يمكن الوجود فيه فأمر خارج عن مفهومه والى هذا أشار بقوله والكلى قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لانفس مفهوم اللفظ يعنى امتناع وجود الكلى أو امكان وجوده شئ لا يقتضيه نفس مفهوم الكلى بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عنده أن يكون ممتنع الوجود في الخارج وأن يكون ممكنا الوجود فيه فالكلى اذا نسبته الى الوجود الخارجى اما أن يكون ممكنا الوجود في الخارج أو ممتنع الوجود فيه الثانى كشر يك البارى عز اسمه والاول اما أن يكون موجودا في الخارج أو لا الثانى كالعقلاء والاول اما أن يكون متعديا لافراد في الخارج أولا يكون متعديا لافراد فيه فان لم يكن متعديا لافراد في الخارج بل يكون منحصرا في فرد واحد فلا يخالو اما أن

عن الماهية منحصرا فيها فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الأقسام أربعة وليس لملاحظ محصل تلك الأقسام رجعت الى اثنين فالسارح نظري الظاهر حكمهم بعدم صحة النظر بعين المصنف كانه نظر الى زبدة الأقسام في المآل فلذلك فرغ على تقسيمه لا انحصار في الخمسة (قوله في مباحث الكلى والجزئى) أقول ذكر الجزئى هنا على سبيل التبعية اذ قد سبق ان ابس اصاحب هذا الفن غرضه منطلق بالجزئيات فلا يبحث له عن أحوال الجزئى لكنه تصور مفهومه أعنى الحقيقي الذى مضى والاضافى الذى سدد كرهه بين التبعية وبين مفهومه تيمنا للتصور رور بما بين النسبة بين الاضافى والكلى أيضا توضيحا للتصور (قوله اما أن يكون ممتنع الوجود في الخارج أو يمكن الوجود فيه) أقول هذا الامكان هو الامكان العام مقيد بجانب الوجود في مقابل الممتنع كاذ كرهه يتناول الواجب كما بد كرهه أعنى قوله والاول كالبارى فلا يخفى أنه يقال ان أراد الامكان العام كان متناوذا ولا ممتنع لامتثاله وان أراد الامكان الخاص فلا يندرج تحته الواجب والحاصل ان الكلى اماه دوم في الخارج وهو قسمان ممتنع الوجود فيه وممكن الوجود فيه واما هو وجود غير متعدي لافراد وهو أيضا قسمان واما هو وجود متعدي لافراد وهو أيضا قسمان فانهما

فوقه لا يتوجب السيادة وتوهمه السيادة فيكون هذا منساقاً إلى قولهم لا يكون له من حيث هو وجوده في الخارج
 النسبة إلى غيره والنفوس الناطقة فيلان لا أفراد الكليات المذكورة (قوله على مذهب بعض) أقول يعني على مذهب من قال بعدم العالم
 فان النفوس المجردة عن الابدان غير متمناهية العدد عنده (قوله فانه لو كان المفهوم من أحدهما) أقول أي الحيوان والكلبي فانه اذا ظهر
 التغير بين مفهوميهما ظهر التغير بين كل منهما وبين المجموع المركب منهما أيضاً والحاصل أن مفهوم الحيوان أعني الجوهر القابل للابعاد
 الناحي الحساس المتحرك بالارادة أمر يعرضه في العقل حالة اعتبار به هي كونه غير مانع من الشركة فنسبة هذا المعارض المسمى بالكتابة إلى ذلك
 المعارض في العقل كنسبة البياض المعارض للثوب في الخارج اليه فاذا اشتق من البياض الابيض المحمول بالمواطاة على الثوب كان هناك
 معروض هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض وبمجموع المركب من المعارض والعارض كذلك اذا اشتق من الكتابة الكلبي المحمول
 بالمواطاة على الحيوان كان هناك أيضاً معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكلبي وبمجموع

المركب من المعارض
 والمعارض وكان مفهوم
 الابيض من حيث هو ليس
 عين مفهوم الثوب ولا جزءاً
 له بل هو مفهوم خارج عنه
 صالح لان يحمل على الثوب
 وعلى غيره كذلك مفهوم
 الكلبي ليس عين مفهوم
 الحيوان ولا جزءاً له بل مفهوم
 خارج عنه صالح لان يحمل
 على الحيوان وعلى غيره من
 المفهومات التي تعرضها
 الكتابة في العقل (قوله فالاول
 الخ) أقول يعني مفهوم
 الحيوان من حيث هو وهو
 قيل عليه اذا كان مفهوم
 الحيوان من حيث هو كذا
 طبيعياً فلي هذا القياس اذا
 قلت الحيوان جنس كان
 مفهوم الحيوان من حيث
 هو جنساً طبيعياً لا فرقاً بين
 مفهوم الكلبي الطبيعي
 ومفهوم الجنس الطبيعي

يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج أو يكون مع امكان غيره الاول كالباري عز اسمه والثاني
 كالشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما أن يكون افراده متناهية أو غير متناهية والاول
 كالسكوك السيارة فانه كل واحد افراده مضمرة في السكوك السبعة السيارة والثاني كالنفوس الناطقة فان
 أفرادها غير متناهية على مذهب بعض الفلاسفة قال
 (الثاني اذا قلنا للحيوان مثلاً كلى فهناك أمور ثلاثة للحيوان من حيث هو وهو كونه كلباً والمركب
 منهما والاول يسمى كلباً طبيعياً والثاني يسمى كلباً اعتبارياً والثالث يسمى كلباً اعتبارياً والطبيعي موجود
 في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج جزء الموجود وجوده في الخارج واما الكلبي
 الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والظرفية خارج عن المنطق)
 (أقول) اذا قلنا للحيوان مثلاً كلى فهناك أمور ثلاثة للحيوان من حيث هو وهو مفهوم الكلبي من غير
 اشارة الى مادته من المواد والحيوان الكلبي وهو المجموع المركب منهما أي من الحيوان والكلبي والتغير بين
 هذه المفهومات ظاهر فانه لو كان المفهوم من أحدهما عين المفهوم من الاخر لزم من تعقل أحدهما تعقل
 الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلبي لا يمنع نفس تصور عن وقوع الشركة فيه ومفهوم الحيوان الجسم
 الناحي الحساس المتحرك بالارادة ومن البين جواز تعقل أحدهما مع الذهول عن الاخر فالاول يسمى كلباً
 طبيعياً لانه طبيعة من الطبيعي ولانه موجود في الطبيعة أي في الخارج والثاني كلباً اعتبارياً لان المنطق انما
 يبحث عنه وما فانه المصنف ان الكلبي المنطقي كونه كلباً فيه مسأله اذا الكتابة انما هي مبدوء والثالث كلباً اعتبارياً
 لعدم حقيقة الا في العقل وانما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذه الامور الثلاثة يخص بالحيوان ولا بمفهوم
 الكلبي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومات الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عنه نوع طبيعي
 ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما والكلبي الطبيعي موجود في الخارج لان
 هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود فالحيوان موجود
 وهو الكلبي الطبيعي واما الكليات الاخران أي الكلبي المنطقي والكلبي العقلي ففي وجودهما في الخارج
 خلاف والظرفية في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباعثة عن أحوال الموجود من
 حيث انه موجوده ذاته وترك بينهما وبين الكلبي الطبيعي فلا رجوع لارادته ههنا واحالتهما على علم

فالاصواب أن مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم الكلبي أو صالح لكونه معروضاً له من حيث هو معروض
 لمفهوم الجنس أو صالح لكونه معروضاً له جنساً طبيعياً فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية المعارض مع المعارض فلا شك كالواذا اعتبر المعارض
 معه بطريق القيد به دون الجزئية كافي العقلي فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي أيضاً (قوله لان المنطقي انما يبحث عنه) أقول يعني انه يأخذ مفهوم
 الكلبي من حيث هو بلا اشارة الى مادته مخصوصة بورد عليه أحكاماً لتكون تلك الاحكام عامة مثلاً لاجتماع ما صدق عليه مفهوم الكلبي (قوله
 انما الكتابة انما هي مبداء) أقول أي مبداء الكلبي وأراد بالبداء المشتق منه فان نسبة الكتابة الى الكلبي كنسبة الضرب والضاربية الى الضارب
 (قوله والكلبي الطبيعي موجود في الخارج) أقول أي قد يكون موجوداً فيه لان كل كلى طبيعي موجود في الخارج اذ من الكليات
 الطبيعية ما هو مشترك في الوجود كشمسك والباري وما هو معدوم كالعنقاء (قوله وهذا مشترك) أقول يريد به ان البحث عن وجود الكلبي
 في الخارج عن انفسه وهو من مسائل الحكمة الالهية (قوله فلا وجه) أقول قيل الوجه ان بيان وجود الكلبي الطبيعي بكتبه أدنى

أشار مع أن معرفته جودها في الأمثلة الموصوفة لغيره أعاد الحق بخلاف الباقي ذلك بطول الكلام ولا يقع ذلك استحساناً إلا إذا لا
 وترك الأخيرين (قوله) فإن لم يصدق على شيء أصلاً فهما متباينان (أقول) اعترض ما بين الأشياء والامكان لا يصدق أن شيء
 أصلاً لا في الخارج ولا في الذهن فإن جعلهما متباينين وجب أن يكون بينهما تباين جزئي على ما سبق وهو باطل لأن الشيء والامكان العام
 متساويان وإن جعلهما من المتباينين فقد دخل في تعريفهما ما ليس منهما أو أوجب بخصيص الدعوى بالكليات الصادقة في نفس الأمر على
 شيء أو أشياء أو التي يمكن صدقها كذلك فيخرج الكليات الفرضية التي يمتنع صدقها في نفس الأمر على شيء من الأشياء سواء كان
 قبل الكليات إلا أن يصدق كل منهما على ٤٤ شيء بحسب نفس الأمر فيقسم الأربعة وتعميم القواعد إنما يجب بحسب

الطاقة البشرية وبحسب
 الأغراض المطلوبة من الفن
 ولا غرض لهم في الكليات
 الفرضية بل في الكليات
 الموجودة أصالة أو الصادقة
 في نفس الأمر على شيء تبعاً
 ولا يمكن أيضاً إدراجها في
 هذه الأقسام مع رعاية تلك
 الأحكام (قوله) فإن صدقاً
 فهما متساويان (أقول)
 المعتبر فيهما صدق كل منهما
 على جميع أفراد الأقسام
 يلزم من ذلك أن يصدق
 في زمان واحد فإن التام
 والمتبعض متساويان مع
 امتناع اجتماعهما في زمان
 واحد وبما يقال التساوي
 إنما هو بين التام في الجملة
 والمستيقظ في الجملة فالتام
 في حال نومه يصدق عليه أنه
 مستيقظ في الجملة وإن لم
 يصدق عليه أنه مستيقظ
 في حال النوم وكذلك المستيقظ
 يصدق عليه في حال يقظته أنه
 نائم في الجملة فالتساويان
 يصدق كل منهما على جميع
 أفراد الأقسام

آخر * قال

(*) الثالث الكليات متساويان إن صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق
 وبينهما عموم وخصوص مطلق إن صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان
 والإنسان وبينهما عموم وخصوص من وجه إن صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط
 كالحيوان والابيض ومتباينان إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس (*)
 (أقول) الأسبب بين الكليتين منحصرة في أربعة التساوي والخصوص والمطلق والعموم والخصوص
 من وجه والتباين وذلك لأن الكليتين إذا نسب إلى كلي آخر فاما أن يصدق على شيء واحد أو لم يصدق
 على شيء أصلاً فهما متباينان كالإنسان والفرس فإنه لا يصدق الإنسان على شيء من أفراد الفرس وبالعكس وإن
 صدق على شيء فلا يتخلو ما أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر أو لا يصدق فإن صدقهما
 متساويان كالإنسان والناطق فإن كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وإن لم يصدق فاما
 أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس أو لا يصدق فإن صدق كان بينهما عموم
 وخصوص مطلق والصادق على كل ما يصدق عليه الآخر أعظم مطلقاً والآخر أخص مطلقاً كالإنسان
 والحيوان فإن كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنسان وإن لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه
 وكل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه فانهما المصادق على شيء ولم يصدق أحدهما على
 كل ما يصدق عليه الآخر كان هناك ثلاث صور أحدها ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا
 دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معاً على الحيوان
 الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان الأسود وبالعكس في الجملة الابيض فيكون كل واحد
 منهما ما شمل الآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغيره والابيض شامل للحيوان وغيره والحيوان
 فباعتبار أن كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون أعم منه وباعتباره مشمول له يكون أخص منه
 فرجع التباين إلى سالتين كليتين من الطرفين كقولنا لا شيء مما هو إنسان فهو فرس ولا شيء مما هو فرس
 فهو إنسان والتساوي إلى وجبتين كليتين كقولنا كل ما هو إنسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو إنسان
 والعموم المطلق إلى وجبة كلية من أحد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الآخر كقولنا ما هو إنسان فهو
 حيوان وليس بعض ما هو حيوان فهو إنسان والعموم من وجه إلى سالتين جزئيتين وموجبة جزئية
 كقولنا بعض ما هو حيوان هو أبيض وليس بعض ما هو حيوان هو أبيض وليس بعض ما هو أبيض هو
 حيوان وإنما اعتبره برب النسب بين الكليتين دون المفهومين لأن المفهومين إما كليان أو جزئيان أو كلي
 وجزئي والنسب الأربعة لا تحقق في أقسام الأقسام الأربعة من الجزئيات فلا يمكن أن يكونان المتباينين

الآخر عليه وقس على ذلكنا صدق المعتبر في العموم مطلقاً والعموم من وجه (قوله) وإنما اعتبره بالنسب بين الكليتين (وأما
 أقول يعني أن الكليتين يتحقق بينهما النسب الأربعة على معنى أنه لو جد كليتين مخصوصتين بينهما تباين وكليتان آخران بينهما تساوي على هذا
 فقد يتحقق في الكليتين مطلقاً الأقسام الأربعة وأما الكلي والجزئي فلا يوجد فيهما الأقسام فقط وفي الجزئيين الأقسام واحد فلو قال المفهومان
 المتساويان إلى آخر التفسير لم يأتواهم جريان جميع هذه الأقسام الأربعة في كل واحد من الأقسام الثلاثة فلما قال الكليات علم أن ليس حال
 القسمين الآخرين كذلك والامكان التخصيص لغواً فإن قلت قد علم بما ذكره جريان النسب الأربعة فيهم لكن لم يعلم ماذا فيهم من تلك
 النسب قلت يعلم ذلك بالمقابلة بأدنى التفات على أن المقصود الأصلي معرفة أحوال النسب الكليات بعضها مع بعض (قوله) فلا يمكن أن يكونان إلا

مثلا وجم هذا الكتاب عمر افنهالك جزئيان متباينان وان كان المشار اليهم به از يدان فلا فيس هناك الاجزى حقيقى واحده وذات زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك واخرى اتصافه بالكنازة و بذلك لم يتعد الاجزى الحقيقى تعددا حقيقيا ولم يتغير تغيرا حقيقيا بل هناك تعدد وتغير بحسب الاعتبارات والكلام في الجزئين المتغيرين تغيرا حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة في جزئى واحده اعتبارات متعددة ولوعده جزئى واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم أن يكون الجزئى الحقيقى كليا فان اذا أثرنا لى ز يد هذا الكتاب وبهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القامد كان هناك على ذلك التعدد جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عدا من الجزئيات المتكثرة ولا يكون مانع من فرض اشتراكه بين كثير من فيكون كليا قطعاً وأمثال هذه الاسئلة تحيلت يتفهم بها عند العامة وينقض بها عند الخاصة نحو ذبانه من سرور أنفسنا ومن سنيات أعمالنا (قوله والالكان بعض اللا انسان ليس بلاناطق فيكون بعض اللا انسان ناطقا) أقول أو رده عليه أن صدق بعض اللا انسان ليس بلاناطق لا يستلزم صدق بعض اللا انسان ناطق لما سبأنى من أن السالبة المعدولة المحمول أع من الموجبة المحصلة المحمول ألا ترى أن صدق قولك ليس ز يد بلا كاتب لا يستلزم صدق قولك ز يد كاتب ٥ لجواز أن يكون ز يد معروفا ولا يكون كاتباً ولا

وأما الجزئى والكلى فلان الجزئى ان كان جزئيا لذلك السكلى يكون أخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له يكون مبايناً له قال
 (ونقيض المتساويين متساويان والاصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق أحدهما المتساويين على ما كذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الاعم من شئ مطلقا أخص من نقيض الاعم مطلقا لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس أما الاول فلانه لو لا ذلك لصدق عين الاعم على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاعم بدون الاعم وأنه محال وأما الثانى فلانه لو لا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاعم على كل الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجهه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين الاعم مطلقا ونقيض الاعم مع المتباين السكلى بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاعم ونقيض المتباينين متباينان متباينة الجزئيات لانها لم يصدق فاعا أصلا على شئ كاللا وجود والعدم كان بينهما متباين كلى وان صدق معا كاللا انسان واللا فرس كان بينهما متباين جزئى ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالمتباين الجزئى لازم جزما*)
 (أقول) لما فرغ من بيان النسب الاربع بين العينيين شرع في بيان النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين متساويان وان أى يصدق كل واحد من نقيضى المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر واللا كذب أحد النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر امكن ما يكذب عليه أحد النقيضين يصدق عليه عينه واللا كذب النقيضان فيصدق عين أحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر وهو يستلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخر وهذا خلاف ما لا يجب أن يصدق كل لا انسان لانا طق وكل لانا طق لا انسان والالكان بعض اللا انسان ليس بلاناطق فيكون بعض اللا انسان لانا طق وبعض الناطق لا انسانا

لا كاتباً والسرفى ذلك أن الاحباب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة أن ثبوت مفهوم وجودى أو عدمى لشئ يستلزم وجود ذلك الشئ فان قلت اذا كان الموضوع موجودا فالسالبة المعدولة والموجبه المحصلة مثلا زمان كلى سبأنى والحال فيما نحن فيه كذلك لان اللا انسان صادق على موجودات محققة كالفرس وغيره قلت ذلك لا يحريك نعم اذ ليس الكلام فى خصوص هذا المثال بل فى نقيضى المتساويين مطلقا فاذا لم يصدق نقيضا هما على شئ أصلا فهناك لا يتم البرهان قطعاً كنقيضى الشئ والممكن العام فان الشئ والممكن العام

لا يلزم صدقهما على كل مفهوم بحسب الامر امتنع صدق الاشئ واللامممكن بحسبها على مفهوم من المفهومات فاذا قلت لولم يصدق كل لا شئ لا يمكن لصدق نقيضه وهو بعض الاشئ ليس بلامممكن فيكون بعض الاشئ ممكنا نتج المنع المذكور فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللامممكن فاذا لم يصدق أحدهما على شئ وجب أن يصدق عليه الآخر واللا ارتفاع النقيضان معا وهو محال بديهم فان أو رده عليه المنع كان مكافؤا لغيره وهو علة قلت هذان المفهومان متناقضان اذا اعتبرنا فى أنفسهما هكذا متفردين من غير اعتبار صدقهما على شئ وأما اذا اعتبر صدقهما على شئ حصل هناك قضيتان موجبتان احدهما معدولة والاخرى محصلة كقولك ز يد ممكن و زيد لا يمكن ولا تناقض بينهما لان نقيض صدق الممكن على شئ سلب صدقه على ما لا صدق سلبه عليه ولا شأن للمتساويين اعتبار صدقهما على شئ اذ مرجع انساوي الى موجبتين كائنتين وأطراف القضايا باعتبارها الصدق على ذات الموضوع فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبر صدقهما على افرادهما وكذلك اذا قلت كل لا انسان لانا طق فقد اعتبر صدق الالانسان فاذا أخذت نقيضهم هذا الاعتبار كان هو سلب صدق الالاناطق عليه معنى قولنا بعض اللا انسان ليس بلاناطق لاصدق الناطق عليه لان الناطق نقيض الالاناطق فى حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على طائفة اعتبار صدقه عليه فقد اشبهه عليك نقيضه باعتبار اصدق نقيضه باعتبار اصدق نوضعت أحدهما مكان الآخر فالمنع متجه بلا

مكاره ونواخص أن يقال أنا أخذ نقيض المساو بين باعتبار اصدق على شيء فيكون نقيضهما سلبين هكذا كل ما ليس بإنسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بإنسان فيحصل قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين والموجبة السالبة الطرفين لا تقتضي وجود الموضوع بخلاف المعدولة الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا أيضا أن نخص البحث بما ذكره المساو بانه لما في جميع الاشياء ذهنا وخارجا فان نقيضهما حينئذ يصدقان على وجود ما خارجي أو ذهني فيتم البرهان بلا شبهة لا يقال يلزم تخصيص القواعد لا نقول تعميمها لانها بحسب المقاصد وليس لئلا يذاعرض في معرفة أحوال نقاض الامور العامة اذ ليس في العلم الحكمة قضية موضوعها أو محمولها نقيض الامور الشاملة وهذا الفن آلة ثلاث الاله لوم فلا بأس باخراجها عن قواعد بل اعتبارها بحسب اختلافها في تساوي نقيض المتساويين كما ذكرنا آغا وفي كون نقيض الاخص أعم من نقيض الاعم الى غير ذلك واصلاح هذا الاختلال بوجوب تكاليف بعيدة (قوله اما الاول فلانه لولم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم اصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم) نقول يرد عليه الاعتراض ٦ المورد على نقيض المتساويين كما سطرنا اليه فاذا ظن لولم يصدق على لاشي لانسان اصدق

بعض الاشياء ليس بالانسان وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا أي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم أما الاول فلانه لولم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم اصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما تقول يصدق على كل لحيوان لانسان والالكان بعض اللاحويان انسانا فبعض الانسان لحيوان هذا خاف وأما الثاني فلانه لولم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم اصدق عين الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق عين الاخص على كل الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل لانسان لحيوان والالكان كل لانسان لحيوان وينعكس الى كل حيوان لانسان أو نقول أيضا قد ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون العيان متساويين هذا خلف أو نقول أيضا العام صادق على بعض نقيض الاخص تحقيقا للعموم وليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل عينه وفي قوله اصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس تسامح لجعل الدعوى جزأ من الدلائل وهو مصادرة على المطلوب والامران اللذان بينهما عموم من وجه ليس بينهما عموم أصلا أي لا طلاقا ومن وجه لان هذا العموم أي العموم من وجه متحقق بين عين الاعم نقيض الاخص وليس بين نقيضهما عموم لا مطلقا ولا من وجه أما متحقق الاعموم من وجه بينهما فلا بينهما يتصادقان في أخص آخر يصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم كالحويان والالانسان فانهم ما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون الانسان في الانسان والالانسان بدون الحيوان في الجاد وأما أنه لا يكون بين نقيضهما عموم أصلا فالتباين الكلي بين نقيض الاعم وعين الاخص لا متناع صدقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم أصلا وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من الماهومين بدون الآخر في الجلة فدرجة الى سالبين جزئية بين كيان مرجح

بعض الاشياء ليس بالانسان فيلزم صدق بعض الاشياء انسان اتجه أن يقال السالبة الاله دولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها كما مروان عسكت بان الانسان مثله لا نقيض الالانسان فاذ لم يصدق أحدهما على شيء صدق الآخر عليه والارتفاع النقيضان رد بما عرفت من أن نقيض مفهوم في نفسه يغاير نقيضه باعتبار صدقه والمخلص ما مر فتأمل (قوله في صدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض) أقول يعنى على طريقة القدماء وهي أن يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فان الموجبة الكلية تنعكس كنقيضها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجه عليه أيضا فان قولنا كل شيء

الكلية تنعكس كنقيضها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجه عليه أيضا فان قولنا كل شيء يمكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصدق عكسها موجبة كلية ولا جزئية لعدم الموضوع فيه ودفعه ما مر فان قلت عكس النقيض على هذا الطريق مما علم به المصنف فكيف يدعى دليل به على اثبات ما دعاهوا أيضا الاستدلال به ببيان مما يقين به دعوا أجيب بأن الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكتف أيضا بعكس النقيض في الاستدلال بل استعمل ما يصح التمسك به عند المصنف أيضا وأما قولك هذا بيان مما علم بين بعد دخا وبه ان العكس المذكور رفر يب من الطابع بكتفيه أدنى تنبيهه (قوله تسامح) أقول أجيب بأن المرعى كون نقيض الاعم مطلقا اخص مطلقا من نقيض الاخص وما جله جزأ من الدلائل هو تفسير وتعمير لا مدعى لاعتينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليك أن المقصود تفصيل المدعى الى جزأين استدلال على كل واحد منهما على حدة فالاولى أن يجعل تفسير الاله وقيل أي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس في الكلام تسامح بجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورية (قوله وانما قيد التباين بالكلي) أقول حاصله أنه لو طاق التباين ولم يقيد بالكلي لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيضين امرين بينهما عموم من وجه ثبوت المدعى وهو ان ليس بين ذينك النقيضين عموم أصلا لا مطلقا ولا من وجه لاحتمال أن يكون

التي هي الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجمع العـوم من وجه لانه أحد فرديه (قوله فيندفع الاشكال) أقول لأن المدعى المتعارف ووم
 العوم وثبوت العوم في محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم لجواز أن لا يثبت العوم في محل آخر فلا يكون العوم لازماً لتقيض المذكور من
 مطلقاً (قوله أو نقول) أقول يعني ان دعوى نسبة العوم بين تقيضهما دعوى موجبة كلية فإذا أورد السلب ههنا كان رد الفعل لايجاب السكلى
 فيكون سالبة جزئية وصدقها لا ينافي صدق الموجبة الجزئية (قوله فاعلم أن النسبة بينهما المبانيئة الجزئية) أقول لا يقال يلزم من ذلك أن
 لا تنحصر النسبة بين السكليات في الأربع لانا نقول المبانيئة الجزئية منحصرة في المبانيئة السكلية والعوم من وجه فإذا قيل ان النسبة هناك هي
 المبانيئة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مبانيئة كلية وفي بعضها عوم من وجه فلم يوجب ذلك ان بينهما نسبة خارجة عن الأربع
 (قوله فلان قد فقط لا طائل تحته) أقول أجيب عنه بان معنى كلام المصنف ان احد المتباينين يصدق مع تقيض الآخر فقط أى لا يصدق مع
 عين الآخر فصدق أحد المتباينين مع تقيض الآخر يظهر صدق أحد التقيضين بدون التقيض الآخر وصدق واحد المتباينين مع
 عين الآخر يظهر صدق تقيضه مع عين الآخر في مجموع كلام المصنف يظهر صدق كل من ٤٧ تقيضى المتباينين بدون الآخر ففقط فقط

لا بد منه وليس معناه ان
 المتباين الآخر لا يصدق مع
 تقيض الاول والا لكان
 فاسد الا لبيان الفائدة
 فقط ولا يخفى عليك ان هذا
 التوجيه وان كان دقيقاً
 يصحح المطلوب اذ حاصله ان
 قد فقط منضم الى ما تقدم
 بغير مدعى صدق كل من
 المتباينين مع تقيض الآخر
 الا أن ترك لفظ كل مع كونه
 مفيداً للمعنى المقصود فائدة
 ظاهرة الى ايراد هذا القيد
 المخرج الى تدقيق النظر
 وحمل اللفظ على خلاف
 المتبادر فكيف ظاهر لكن
 الخلل حيث ذمته بالعبارة
 دون المعنى (قوله وأنت تعلم
 أن الدعوى الخ) أقول
 أجيب عن ذلك بان معنى
 قوله هم تقيض المتباينين
 متباينان تبايناً جزئياً أن

المتباين السكلى سلبتان كليتان والتباين الجزئى اما عوم من وجهه أو تباين كلى لان المفهومين اذ لم يتصادقا
 في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة أصلا فهو التباين السكلى والا فالعوم من وجهه فاما صدق التباين
 الجزئى على العوم من وجهه وعلى التباين السكلى لا يلزم من تحقق التباين الجزئى أن لا يكون بينهما عوم
 أصلا فان قلت الحكم بان الاعم من شئ من وجهه ليس بين تقيضهما عوم أصلا بل لان الحيوان أعم من
 الابيض من وجهه وبين تقيضهما عوم من وجهه فنقول المراد منه أنه ليس يلزم أن يكون بين تقيضهما عوم
 من وجهه فيندفع الاشكال أو نقول لو قال بين تقيضهما عوم لافاد العوم في جميع الصور لان الاحكام
 الواردة في هذا الفن انما هي كليات فإذا قال ليس بين تقيضهما عوم أصلا كان رد الفعل لايجاب السكلى وتحقق
 العوم في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين تقيضى أمرين بينهما عوم من وجهه بل تبين
 عدم النسبة بالعوم وهو بصدق ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المبانيئة الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد
 منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان التقيضان أيضا كذلك ولا ينافى بالمبانيئة الجزئية الا هذا القدر وتقيضا
 للمتباينين متباينان تبايناً جزئياً لانهما ما ان يصدقا على شئ كالانسان والافرس الصادقين على الجاد
 أو لا يصدقا كالادو جود والادعوم فلا شئ مما يصدق عليه الادو جود يصدق عليه الادعوم وبالعكس
 وأيا ما كان يتحقق التباين الجزئى بينهما أما اذ لم يصدقا على شئ أصلا كان بينهما تباين كلى فيتحقق التباين
 الجزئى بينهما قطعاً وأما اذ صدقا على شئ كان بينهما تباين جزئى لان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض
 الآخر فبصدق كل واحد من تقيضهما بدون تقيض الآخر فالتباين الجزئى لازم جزئياً ودعوى كفى ان
 ههنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج اليه أما الاول فلان قد فقط بعد قوله ضرور صدق أحد المتباينين مع
 تقيض الآخر زائد لا طائل تحته وأما الثانى فلانه وجب أن يتول ضرور صدق كل واحد من المتباينين
 مع تقيض الآخر لان التباين الجزئى بين التقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق واحد
 منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق أحد الشئيين مع تقيض الآخر صدق كل واحد من التقيضين
 بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وأنت تعلم أن الدعوى تثبت بمجرد المقدمة القائلة كل واحد من

النسبة بين هذين التقيضين هو التباين الجزئى مجردا عن خصوصية كل واحد من فرديه أعنى التباين السكلى والعوم من وجهه اذ لو كان التباين
 الجزئى بينهما فى جميع الصور فى ضمن إحدى الخصوصتين كالمتباين الكلى مثلا لكان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين
 الفرس والانسان أو بين الحيوان والابيض هو التباين الجزئى مع ثبوته هناك قطعاً بل يقال النسبة بين الاولين هو التباين السكلى وبين
 الاخيرين هو العوم من وجهه. ولم من ذلك ثبوت التباين الجزئى فى الموضوعين ولا شك أن المدعى بهذا المعنى لا يثبت الا بان يبين أن تقيضى
 المتباينين قد لا يتصادقان أصلا وقد يتصادقان فلا يكون التباين الجزئى بينهما مقيداً بخصوص التباين السكلى فى جميع الصور ولا بخصوص
 العوم من وجهه فى جميعها بل يثبت فى بعضها فى ضمن المبانيئة الكلية وفى بعضها فى ضمن العوم من وجهه فالنسبة بين تقيضى المتباينين هي التباين
 الجزئى مجردا عن خصوصية كل واحد من فرديه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قيل ان المصنف يبين ان تقيضى الأمرين اللذين بينهما
 عوم من وجهه قد يتباينان فى بعض الصور وتبايناً كلياً أو ظاهراً بينهما قد يكون عوم من وجهه كالاحيان والادعوم فاذن ضم ذلك الى
 تقيضى المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع تقيض الآخر فانه جارفهما أيضاً يظهر أن النسبة بينهما التباين الجزئى مجردا

فمن خصوصية كل من فرديه أو نقول في أولنا أن يكون النسبة بينهما هي العموم من وجه لانه لو لم يكن بينهما النسبة بين النقيضين هي العموم من وجه أيضا فبالإضافة في نفسه حيث ضم اليه في العموم مطلقا ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لانها تعلم بما ذكره في تقيضي المتباينين بعينه لان نقيضيهما لم يتصادقا على شيء أصلا كنهض الاعم وعين الاخص كان بينهما مامية كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه ضرور تصدق كل واحد من العيين مع نقيض الآخر وأيا ما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم أن المصنف أهمل النسبة بينهما وهو يضدد بياهما (قوله وبارائه الكلي الحقيقي وقوله وبارائه الكلي الإضافي الخ) أقول فان قلت المتبادر بما ذكره أن الكلي أيضا له معنيان مختلفان أحدهما حقيقي والاخر اضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لان الامتياز بين معني الجزئي وكون أحدهما حقيقيا والاخر اضافيا أمر مكشوف على ما بينه وأما الكلي فليس يظهر له معنيان متمايزان كذلك فان معناه المتقدم الذي سماه هنا كليا حقيقيا هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين لا شك انه أمر نسبي لا يعقل للشيء الإلزام القياس الى كثيرين فان أراد بالكلي الإضافي هذا المعنى فليس للكلي إذن معنيان وان أراد به معنى آخر فلم يبينه قلت أراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شيء ومعناه انه الذي يدرج تحته شيء آخر ولا يعني بالاندرج ما يكون مندرجا بمجرّد الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بحسب نفس الامر فالكلي الحقيقي ماصالح لان يدرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل سواء أمكن الاندرج في نفس الامر أولا والكلي الإضافي ما يندرج تحته شيء آخر في نفس الامر فيكون أخص من الكلي الحقيقي قطعا بدرجته بين الاولى ان الكلي الحقيقي قد لا يمكن اندرج شيء تحته كإحدى السكيات الفرضية ولا يتصور ذلك في الإضافي والثانية أن الكلي الحقيقي ربما أمكن اندرج شيء تحته وان لم يدرج بالفعل لانهما ٤٨ ولا خارجا ولا بد في الإضافي من الاندرج بالفعل وانما خص هذا المعنى بالإضافي لان الإضافة

فيه أظهر من الإضافة في المعنى الاول وسمى الاول بالحقيقي لكونه مقابلا للجزئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في كونها اضافية وان كان تعقلها موقوفا على تعقل الغير كأن تعقل المنع من فرض الاشتراك بين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا لان شئ لا يتوقف على

المتباينين - قدوم مع نقيض الآخر لانه يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر حيث ذو هو المباشرة الجزئية فبإني المقدّمات مستدرك * قال (الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل أخص تحت الاعم ويسمى الجزئي الإضافي وهو أعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس أما الاول فلا يندرج كل شخص تحت الماهيات المعرفّة عن الشخصات وأما الثاني فلجوّاز كون الجزئي الإضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك) * (أقول) الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبارائه الكلي الحقيقي وعلى كل أخص تحت الاعم كالإنسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالإضافة الى شيء آخر وبارائه الكلي الإضافي وهو الاعم من شيء آخر وفي تعريف الجزئي الإضافي نظرا لانه والكلي الإضافي متضايفان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام وكما أن الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص وأحد المتضايفين

تحقق الغير وحدهم يكون تسمية بالحقيقي ظاهرة على هذا فالجزئي الإضافي ما يندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الإضافي ما أمكن اندرجه تحت شيء كان الكلي الإضافي ما أمكن اندرج شيء تحته فيكون أيضا أخص من الكلي الحقيقي لكن بدرجته واحدة ولا يصح أن يقال الجزئي الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء آخر حتى يلزم أن الكلي الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء ف يرجع الى المعنى الحقيقي كما مر وانما يصح تفسير الجزئي الإضافي بما ذكرناه لانه لا يقال لا فرض انه جزئي اضافي للإنسان مع امكان فرض الاندرج فتأمل ليتضح لك أن الحق أن الكلي أيضا له مفهومان أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي يقابل العدم لا مذكورة وليس توقفه على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانها اضافي يقابل الجزئي الإضافي تقابل التضايف وان الحال بين الكلين في النسبة عكس ما بين الجزئيين فالكلي الإضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي الإضافي أعم من الحقيقي كما سبق (قوله وفي تعريف الجزئي الإضافي نظرا لانه أي الجزئي الإضافي والكلي الإضافي متضايفان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام) أقول وذلك لما عرفت أن معنى الجزئي الإضافي هو المندرج تحت غيره وهذا هو معنى الخاص بعينه ومعنى الكلي الإضافي هو المندرج تحت شيء آخر وهذا هو معنى العام بعينه فالخاص والجزئي الإضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلي الإضافي بمعنى واحد ولا شك أن الخاص والعام متضايفان مشهوران كالأول والآخر والعوم متضايفان حقيقيان كالأول والثاني المتضايفان لا يبعد فلان الامعاء لا يجوز أن يذكر أحدهما في تعريف الآخر والا كان تعقله قبل تعقله ضرورا وتعلل المعرف وأجزائه معتمد على تعقل المعرف فان قلت المذكور في تعريف الجزئي الإضافي هو الاعم لا العام الذي هو بمعنى الكلي الإضافي حتى يلزم ذكر أحد المتضايفين في تعريف الآخر قلت تعقل الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو الإضافي مع أن المقصود بالاعم والاخص ههنا هو العام والخاص لا معنى للنقض بل وانما في العموم

على ٥- فيلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بمقتضاه فيلزم تعريف الشيء بنفسه وبمقتضاه ما وعلى الاول يلزم تعريفه بالخاص الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفته مضايجه فالخالف في التعريف من وجهين أحدهما تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمقتضاه أو بما يتوقف على معرفته مضايجه ولا شك ان الخلل الاول أقوى من الثاني فالأولى أن لا يقتصر على الثاني وحده وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريفه بالخاص من شئ كذا ذكره الشارح صريحاً لا شمله على الخلل الأول قطعه هذا وقد قيل في جواب النظر أن المصنف ذكر المتضايغين معاً أعني الخاص والاعم في تعريف شئ واحد هو الجزئي الاضافي ولا محذور في ذلك وليس بشئ لان هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئي الاضافي هو الخاص ومعنى الكلّي الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر واودع زيادة كما عرفت وان لم يسلم فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئي الاضافي بل أراد ذكر حكم من احكامه يمكن أن يستنبط منه تعريفه وحينئذ يندفع الاشكالان معاً الآن المقام يدل على قصد التعريف ظاهراً (قوله وهـ) ذام نقوض بواجب الوجود أقول أي بذاته المخصوصة المقدسة ٩ لا ينعهمونه فانه كل كافر واجب عن هذا النقص بان مناط الكلّية والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الوجود الماهية الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوه تفرص كلية محصورة في شخص ورد بان معنى الجزئي هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن لم ينع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما أن يمنع الخ لا يبريدوا به كونه مفهوماً بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على إمكان حصوله فيه والجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وأيضاً الممتنع الحصول في الذهن هو كنهه ذاته لذاته على وجه

لا يجوز أن يذكر في تعريف المتضايغ الا سحر والا لكان تعقله قبل تعقله لاعمه وأيضاً اللفظة كل انما هي للأفراد والتعريف بالأفراد ليس بجائز فالأولى أن يقال هو الخاص من شئ وهو أي الجزئي الاضافي أعم من الجزئي الحقيقي يعني أن كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فـ لان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهيته المرافعة من الشخصات كما اذا جردنا يد عن الشخصات التي هي اصار شخصاً معيناً بقيت الماهية الانسانية وهي أعم منه فيكون كل جزئي حقيقي مندرجاً تحت أعم فيكون جزئياً اضافياً وهـ ذام نقوض بواجب الوجود فانه شخص معين ويمتنع أن يكون له ماهية كلية والا فهو ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم أن يكون أمراً واحداً كلياً وجزئياً وهو محال وان كانت تلك الماهية مع شئ آخر يلزم أن يكون واجب الوجود معروضاً للشخص وهو محال لما تقر ر في الحكمة أن تشخص واجب الوجود معينه وأما الثاني فلمواز أن يكون الجزئي الاضافي كمالاً لانه الخاص من شئ والخاص من شئ يجوز أن يكون كلياً تحت وكلّ آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع أن يكون كلياً * قال (الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فـ كذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً وأولاً يسمى النوع الاضافي) *

(أقول) النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو القول على كـ برين متعقبن بالحقيقة في جواب ما هو ويقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة الواحدة الحاصلة في افرادة كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً وأولياً بـ لا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس والجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب أنه حيوان وهذا المعنى يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية منزلة بمنزلة الجنس ولا بد من ترك لفظ كل لما سمعت في محبت الجزئي الاضافي من أن كل للأفراد والتعريف للأفراد لا يجوز ذكر الكلّي لانه جنس الكلّيات ولا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت الماهية هي المصورة المعقولة من اشئ

(٧ - قلب) مخصوص تعريفه الجزئية (قوله فانه يمتنع أن يكون كلياً) أقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين وبما ذكرت النسبة بين الكلّيين وأما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من الكلّيين فالمباينة لان الجزئي يمنع والكلّي لا يمنع وأما النسبة بين الجزئي الاضافي وبين كل واحد من بينهما فالعموم من وجهه اصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي بدونهما اصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكلّي على الكلّيات المتوسطة (قوله لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة واحدة) أقول نوعيته هذا النوع نسبة وضافة بينهما وبين افرادة فليس يعتبر فيها الاحقيقة افراده ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فذلك سمي بالحقيقي وأما النوع الاخر أعني الاضافي فلا بد في نوعيته من اندواجه مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضايغاً وبان ذلك ان الجنس لما كان عاماً الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومفولاً عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين المندرجتين تحتها موصوفة بأن يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهـ هذه الصفة ثابتة لهما بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه كما أن صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرجت تحتها من الماهيات التي هي أنواعه فالجنس والنوع المندرج تحتها متضايغان كالاب والابن (قوله لانه جنس الكلّيات فلا يتم الاخر كره) أقول في الإشارة الى ما سبق من أن المذكور في تعريفات الكلّيات حدوداً جامعة لهما لا رسوم كالتوهم واذا كانت حدوداً

كانت ثمانية كاهو الظاهر فلا بد جمة ثم مذ كرا الجنس أسمى الكلى ههنا زيادة لطريقة القوم في تعريف الكليات وإذا اعتبر الكلى في مفهومه
النوع الإضافي كان فيه إضافة من أفراده لكونه كيدا أو الأخرى بالقياس إلى الجنس الذي فوقه كجاءه والنوع
الحقيقي فيه إضافة واحدة بالقياس إلى ما تحته فقط كجاء - زفت (قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو) أقول الجنس
كالحبوان مثلا لأن كانه مولا ولا يحول ولا إلى أهله كانه طود وفي الخاصة كاضاحك وعلى العرض العام كالمشي لكن لا في جواب ما هو إذ
ليس الحيوان تمام المش - ترك ولا ذاتيا لهذه الثلاثة وكل واحد منها وإن كان ماهية وكلها يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لا في جواب ما هو
فيخرج عن حد النوع الإضافي هذا القيد (قوله وهو النوع المقيد بالشخص) أقول أي الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما يمنع من وقوع
الشركة فيه ففي زيد مثلا الماهية الانسانية وأمر آخر به صار زيدا منادى بوقوع الشركة فيه وذلك الأمر يسمى تعيينا وشخصا (قوله
يكون محل العالي عليه بواسطة محل السافل عليه فان الحيوان انما يصرف على زيدا وعلى اتركي بواسطة محل الانسان عليهم) أقول وذلك لأن
الحيوان مالم يصرف انما لم يكن محجولا على زيد فان الحيوان الذي ليس بانسان لا يحل عليه أصلا (قوله فباعتبار الأولية في القول يخرج الصنف
عن الحد) أقول هذا القيد وإن أخرج الصنف عن الحد أخرج النوع عنه أيضا بالقياس إلى الاجناس البعيدة فيلزم أن لا يكون الانسان
نوعا للجسم النامي ولا للجسم ولا للجوهر مع انه ٥٥ يسمى نوع الانواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وأيضا النوع لما كان

والصور العقلية كليات فذكرها في عن ذكر الكلى فتقول الماهية ليس مفهومها مفهوم الكلى غاية
ما في الباب أنه من لوازمها فتكون دلالة الماهية على الكلى دلالة الملزوم على اللازم بمعنى دلالة الالتزام لكن
دلالة الالتزام مفهومه في التعريفات وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس
لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو وأما تقييد القول بالاولى فاعلم أولا أن سلسلة الكليات انما تنتهي
بالاشخاص وهو النوع المقيد بالشخص وفوقه الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرؤى
والترك وفوقها الانواع وفوقها الاجناس وإذا جعل كليات مرتبة على شيء واحد سيكون محل العالي عليه
بواسطة محل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى اتركي بواسطة محل الانسان عليهم ما هو محل
الحيوان على الانسان أولى فقوله قولنا أوليا احترامنا عن الصنف فانه كلى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ما هو حتى اذا سئل عن الترك والفرد بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس
بأولى بل بواسطة محل النوع عليه فاعتبار الأولية في القول يخرج الصنف عن الحد لانه يسمى نوعا إضافيا قال
(ومراتبه أربع لانه اما أعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالانسان
ويسمى نوع الانواع أو أعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي
أو مابين لكل وهو النوع المفرد كانه قل ان قلنا الجوهر جنس له) *
(أقول) أراد أن يشهد إلى مراتب النوع الإضافي دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل أن ترتب
حتى يكون نوع حقيق في فوقه نوع آخر حقيق في والا لكان النوع الحقيق في جنسا وانه محال واما الانواع

مضافا للجنس فاذا اعتبر في
النوع القول الاولى فلا بد
من اعتباره في الجنس أيضا
والا لم يكن مضافا فيلزم
أن لا تكون الاجناس
البعيدة أجناسا للماهية
التي هي بعيدة بالقياس
اليها فالاولى أن يترك قيد
الاولى ويخرج الصنف
بقيد آخر ويقال النوع
الإضافي كلى مقول في جواب
ما هو يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو (قوله
والا لكان النوع الحقيقي
جنسا) أقول وذلك لأن
النوع الحقيقي لما كان

تمام ماهية جميع أفراده فلو فرضنا أن فوقه كيدا آخر هو أيضا تمام ماهية أفراده لم يمكن أن يكون تمام الماهية
بالقياس إلى كل فرد من أفراده والا لكان الكلى الذي تحته المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على أمر زائد على حقيقة أفراده فلا يكون نوعا
حقيقا بل صنفا هذا خلاف فتعين ان يكون الفوق في تمام الماهية المشتركة كالاتخصصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقا وانه محال وتوضيحه
أن الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من أفراده فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب أن يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراده
الانسان فيلزم ان يكون لكل فرد ما هيئتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه
تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزا لآخر لم يكن شيء منهما تمام ماهية بل جزأ منها وإن كانت احدهما جزا لآخر لم يكن الجزء تمام الماهية
وحينئذ ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان وزيد صنف لا شتماله على أمر كلى زائد على ماهية أفراده
وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الاتعم الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقا فظهر أن النوع
الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيق ولا تحته وأما النوع الحقيقي بالقياس إلى الإضافي فيجوز أن يكون تحته كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز أن
يكون فوقه لان النوع الإضافي اما نوع حقيق واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز أن يكون فوق شيء منهما الماسر ويجوز أيضا أن لا يكون
النوع الحقيقي تحت نوع اضافي أصلا كالمثل على ما سبق أي فالنوع الحقيقي مقبسا إلى النوع الحقيقي لا يكون الامفردا مقبسا إلى النوع
الإضافي اما مفردا ماسافلا والإضافي مقبسا إلى الحقيقي اما مفردا لم يكن تحت نوع حقيق أيضا كالانسان واما أعمال كالحبوان واما الإضافي

ون الأنواع الحقيقية فليس سهل
بين كل واحد من النوع
أقول قد عرفت أنه
متلافيها في الحقيقة وكونه

(النوع الإضافي موجود بدون الحقيق كالأنواع المتوسطة والحقيق موجود بدون الإضافي كالحقائق)

منه من العلم ثم اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع مبين جميع مراتب الاجناس فانه لا ي
يكون الجنس العالي يبين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل أن يكون نوعا
من كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموما من وجهه وعليك باستخراج الامثلة (قوله لا
يحل اتفاق العقول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على

اصطلاح والمناسبة في التسمية مرة فان الواقع أنسب بالمدلول مطابقة والداخل أنسب بالمدلول تضمنا وان كان لكل منهما ممانسة بمقتضى كل من الجـزأين (قوله فبما قسم له أي يحصل قسم له) أقول قد يتوهم أن الناطق مثلاً يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقق أنه مقسم له بمعنى أنه يحصل قسم له لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم انطق اليه كان الناطق قسم منه حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هــاـكـأـمـرـان مقسمان له ٥٣ كل واحد منهما يحصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان

الحيوان الدال عليه مطابقة وانما سمى واقفا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بانضمام أي بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخـلـا في جواب ما هو كفهوم الجسم أو الناعى أو الحساس أو المتحرك بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بافظ الحيوان الدال عليه بالتضمن وانما انحصر جزء المقول في جواب ما هو في القسمين لان دلالة الالتزام منه بضرورة في جواب ما هو بمعنى أنه لا يذ كر في جواب ما هو افظ يدل على الماهية المـولـد عنها أو على أجزائها بالالتزام اصطلاحا * قال

*(والجنس العالى جاز أن يكون له فصل يقوم لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمر ومساوية ويجب أن يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقوم ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه والمتوسط طان يجب أن يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها وكل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل من غير عكس كلى وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس) *

(أقول) الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس أى جنس ذلك النوع فاما نسبته الى النوع فبأنه مقوم له أى داخل في قوامه وجزء له وأما نسبته الى الجنس فانه مقسم له أى يحصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسمين من الجنس ونوعه مثالا لالاطق اذا نسب الى الانسان فهو داخـل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار جيو اناطا وهو قسم من الحيوان اذا تصورت هذا فنقول الجنس العالى جاز أن يكون له فصل يقوم لجواز أن يتركب من أمرين متساويين يساويانه ويميزانه عن مشاركانه في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فعل يقومها لا بد أن يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب أن يكون له أى للجنس العالى فصل يقسمه لوجوب أن يكون تحتها أنواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات والنوع السافل يجب أن يكون له فصل مقوم ويمتنع أن يكون له فصل مقسم اما الاول فلوجوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد أن يكون له فصل يميزه عن مشاركانه في ذلك الجنس واما الثانى فلامتناع أن يكون تحتها أنواع والام يكن سافلا بل متوسطا والمتوسط طان سواء كانت أنواعا أو أجناسا يجب أن يكون لها فصول مقومات لان فوقها أجناسا وفصول مقسمات لان تحتها أنواعا فكل فصل يقوم النوع العالى أو الجنس العالى فهو يقوم السافل لان العالى مقوم السافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلى أى ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالى لانه قد ثبت أن جميع مقومات العالى مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالى لم يكن بين السافل والعالى فرق وانما قاله من غير عكس كلى لان بعض مقومات السافل مقوم للعالى فهو مقوم للعالى وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالى لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالى فيه فيكون للعالى حاصلأيا في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالى ولا ينعكس كليا أى ليس كل مقسم العالى مقسم السافل لان فصل السافل مقسم للعالى وهو

لان الكلام فيها فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالى لجواز أن يكون في السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينهما وبين العالى فرضاً أمراً آخر به يمتاز عن العالى قلت ليس في السافل وراء ماهية العالى الا الفصول المقومة للسافل فان فرضت مشتركة اتحاد السافل والعالى ماهية مثالا ليس في الانسان وراء الجوهر الفصول مقومة للانسان ومقسمة للجوهر وهى قابل الابدان الثلاثة والناعى والحساس مشترك بالارادة والناطق وكذا ليس في الانسان وراء الجسم الفصول مقومة للانسان ومقسمة للجسم هى الثلاثة الاخيرة وليس فيه أيضا الجسم الناعى الافصلان مقومات له ومقسمان للجسم الناعى هما الاخيران وليس فيه أيضا وراء الحيوان الافصل واحد هو الناطق فانه اذا احتسب كان الذى تحت الجنس العالى مركبا منه ومن فصل وهكذا فلا يميز السافل عن الذى فوقه الا بما هو فصل مقوم له فاذا فرض

كونه مشترك كالم يبق بينهما فرق أصلا (قوله فالقول الشارح هو المعروف وهو ما يستلزم الخ) أقول أعني ما يكون تصويره بطريق النظر موصلا إلى تصور الشيء أو امتياز عن جميع مآداه وهذا القيد يفهم باعتباره مما تقدم من أن الموصّل بالنظر إلى التصور يسمى قولاً شارحاً وكيف لا يكون معتبراً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصديقات ومع هذا القيد لا نقض بان تصور المعرفة يستلزم أيضاً تصور معرفته فينتقض حد المعرفة به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوزمها البينة المعتبرة في دلالة الالتزام إذ ليس بشيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب (قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ) أقول قد تبين أن تصور الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في غير الحد التام أو ما تصور المعرفة المكتسب فان كان حداناً ما فلا بد أن يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد التام فجاز أن يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من قوه ان الحد التام قد يحصل بغير تصور اجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصور الاجزاء المفصلة اما بالكنه أو بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً ٥٤ (قوله والا كان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفاً) أقول اعلم ان المتأخر من اعتباري وفي

لا يقسم السافل بل يقوم به ولا كنه ينعكس جزئياً فان بعض مقسم العالي مقسم السافل وهو مقسم السافل * قال (الفصل الرابع في التعريفات المعرفة للشيء وهو الذي يستلزم تصوره وذلالت الشيء وامتياز عن كل مآداه وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لان المعرفة معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره عن افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساوياً في العموم والخصوص) * (أقول) قد سلف لنا ان نظار المنطقي ما في القول الشارح أو في الجملة وكل منهما مقدمات يتوقف معرفته علىهما والمواقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح قد حان أن يشرع فيه فالقول الشارح هو المعرفة وهو ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتياز عن كل مآداه وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما ولا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفاً لانه قد يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما ولا لكان قوله أو امتياز عن كل مآداه مستدر كالاتي كل معرفة فهو مقيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنه الحقيقة فهو الحد التام كالحيوان الناطق فان تصوره مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما قال أو امتياز عن كل مآداه ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصورها تلتزم تصور حقيقة الشيء بل امتياز عن جميع أغيره ثم المعرفة اما أن يكون نفس المعرفة أو غيره لا جائز أن يكون نفس المعرفة لو جوب أن يكون المعرفة معلوماً قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين أن يكون غير المعرفة ولا يتخلو ما أن يكون مساوياً له أو أعم منه أو أخص منه أو مبياه لانه لا سبيل الى انه أعم من المعرفة لانه فاهم عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف ما تصور حقيقة المعرفة أو امتياز عن جميع مآداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئاً منهما ولا الى انه أخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه ووجود الخاص في العقل لا بد من وجود الخاص أيضاً شرط لتحقيق الخاص ومعاذاته أكثر فان كل شرط ومعاذاته العام فهو شرط ومعاذاته الخاص ولا ينعكس وما يكون شرطاً ومعاذاته أكثر يكون وقوعه في العقل أقل وما هو أقل وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل والمعرفة لا بد أن يكون أجلى من المعرفة ولا الى انه مبياه لان الاعم والاخص عالم بهما للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمباين بالطريق الأولى لانه في غاية البعد عنه فوجب أن يكون المعرفة مساوياً بالمعرفة في العموم والخصوص فكل مآداه عاين

المعرفة أن يكون موصلاً الى كنه المعرفة أو يكون مميزاً للمعرفة عن جميع مآداه من غير ان يوصل الى كنهه وهذا حكمه ما بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف أصلاً والواو بان الاعتبار في المعرفة كونه موصلاً الى تصور الشيء اما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه متميز عن جميع مآداه أو عن بعض مآداه اذا لم يكن أن يكون الشيء متصلاً وراعي عدم امتياز عن بعض مآداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشيء بالكنه كسبياً محتاجاً الى معرفة كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع متميز عن جميع مآداه أو عن بعضه يكون كسبياً فتصوره

بوجه أعم أو أخص اذا كان كسبياً لا يكتسب الا بالاعم أو الاخص فهما يضمحان للتعريف في الجملة (قوله أو امتياز عن جميع مآداه) أقول قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخر من لما رواه ان التصور الذي يمتاز به المتصور عن بعض مآداه في غاية النقصان لم يلفظوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرفة والمعرفة وأخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف بهم ما واما المباين فلما كان أبعد من الاعم والاخص كان أولى بان لا يفيد تميزاً تاماً مع ان الظاهر انه لا يفيد تميزاً أصلاً وان احتمل احتمالاً بعيداً أن يكون مميزاً في الجملة وأبعد منه افادته تميزاً تاماً بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله ولا أخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام) أقول هـ ذام وقوف على أن يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنه واما اذا لم يكن ذاتياً او كان ذاتياً لم يكن الخاص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجوده عام فيه (قوله وأيضاً شروط تحقيق الخاص) أقول هذا محسب الوجود الخارجى مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه وما يحسب الوجود الذي فلا اجاز ان يعقل الخاص ولا يعقل العام كما مر آنفاً

الموجبة للكتابة الثانية عكس نقيض الموجبة للكتابة الاولى على طريق المتقدمين (قوله وبالعكس) أقول وذلك لان الاولى أيضا عكس نقيض الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للآخرى وفائدة قوله وبالعكس اثبات لزوم من الطرف الآخر لثبوت الملازمة السككية التي ادعاه بقوله وهو ملازم للكتابة الثانية (قوله وهو لا شتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه) أقول وذلك لان في ذاتيات كل شيء ما يحصيه ٤ وبميزه عن جميع ما عداه يكون الحد التام بواسطة اشتماله على الذاتيات المميزة مانعا عن دخول اغيار المحدود فيه وكذا الحد الناقص يتركبه الذاتي المميز فيكون مانعا عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي فلا يراد أن الرسم أيضا فيه منع عن دخول الاغيار فيه فينبغي أن يسمى حدا واعلم أن ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين واء لم أيضا ان الحقائق الموجودة بتعسر ٥٥ الاطلاوع على ذاتياتها والتميز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما واصلا الى حد التعذر فان الجنس يشبهه بالعرض العام والفصل بالخاصة لذلك ترى رئيس القوم يستعصم بتحديد الاشياء واما المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح المفهوم مركب فساكن داخل فيه كالذاتية وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الاسم وتحديد الحقائق في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الحقيقة (قوله لان الغرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات) أقول أي المقصود من

المعرف صدق عليه المعروف وبالعكس وما وقع في عبارة القوم من انه لا بد أن يكون جامعا وما نعا ومظاردا ومنعكسار ارجع الى ذلك فان معنى الجمع أن يكون المعروف متناولا لكل واحد من افراد المعروف بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى ملازم للكتابة الثانية القائلة كل ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف ومعنى المنع أن يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار المعروف وهو ملازم للكتابة الاولى والاطراد التامة لازم في الثبوت أي متى وجد المعروف وجد المعروف وهو عين السككية الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء أي متى انتفى المعروف انتفى المعروف وهو ملازم للكتابة الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف وكل ما لم يصدق عليه المعروف لم يصدق عليه المعروف وبالعكس * قال (و يسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدنا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ورسمه تاما ان كان بالجنس القريب وبالخاصة ورسمه ناقصا ان كان بالخاصة وحدها أو بهما وبالجنس البعيد) (أقول) المعروف اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص فهذه أقسام أربعة فاما الحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحیوان الناطق اما تسميته حد فلا لأنه في اللغة المنع وهو لا شتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه وأما تسميته تاما فلذا كرر الذاتيات فيه بنسائها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق أو بالجسم الناطق اما أنه حد فلما ذكرنا واما أنه ناقص فلنحو وجب بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريفه بالحیوان الضاحك اما أنه رسم فلا لأن رسم الدار انورها وما كان تعريفا خارجا عن اللازم الذي هو أن نأثر الشيء فيكون تعريفا بالانوار واما أنه تام فلشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يخص بالشيء والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بهما وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك أو بالجسم الضاحك اما كونه رسما فلما صرنا كونه ناقصا لم حذف بعض أجزاء الرسم التام عنه لا يقال ههنا أقسام أخرى وهي التعريف بالعرض العام مع الفصل أو مع الخاصة أو بالفصل مع الخاصة لاننا نقول انما يتغير وهذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضم مع الفصل أو الخاصة وأما المركب من الفصل

و بين عرضياتها تعسرا تاما واصلا الى حد التعذر فان الجنس يشبهه بالعرض العام والفصل بالخاصة لذلك ترى رئيس القوم يستعصم بتحديد الاشياء واما المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح المفهوم مركب فساكن داخل فيه كالذاتية وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الاسم وتحديد الحقائق في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الحقيقة (قوله لان الغرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات) أقول أي المقصود من

التعريف اما تمييز المعروف عما عداه فالغرض العام لا يدخل له في التمييز فلا يصلح معرفة ما لا جزع معرف لهذا الغرض واما الاطلاع عليه بما هو ذلي له أي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات أو بعضها فالغرض العام لا يدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفة ولا جزع معرف لهذا الغرض الاخر فيسقط الغرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وانما ذكر في باب السككيات لاستيفاء أقسام السككية وأما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التمييز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها فلهذا ذكرنا مع الفصل والخاصة ههنا بحث وهو أن تميز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه والعرض العام قد يفيد التمييز الثاني فينبغي أن يعتبر في التعريف فان قلنا ان التمييز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت ان الكلام على ذلك الاشتراط ان اللازم حيث ذكرنا ان لا يكون الغرض العام هو ان لا يكون لا يكون جزءا من المعروف وأيضا لا يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي له مطلقا وان كان هذا الاطلاع عليه بدون الاطلاع على ذاتي له فان تعريفي قد يكون بوجه متفاوتة بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من الغرض العام والخاصة رسم

فأخص لكنه أقوى من الخاصة وحدها والركب منه ومن الفصل حدنا في لكننا كمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل
والخاصة حدنا في وهو أكمل من المركب من العرض العام والفصل وأما قوله فلا حاجة الى انضمام الخاصة اليه فرفع بأن التميز الحاصل
منهما معاً أقوى من التميز الحاصل بالفصل وحده فاذ أراد هذا التميز الأقوى احتج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله) كنعريف الحركة بما ليس
يسكون فانه ما في مرتبة واحدة من العلم والجهل ٥٦ أقول أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فن عرف الحركة عرف السكون

وبالعكس وهذا انما يصح
ادالم يجعل السكون عبارة
عن عدم الحركة والالكان
السكون أخفى من الحركة
لأما هو بالهاتذا امتنع
تعريف الشيء بما يساويه
في المعرفة والجهالة كان
امتناع تعريفه بما هو أخفى
منه أولى (قوله) ويسمى دورا
صريحاً أقول وذلك لظهور
الدور فيه واذا دارت المرتبة
على واحدة استمر الدور
هناك فالذي يسمى دورا
مضمر او فساد الدور المضمّر
أكثر من ذلك الدور المصح
يلزم تقديم الشيء على نفسه
بمرتبتين وفي المضمّر بمراتب
فكان أخف (قوله اسطقس)
أقول هو أصل المركب وانما
سمى العناصر الاربعة
اسطقسات لانها أصول
المركبات من الحيوانات
والنباتات والمعادن واعلم
أن استعمال الالفاظ المجازية
أردأ من استعمال الالفاظ
المشتركة لتبادر الذهن منها
الى غير المعاني المقصود لتولوا
اقرين في الاشتراك تردد
بين المقصود وبين ما ليس
بمقصود لكن يحتمل أن

والخاصة فالفصل فيه يغيد التميز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز
لان الفصل اقدم مع شيء آخر وطريق الحصر في الاقسام الاربعة أن يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات أولا
فان كان بمجرد الذاتيات فاما أن يكون بجميع الذاتيات وهو الخدم التام أو بعضها وهو الحد الناقص وان
لم يكن بمجرد الذاتيات فاما أن يكون بالجنس القريب وبالخاصة وهو الرسم التام أو بغير ذلك وهو الرسم
الناقص * قال
(ويجب الاحراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كنعريف الحركة بما ليس يسكون
والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية بما بها
يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الاثنان زوج أول ثم يقال الزوج الاول
هو المنقسم بمساو بين ثم يقال المتساويان هما الشيآن الاذان لا بفضل أحدهما على الآخر ثم يقال الشيآن
هما الاثنان ويجب أن يحترز عن استعمال الالفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة بالدلالة بالقياس الى السامع
لكونه مفوتاً للغرض) *

(أقول) أخذنا بين وجودا ختمنا للتعريف ليجتزعا عنها وهي اما معنوية أو لفظية أما المعنوية فبما تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أي يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل
بالآخر كنعريف الحركة بما ليس يسكون فانهم ما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فن علم أحدهما مع علم
الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر والمعرف يجب أن يكون أقدم معرفة لان معرفة المعرفة على
لمعرفة المعرفة والادلة مقدمة على المعلوم ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة واحدة
ويسمى دورا صريحاً أو بمراتب ويسمى دورا مضمر او مثلاً في الكتاب ظاهر وأما الانعاطية فاقفا
تصور اذا حاول الانسان تعريف الغير فذلك بان يستعمل في التعريف الالفاظ غير ظاهرة بالدلالة بالنسبة
الى ذلك الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الالفاظ الغريبة الوحشية مثل أن يقال النار اسطقس
فوق الاسطقسات وكاستعمال الالفاظ المجازية فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى العلم وكاستعمال
الالفاظ المشتركة فان الاشتراك يحل فهم المعنى المقصود نعلم لو كان السامع علم بالالفاظ الوحشية أو كان هناك
قربنة على المراد جازاً استعماله فانه * قال

* (المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول) *

أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الاولية * القضية قول يصح أن يقال انما له انه صادق فيه أو كاذب
وهي جلية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولك زيد عالم زيد ليس بعالم وشرطية ان لم تحل
(أقول) لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في بيان مباحث الحجة ولما توقف معرفتها على معرفة
القضايا وأحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول أما المقدمة ففي تعريف
القضية وأقسامها الاولية أي الخاصة لا بحسب القسمة الاولية فان القضية تنقسم أولاً الى الجلية والشرطية
ثم الجلية تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية ومثلاً والشرطية الى لازمية واتفاقية فانقسام الجلية والشرطية

يحول اللفظ على غير المقصود فيكون أردأ من استعمال الالفاظ الغريبة اذ لا يفهم هناك شيء أصلاً فالحال فيه هو الاحتياج الى الاستقبال
فقطول المسافة بلا طائل * مبحث التصديقات (قوله) ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا (أقول) كما ان القول الشارح مبادي يتوقف علمه على
تقديمها عليه وهي مباحث الكليات الخمس لترتب المعرفة منها كذلك للحجة مبادي ترتب منها يتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي وهي
مباحث القضايا فاذ كان ذلك قدما (قوله) أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الاولية (أقول) أما الزهر عرف فلا بد من تقديمه واما التقسيم الى
الاقسام الاولية فكانه من تتمته اذ بذلك التقسيم يكشف الشيء زيادة انكشافه ويعين به أقسامه الاولية التي يراد بيان أسرارها

في القضية المفروضة) أقول يعني ان القضية تطلق تارة على المفروض وتارة على المعقولة أما بالاشتراك أو الحقيقة والمجاز والثاني اولى لان المعبر
هو القضية المعقولة وأما المفروضة فاعلم ان اعتبار دلالتها على المعقولة فسميت قضية تسمية الدال باسم الدلول وكذلك لفظ القول يطلق على المفروض
والمعقول فالقول المفروض جنس للقضية المفروضة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من
المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية معقولة والعلم باسمي
تصديقاً عند الامام وأما عند الاول فالصدق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة أولاً ٥٧ وقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى
الصدق به على القضية لان

العلم التصديق لا يتعلق الا
بها اما بجميع اجزائها أو
ببعضها (قوله اما ان ينحل)
أقول القضية لا بد فيها من
الحكم لانه المحتمل للصدق
والكذب والحكم لا بد له من
المحكوم عليه والمحكوم به
فهما أعني المحكوم عليه
وبه بمنزلة المادة للقضية
والحكم الذي به يرتبط
أحدهما بالآخر بمنزلة
الصورة لها وان انحلال القضية
هو بطلان صورتها وان كان
أجزاء المادية بعضها عن
بعض (قوله وليس هو الدال
على النسبة السالبة) أقول
كلمة ليس لرفع النسبة الإيجابية
التي دل عليها اللفظ هو
ومجموعهما يدل على وضع
النسبة السالبة فيكون
المجموع رابطاً للمحكوم به
بالمحكوم عليه بالنسبة
السالبة (قوله طردا وعكسا)
أقول فتعريف الشرطية
غير مطرد لدخول غير المحدود
فيه وتعريف الجلية غير
منعكس لخروج بعض
المحدود عنه (قوله فالاولى أن

هي أقسام القضية الأقسام الست باقسام أولية لها بل أقسام ثمانية أي انما تنقسم القضية البهائية بواسطة أن
الجلية والشرطية ينقسمان البهائية فرض من وضع القدماء ذكر الأقسام الأولية أي أقسام القضية بالذات
لأقسام أقسامها فالقضية قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فالقول وهو اللفظ المركب في القضية
المفروضة أو المفهوم العقلي المركب في القضية المعقولة جنس يشتمل الاقوال الثمانية الناقصة وقوله يصح أن يقال
لقائله انه صادق فيه أو كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاآت كلها من الامر والنتهي والاستفهام
وغیرها وهي اما جلية أو شرطية لانها اما أن تنحل بطرفيها الى مفردين أو لم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم
عليه والمحكوم به ومعنى انحلالها أن تحذف الأدوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر فاذا حذفنا من
القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاها مفردين فهي جلية اما موصولة فان حكم فيها بان
أحدهما هو الآخر كقولنا زيد هو عالم واما سالبة فان حكم فيها بأن أحدهما ليس هو الآخر كقولنا
زيد ليس هو عالم فاما اذا حذفنا اللفظية هو الدالة على النسبة الإيجابية من القضية الاولى وليس هو الدال
على النسبة السالبة من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي
شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن يكون هذا العذر وجاؤ فردا فانه اذا
حذفنا أدوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقي الشمس طالعة النهار موجود هو مالم يسا بمفردين
وكذلك اذا حذفنا أدوات العناد وهي اما أو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد هو مالم يسا بمفردين
فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم يقضه زيد ليس بعالم وقولنا الشمس
طالعة يلزمها النهار موجود جليات مع أن أطرافها ليست بمفردات فانتقض التعريفان طردا وعكسا
فتقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل أو بالقوة وهو الذي يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد أو اطراف في القضايا
الذكورية وان لم تكن مفردات بالفعل الا أنه يمكن أن يعبر عنها بألفاظ مفردة وأقلها أن يقال هذا ذاك أو
هو أو الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة
فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما أن تحقق هذه
القضية أو تحقق تلك القضية وهي استبعاد اللفاظ مفردة نعم بقي ههنا شيء وهو أن الشرطية كما صيرت قضية اذا
حلتها لا يكون طرفاها مفردين ولا خفاء في إمكان أن يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين وأقله أن يقال هذا
ملزوم لذلك وذلك معانيد ذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل أو بالقوة دخات الشرطية تحت الجلية
فالاولى أن يحذف قيد الانحلال عن التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين سميت جلية
والاشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه أن يقال القضية ان انحلت الى قضيتين
فهى شرطية والايجابية لا يخلو عليه مثل قولنا زيد أبوه قائم فانه جلية مع أنه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم
به فيه قضية وهو ليس بصوابين وجهين اما أولا فلو ردد بعض النقوض المذكورة عليه وأما ثانيا فلان
انحلال القضية الى ما منه تر كيبها والشرطية لا تتركب من قضيتين فان أدوات الشرط والعناد أخرجت

(٨ - قطب)

يحذف قيد الانحلال) أقول هذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والاولى تركه
وخلل المفرد على ما يعبر عنه بالفعل والقوة كذا ذكره ومن أنصف من نفسه عرف ان كل جلية يمكن أن يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط
بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك (قوله فلور ود بعض النقوض المذكورة عليه) أقول وهو قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا
الشمس طالعة يارم النهار موجود (قوله فلان انحلال القضية الى ما منه تر كيبها) أقول لان المركب انما ينحل الى أجزائه الموجودة فيه اما
بشرط ان التحليل هو بطلان الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية ثم ان أطراف الشرطية ليست قضايا لانها اذا اعتبر فيها الحكم

أيقاعاً أو انتزاعاً وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورية فأنك إذا قلت الشمس طالعة وأوقعت النسبة بين طرفيه لم تصور بطله بشئ آخر
يصح بحكم ما علم به أو به فيقال تجرد القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزءاً قضية أخرى فإذا حذفت أدوات الشرط والجزاء بقي الشمس طالعة
النهار موجود بذلك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان موجوداً في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم إليه الحكم وحيداً
لا يكون ذلك تحليلاً فقط بل تحليلاً إلى الأجزاء وضم شئ آخر إليها ومن زعم انه إذا حذفت الأدوات فقدو جد الحكم في الأطراف فقد أخطأ
وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان زيد حماراً كان ناهقاً مع العلم يكذب الطرفين وصدق الشرطية لا يقال الأدوات كانت مانعة عن الحكم
فإذا زالت عا الحكم لان زوال المانع لا يكفي في وجود الشئ بل لا بد من وجود المقتضى وزول المانع لا يستلزمه كفي المثال المذكور وان
أردت تفصيلاً تضع به عليك الحال فاستمع لما نقول القضية ان لم يوجد في شئ من طرفيها نسبة فهي حلية كقولك الانسان حيوان وان وجدت
فان كانت مما يصح أن تكون نامة بان تكون نسبة تقيديه فهي أيضاً حلية كقولك الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت مما يصح أن
تكون نامة فاما أن توجد في أحد طرفيها فتكون ٥٨ القضية أيضاً حلية كقولك زيد أبوه قائم واما ان توجد فيهما فاما أن تكون

ملحوظة اجبالا فتكون
أيضاً حلية كقولك زيد قائم
لنا فيه زيد ليس بقائم واما
أن تكون ملحوظة تفصيلاً
فتكون القضية شرطية
كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فانهام موجود وظهر
ان اطراف الحلية امام فردة
بالفعل أو بالقوة فان المشتل
على النسبة التقيدية
مطلقاً أو انجزية إذا كانت
ملحوظة اجبالا يمكن أن
يوضع موضعها مفردان
دلالتها اجبالا وان اطراف
الشرطية لا يمكن وضع
المفردات في مواضعها إذا
لا يمكن أن يستفاد من
المفردات ملاحظة الحكموم
عليه وبه والنسبة الحكمية
على التفصيل فان شئت قلت
في تقسيم القضية طرفاها اما
أن يكونا مفردين بالفعل أو

أطرافها عن أن تكون قضايا لا ترى إذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصدق والكذب ثم إذا
أوردنا أداة الشرط عليه وهولنا ان كانت الشمس طالعة خرج عن أن يكون قضية تحتمل الصدق والكذب
نعم ربما يقال في هذا الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان طرفيها إذا اعتبر فيها الحكم
كانا قضيتين والافهما البسطة قضيتين لا عندا اثر كيب ولا عند التحليل * قال
* (والشرطية امامة ملة وهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جادا وامنة ملة وهي التي يحكم فيها بالتساقي
بين القضيتين في الصدق والكذب معا وفي أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا ما ان يكون هذا العدد زوجا
أو فردا أو يس اما أن يكون هذا الانسان حيوانا أو أسود) *
(أقول) الشرطية قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها على تقدير
صدق قضية أخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا ان
كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها
بإسالب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس البنية ان كان هذا انسانا
فهو جادا فان الحكم فيها بإسالب صدق الجسانية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها
بالتساقي بين القضيتين اما في الصدق والكذب معا أي بأنهم لا يصدقان ولا يكذبان أو في الصدق فقط أي
بأنهم مالا يصدقان ولكنهما قد يكذبان أو في الكذب فقط أي بأنهم لا يكذبان ولا يصدقان أو بنفيه
أي بإسالب ذلك التساقي فان حكم فيها بالتساقي فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالتساقي في الصدق
والكذب معا سميت منفصلة حقيقة كقولنا ما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا فان قولنا هذا العدد
زوج وهو هذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا وإذا كان الحكم فيها بالنفاة في الصدق فقط فهي
مانعة الجمع كقولنا ما أن يكون هذا الشئ شجرا أو حجران قولنا هذا الشئ شجرا أو هذا الشئ حجر
لا يصدقان وقد يكذبان بأن يكون هذا الشئ حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالنفاة في الكذب فقط فهي

بالقوة أو لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما أن يكون مشتلا على نسبة نامة ملحوظة تفصيلاً أو لا وكان من قال القضية ان مانعة
انحلت الى قضيتين أراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلاً فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصح التقسيم هذا الوجه أيضا
واعلم أن الشرطية لم يوجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهرا واما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة
اللازمة لها فان قولك هذا العدد امار زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا يمكن فردا ان كان فردا لم يكن زوجا وعلى هذا قياس
ماعداه (قوله فالتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها) أقول فالتصلة الموحدة هي التي يحكم فيها باتصال تحقق قضية بتحقق قضية
أخرى فان اكتفى بمطابق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية أو بكونه اتفاقية سميت متصلة
اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال امام مطلقاً أو لزومياً أو اتفاقية والمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتساقي بين
قضيتين اما في التحقيق والاتقاء معا أو في أحدهما فان اكتفى بمطابق التساقي سميت متصلة مطلقة وان قيد التساقي بكونه ذاتي سميت متصلة ذاتية
وان قيد بالاتفاق سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك التساقي اما مطلقاً أو متقيداً بالاتفاق

فليس تعاقب هذه المعاني المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات (قوله ومفهوماته الاصطلاحية كما تصدق على الموجدات تصدق على السواب) أقول لان مفهوم الجملة اصطلاحاً هو القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بافعال أو بالاقوة وهذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم يصدق على زيد بليس قائم بل تفاوت وكذلك الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحاً بل نقول اطلاق الشرطية على المتصلة أيضاً بحسب المفهوم الاصطلاحى كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة طاهر او قد يتوهم من قوله ليس اجزاء هذه الاسامى على السواب بحسب مفهوم اللغة ان اجزاءها على الموجدات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجزاء هذه الاسامى عليها ما بحسب المفهوم الاصطلاحى قطعاً فالظاهر في العبارة ان يقال ليس اطلاق هذه الاسامى على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة (قوله وأما السواب فلما شابهت اياها في الاطراف) أقول قد يتوهم من هذه العبارة انهم أطلقوا هذه الاسامى على الموجدات أو لا تحقق المعاني الغريبة فيها ثم نقلوها منها الى السواب فلما شابهتها الموجدات في الاطراف والظاهر انهم -م ٥٩- نقلوها هذه الاسامى من المعاني الغريبة الى

المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه المفهومات أعني الموجدات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين (قوله وأما ذكر أقسام الشرطية فيها فبالعرض الخ) أقول الاقسام الاولية هي الجلية والشرطية وانما ذكر الموجدات والسالبة في الجلية على سبيل التبعة لان مفهوم الجلية ينضبط بذكرها - ما وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة هنا لانها حقيقةتان مختلفتان مندرجتان تحت الشرطية فلا يفصل مفهومهما الا بهما واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب لاذكرنا في الجلية وذكرك في المنفصلة أنواعها المختلفة لتنضبط وأشهر الى الايجاب والسلب في جميعها

حالت فخلو كقولنا ما أن يكون هذا الشيء لا شجر أو لا حجر فان قولنا هذا الشيء لا شجر أو هذا الشيء لا حجر لا يكذبان والاسكان الشيء شجر أو حجر ما هو محال وقد يصدق ان معاً بأن يكون - وانما ان حكم فيها - لـب التنافي فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها - لـب المنافاة في الصدق والكذب معاً كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس امان ان يكون هذا الانسان أسود أو كاتسافانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها - لـب المنافاة في الصدق فقط كانت سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس امان أن يكون هذا الانسان حيواناً أو أسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها - لـب المنافاة في الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس امان أن يكون هذا الانسان رومياً أو زنجياً فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لا يقال السواب الجلية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيها الخلو والاتصال والانفصال فلا تكون حامية ومتصلة ومنفصلة لانها ثابت فيها الخلو والاتصال والانفصال لا نقول ليس اجزاء هذه الاسامى على السواب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماته الاصطلاحية كما تصدق على الموجدات تصدق على السواب نعم المناسبة الحقيقية للخل لا في الموجدات بل تحقق معنى الخلو والاتصال والانفصال وأما في السواب فلما شابهت اياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت معدومة قد ذكر أقسام القضية الاولى والمتصلة والمنفصلة ليست من الاقسام الاولى بل من أقسام قسمها أعني الشرطية لاننا نقول لا شئ ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى وأما ذكر أقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى ضيل الاستطراد قال

(الفصل الاول في الجلية وفيه أربعة مباحث) البحث الاول في اجزائها وأقسامها الجلية انما تحقق باجزاء ثلاثة محكوم عليه - مسمى موضوعاً ومحكوم به - يسمى محمولاً ونسبة بينهما ما يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كقوله في قولنا ز يدو عالم وتسمى القضية حينئذ ثلاثة وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الناس بمناها والقضية تسمى حينئذ ثنائية (أقول) لما قسم القضية الى الجلية والشرطية شرع الآن في الجليات وانما قدمها على الشرطيات لبساطتها والنسب مقدم على المركب طبعاً فالجلية انما تنقسم من اجزاء ثلاثة المحكوم عليه - مسمى موضوعاً وعالانه قد وضع ليحكم عليه بشئ والمحكوم به - مسمى محمولاً - لـه على شئ ونسبة بينهما ما يرتبط المحمول بالموضوع

لما ذكرنا واعلم ان انقسام القضية الى الجلية والشرطية حصر عقلي وأما انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرفاها حقيقتان بالقوة القرينية من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن أن تكون بحمل احدهما على الاخرى بل لابد أن تكون هناك نسبة غير الخلو ولا يلزم أن تكون النسبة التي هي غير الخلو مخصصة في الاتصال والانفصال لجواز أن تكون بوجه آخر فلهذا القسم استقرائية اذ لم توجد في العلوم ومعارف اللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين اطراف القضايا (قوله وانما قدمها على الشرطيات لبساطتها) أقول فان الجلية كانت مذكورة في نفسها لانها تقع جزاً للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون أقل اجزاء منها ولا يعني ان الجلية بجميع اجزائها جزاً للشرطية اذ قد عرفت أن اطراف الشرطيات لا حكم فيها بل يعني أن الجلية اذا كانت قضية بالقوة القرينية من الفعل أي لمحوطة بتفاصيل التي هي سوى الحكم تكون جزاً منها فكأنهم ابتدعوا اجزاءها فمما فصحقت بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطيات (قوله ويسمى له هذا يتناول المبتدأ والفاعل أيضاً فان زيد في قال زيد موضوع وقال يحول لان محصل معناه زيد قائل أو ذو قول في الزمان

الماضي (قوله والحاصل ان اجزاء الجملة أربعة) أقول هي المحكوم عليه وبه النسبة بينهما وقوعها أولا ووقوعها هذه الأربعة معلوماً وادراك الثلاثة الاول منها من قبل النصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح وادراك الاخير اعني ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالجملة ويسمى هذا الادراك حكماً قد يسمى هذا المدرك اعني وقوع النسبة أولاً ووقوعها حكماً أيضاً ولذلك قبل لا بد في القضية من الحكم ٢٠ (قوله فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً) أقول دلالة واضحة

وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول أن يبرع عنهما باللفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يدل عليهما باللفظ واللفظ الدال عليهما يسمى رابطة لدلالة اللفظ على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم فان قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة أولاً ووقوعها الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد بها الاول يكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة أولاً ووقوعها فلا بد أن يدل عليهما بعبارة أخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزءاً آخر فليدل عليهما أيضاً باللفظ آخر والحاصل أن اجزاء الجملة أربعة فكان من حقها أن يدل عليهما بأربعة ألفاظ فنقول المراد الثاني وكأن قوله يارتبط المحمول بالموضوع إشارة اليه فان النسبة مالم يبرع بها الوقوع والادوقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً فالجزءان من القضية يتأديان بعبارة واحدة قولها هذا أخذ جزءاً واحداً حتى حصر الاجزاء في ثلاثة ثم الرابطة ادلة لان المدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وهو به لكتنه لا قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة كمكان في قولنا زيد كان قائماً وتسمى زمانية والقضية الجملة باعتبار الرابطة اثنتان أو ثلاثة لانها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثة لانها على ثلاثة ألفاظ اثنتان معان وان حذف لشعر والذهن بمعناها كانت اثنتان لعدم استعمالها الا على جزأين بازاء معنيين وقوله وقد تحذف في بعض اللغات إشارة الى أن اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغة العرب رابطة بماتة عمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية بخالية عنها باللفظ كقولهم هست وبودوا ما يحركه كقولهم زيد يدير بالكسر * قال

* (وهذه النسبة ان كانت نسبة بينهما يصح أن يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بينهما يصح أن يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر) *

(أقول) هذا تقسيم ثان للعملية باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة ان كانت نسبة بينهما يصح أن يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة بينهما يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سلبية بما يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا يشمل القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها لا يصح أن يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحجر وان كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصح أن يقال الانسان ليس بحجر وان قال الصواب أن يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول أو بان الموضوع ليس بمحمول أو يقال الحكم فيها اما بايقاع النسبة أو بانتزاعها وذلك ظاهر * قال

مطرزده وان كانت التزامية (قوله وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه) أقول يعني ان النسبة التي يارتبط المحكوم به بالمحكم عليه معقولة من حيث انها حالة بينهما وأدلة لتعرف حالهما فلا تكون معنى مستقلة بلح لان يكون محكوماً عليه أو به فاللفظ الدال عليهما يكون أدلة (قوله لكتنه لا قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور) أقول قد يناقش في ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه فلا يكون رابطة ونقول الرابطة في هذه القضية هي حركة الرفع لانها دالة على الارتباط والاستناد والدليل عليه ان المفردات اذا ذكرت موقوفة الاواخر تحوز بيلم يحصل التركيب ولا يلبد الاستناد وقد تكون في قالب الكلمة ككان الناقصة وما يتصرف منها وتسمى زمانية لدلالة اللفظ على الزمان بخلاف لفظ هو واخواتها اذ دلالة لها على الزمان أصلاً وقد نوّش ههنا أيضاً بان مدلول كان زائد على

مدلول الرابطة لدلالة كان على الزمان الذي لا مدخل له في الربط (قوله إشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة) * (وموضوع أقول قبل وجه الضبط ان يقال ههنا ثلاثة أشياء الوجوب والامتناع والجواز فضررهم في ثلاثة أخرى هي مجهوع الرابطة بين معاو الرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى (قوله ولغة العجم لا تستعمل القضية بخالية عنها) أقول نقض ذلك بمثل قولهم زيد يدير است ومنهم فان قولهم ومنهم قضية بخالية عن الرابطة (قوله وهذا يشمل القضايا الكاذبة) أقول قيل عليه انه لا يشملها اذا جلت الصحة على ما هو في نفس الامر أو اذا جلت على ما هو أعم من الصحة بحسب نفس الامر ومما هو بحسب زعم القائل فيشملها قطعاً وأنت تعلم ان المتبادر

(وموضوع الجلية ان كان شخفا معينا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ماصدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكمية وهي اماموجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واماسالبة وسور هالاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ اولوا واحد من الناس بجماد وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية وهي اماموجبة وسورها بعض او واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان واماسالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وليس بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان) *

(اقول) هذا تقسيم ثالث للجملة باعتبار الموضوع فموضوع الجلية اما ان يكون جزئيا او كليا فان كان جزئيا سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجهة كقولنا زيد انسان واماسالبة كقولنا زيد ليس بحجر اما تنهيتها شخصية فلان موضوعها شخص معين واما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ في اساسي الاقسام حال الموضوع وان كان كليا فاما ان يبين فيها كمية افراد الموضوع من الكمية والبعضية او لا يبين واللفظ الدال عليها أي على كمية الافراد يسمى سورا واحدا من سور البلد كانه يحصر البلاد ويحيط به كذلك اللفظ الدال على كمية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كمية افراد الموضوع سميت القضية محصورة ومسورة اما ان يحصر افراد موضوعها واما انهما مسورة فلاشتمالها على السور وهي أي المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها ماعلى كل الافراد او على بعضها واما ما كان فاما بالاجاب او بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهي كمية اماموجبة وسورها كل أي كل واحد واحد لا السلك المجزوع كقولنا كل نار حارة أي كل واحد من افراد النار حار فواماسالبة وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ اولوا واحد من الناس بجماد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اماموجبة وسورها بعض وبعض واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان أي بعض افراد الحيوان او واحد من افراد انسان واماسالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وليس بعض الحيوان انسان وليس بانسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب السلكي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانترام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس كل دال على رفع الايجاب السلكي بالمطابقة فلا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب السلكي واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس بثبت الانسان اسلك واحد واحد من افراد الحيوان وهو رفع الايجاب السلكي واما انه دال على السلب الجزئي بالانترام فلا انه اذا ارتفع الايجاب السلكي فلما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب السلكي او يكون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزما فاما سلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل أي وقع الايجاب السلكي ومن لوازمه فتكون دلالة عليه بالانترام لا بقوله مفهوم ليس كل وهو رفع الايجاب السلكي اعم من السلب عن الكل أي السلب السلكي والسلب عن البعض أي السلب الجزئي فلا يكون دالا على السلب الجزئي بالانترام لان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاثة لا نقول برفع الايجاب السلكي ليس اعم من السلب الجزئي بل اعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الايجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع الايجاب للبعض الا سخر او لا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب السلكي فيكون لازما لهما واذا انحصر العام في القسمين وكل منهما يكون ملزوما لآخر كان ذلك الامر لازما لهما ايضا فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع الايجاب السلكي وبعبارة أخرى ليس كل يلزمه سلب الجزئي فانه متى ارتفع الايجاب السلكي صدق السلب عن البعض لانه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شئ

من عبارة المصنف هو الصفة
في نفس الامر والتعريفات
يجب حملها على معانيها
المتبادرة منها

(قوله لان البعض غير معين) أقول هذا كلام ظاهرى والتحقيق فيه انه اذا قلنا ليس بعض الحيوان بالإنسان فلان أردت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلبا جزئيا وان أردت به سلب القضية على معنى انما ليست بمخقة - فة في نفس الامر كان سلبا كليا لان سلب الايجاب الجزئى يستلزم السلب الكلى فعلى هذا ليس كل يمتثل أن يكون سلبا كليا بان يقصد بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع المذكور وهو كل واحد واحد وان يكون سلبا جزئيا بان ٦٢ يقصد به سلب القضية كما حققته (قوله كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع) أقول زعم بعضهم

من الافراد لكان ثابتا لكل والمقدر خلافه - ذا خالف واما أن ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئى بالطابقة - فظاهر لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بالإنسان أو ليس بعض الحيوان انسانا يكون مفهومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان لا تعبرج بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئى واما انه - ما يدلان على رفع الايجاب السلبى بالانترام فلان المحمول اذا كان مساويا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون الايجاب السلبى بالانترام فلان المحمول اذا كان مساويا عن بعض الافراد الفرق بين الاخيرين فهو أن ليس بعض قد يذ كر لسلب السلب الكلى لان البعض غير معين فان تعين بعض الافراد اخرج عن مفهوم الجزئية فاشبهه بالذكر في سياق الذى فكما ان الذكر في سياق الذى تفيد العموم كذلك ههنا أيضا لانه احتمل ان يفهم منه السلب فى أى بعض كان وهو السلب السلبى بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان أيضا غير معين الا انه ليس واقعا فى سياق الذى بل السلب انما هو واد عليه وبعض ليس قد يذ كر للايجاب العادى حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بالإنسان أو يد اثبات للانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه وفرفق ما بينه - ما كما ستقف عليه بخلاف ليس بعض اذ لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع * قال

(وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان تصدق كية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع لان الحكم فيها على نفس الطبيعة وان صلت لذلك سميت مهملة كقولنا الانسان فى خبير والانسان ليس فى خبير) *

(أقول) مامر كان اذا بين فى القضية كمية افراد الموضوع واما اذا لم يبين فلا يخلو اما ان تصلح القضية لان تصدق كية وجزئية - فذلك يكون الحكم مصلحى افراد الموضوع أو لم تصلح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم تصلح لان تصدق كية وجزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ماصدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتهما - ما وان صلت لان تصدق كية وجزئية سميت مهملة لان الحكم فيها على افراد موضوعه هو تقدير اهل بيان كيتها كقولنا الانسان فى خبير والانسان ليس فى خبير أى ماصدق عليه الانسان من الافراد كى خبير وليس فى خبير فذلك ان الجمالية باعتبار الموضوع مخصصة فى أربعة أقسام ولأن تقول فى الإقسام الخمسة موضوع الجمالية الجزئى وكلى كان جزئيا فى شخص - ية وان كان كيا فاما أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعتهما كلى أو على ماصدق عليه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهى طبيعة ومن كان على ماصدق عليه فهى الافراد فاما ان يبين فيها كمية الافراد وهى المحصورة أولاهى الله - فذلك هو السلب فى الشبهة التى يقال للموضوع ان كان جزئيا فى الشخص وان كان كيا فان يبين فيها كمية الافراد وهى المحصورة فى الجملة وتوسع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها الخروج الطبيعية والحيوانى ان الكلام فى القضية المعتبرة فى العلوم والطبيعية لا الاعتبار فى العلوم لان الحكم فى القضايا على ماصدق عليه موضوعه لا على كذا الطبيعة كى سميت منها فموضوعها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لان عدم الانحصار بان تناول المقسم شيئا ولا تناول المقسم والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات ولا يمتثل

ان مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بغير دال العموم فان الحيوان من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان بغير دال عمومه موصوف بالنوعية ومثلهما الطبيعة بغير دال عمومه موصوف بالجنسية هو فاقط فرادوا فى القضايا قسمها خامسا والحق ان تلك القضايا أيضا طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف لا والمحكوم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها فى نفس الامر باعتبار كية - تها كان المحكوم عليه بالضحك فى قولنا الانسان ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها فى نفس الامر باعتبار كونها متعجبة فان القيد المعتبر فى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه فى نفس الامر لا يجب ان يلاحظ فى الحكم بـ - وتوله وان لوحظ لم تنحصر القضية فى خمسة ولا ستة لان القيود المعتبرة حيث تدعى مخصصة

فى عدم دال انحصار القضية فى الاقسام الاربعه والتقسيم المذكور فى الشرح أحسن مما فى كائن (قوله والطبيعيات لا اعتبار الانحصار لها فى العلوم) أقول وذلك لان الموجودات المتأصلة هى الافراد والطبيعة انما توجد فى ضمنها والمقصود من العلوم معرفة أحوال الموجودات المتأصلة فان قلت الشخصية ليست أيضا معتبرة فى العلوم اذ لا يثبت فيها عن الاشخاص قلت هى معتبرة فى ضمن المحصورات بخلاف الطبيعة فانه لا يثبت بمعتبرة لاف ذاتها ولا فى ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لا على الطوائع وأيضا الشخصية قد تقوم فى الظاهر مقام الكية

في كبرى الشكل الاول نحو هذا يدور بدور بدور فلهذا حيوان فلهذا لا ينتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان
والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع (قوله وانهما) أقول هذه الفائدة يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول لكن يفوت فائدة
الاختصار فلجمع الفائدتين اختاروا (ج ب) (قوله كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات السكيات من غير اشارة الى مادة من المواد) أقول
يعني أخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقا من غير اشارة الى طبيعة خاصة نوعية أو جنسية كالانسان والحيوان وجهما هو هذه
المفهومات المجردة عن خصوصيات الطباع الشاملة اياها بأسرها محكوما عليها التكون الاحكام الواردة عليها متناول لجميع طبائع الاشياء فاذ كان
صارت مباحث التصورات قوانين منطقية على الجزئيات وكذلك أخذوا مفهومات القضايا وجردوها عن الخصوصيات وأجروا عليها الاحكام
فصارت مباحث التصديقات أيضا قوانين منطقية على الجزئيات فصارت مباحث الفن كلها قوانين ٦٣ يعرف منها أحكام جزئياتها (قوله فليس

معناه ان مفهوم (ج) هو
مفهوم (ب) أقول قد تبين
فيما سبق ان لفظ كل سور
يبين كمية الافراد فاذا قبل كل
(ج) علم ان المراد ماصدق
عليه مفهوم (ج) من افراده
لا مفهوم (ج) والا لكان
لفظة كل زائدة لا فائدة فيها
الا ان يراد بها معنى السكيات
فعني كل (ج) أي كلى هو
(ج) وهو مستبعد جدا

فالاولى ان يقال اذا قلنا (ج ب)
فلان معنى به ان مفهوم (ج)
مفهوم (ب) والا لم يكن هناك
حمل بحسب المعنى بل بحسب
اللفظ ولانه من به أيضا ان
مفهوم (ج) ما يصدق عليه
مفهوم (ب) والا لكانت قضية
طبيعية غير معتبرة في العلوم
بل نغني به ان ماصدق عليه
(ج) من الافراد يصدق عليه
(ب) واذا قرن (ج) باللفظ
كل كان المعنى كل ما يصدق
عليه (ج) من الافراد يصدق
عليه (ب) (قوله فان قلت
كان (ج) أقول قد عرفت

الاختصار بخروجها * قال
* (وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس) *
(أقول) المهمة في قوة الجزئية بمعنى انهم متلازمان فانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس فاذا
صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس أماله كلما صدقت المهمة صدقت
الجزئية فلان الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك
الحكم على جميع الافراد أو على بعضها وعلى كالاته - دير بن يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي
واما بالعكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهو المهمة * قال
* (البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع * قولنا كل (ج ب) يستعمل ثلثة بحسب الحقيقة ومعناه
ان كل ما لو وجد كان (ج) من الافراد المهمة فهو بحيث لو وجد كان (ب) أي كل ما هو ملزوم (ج)
هو - ملزوم (ب) ونارة بحسب الخارج ومعناه كل (ج) في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله
أو بعده فهو (ب) في الخارج) *
(أقول) قد عرفت ان المهمة طرفين أحدهما هو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به
يسمى محمولا فاعلم ان عادة الفوم في تحقيق المحصورات تدحرج بانهم يسمون عن الموضوع (ج) وعن
المحمول (ب) حتى انهم - م اذا قالوا كل (ج ب) فكأنهم - م قالوا كل موضوع محمول وانما هذا
لفائدتين احدهما الاختصار فان قولنا كل (ج ب) أحصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر
وثانيه ادفع توهم لاختصاره فلو وضعوا السكيات مثلا قولنا كل انسان حيوان وأجروا عليها الاحكام أمكن
أن يذهب اللوم - م الى تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات السكيات لا خرف تصور وا
مفهوم القضية وجردوها عن المواد عبر واعن طرفيها (ج) و (ب) تنبيهان ان الاحكام الجارية
طبيعتها على جميع جزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات
السكيات الجنس من غير اشارة الى مادة من المواد بخلاف أحوالها بحثنا متناول لجميع طبائع الاشياء ولهذا
صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطقية على جميع الجزئيات فاذا قلنا كل (ج ب) فهناك أسرار
أحدهما مفهوم (ج) وحقيقته والاخر ماصدق عليه (ج) من الافراد فليس معناه ان مفهوم (ج)
هو مفهوم (ب) والا لكان (ج) و (ب) لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ بل معناه
ان كل ماصدق عليه (ج) من الافراد فهو (ب) فان قلت كما (ج) اعتبار بن كذا (ب) لاعتبار ان

كان كل كلى له مفهوم وما صدق عليه من الافراد فلكل واحد من (ج) و (ب) مفهوم وما صدق عليه من الافراد فيصوره ذلك معناه أربعة الاول ان
مفهوم (ج) مفهوم (ب) وقد عرفت بطلانه والثاني ان ماصدق عليه (ج) من الافراد ثبت له مفهوم (ب) وهو المراتب الثالث ان ماصدق عليه
(ج) من الافراد هو ماصدق عليه (ب) وهو أيضا باطل لان ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ماصدق عليه المحمول سواء انحصر ماصدق عليه
المحمول في ماصدق عليه الموضوع أو لم ينحصر واذا انحصر ماصدق عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقا ضروريا فيفتحصر
في الحقيقة وذلك قال ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فانهم اذ ارادوا ان لا يكون في القضية حمل بحسب المعنى لان اتحاد الموضوع والمحمول
في الحقيقة فذلك قال ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فانهم اذ ارادوا ان لا يكون في القضية حمل بحسب المعنى لان اتحاد الموضوع والمحمول
في الحقيقة فذلك قال ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فانهم اذ ارادوا ان لا يكون في القضية حمل بحسب المعنى لان اتحاد الموضوع والمحمول

المعنى وأما اعتبار التغير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بالفظن فغير معتبر اليه فلذلك قال هناك بعدم الحمل دون انحصار القضايا في الضرورية الرابعة ان مفهوم (ج) ماصدق عليه (ب) وهو أيضا ليس من القضايا المعتمدة لما عرفت من ان الحكم على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان الاعتبار في جانب الموضوع هو الافراد وفي جانب المحمول هو المفهوم وهذا في القضايا المعتمدة في العلوم اذا مقصود منها كما عرفت اجراء الاحكام على الفئات المتأصلة في الوجود بأحوالها والذوات المتأصلة هي الافراد والاحوال هي المفهومات (قوله لا يقال الخ) أقول هذه شبهة يمسك بها في ابطال الحمل (قوله يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون مفيدا) أقول اذلا حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط (قوله لانه يحتاج) أقول هذا الجواب معارضة لذلك الشبهة ٦٤ تقر بها ان مدعاكم وهو قولكم الحمل محال باطل لانه مشتمل على صحة الحمل اذ دخل فيه

الحمل على الحمل فيكون مدعاكم مبطل لانه نفسه وما كان مبطل لنفسه كان باطلا اقلو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محال ورد الشارح هذا الجواب بأنه انما يصح اذا كان مدعى الخصم وجبة واما اذا كان مدعا سالبة فلا يصح هذا الجواب فليجاب بل يجب ان يقال مفهوم (ج) و (ب) متغايران ولانه في يحمل (ب) على (ج) ان مفهوم (ج) هو عين مفهوم (ب) فيلزم الحكم باتحاد المتغايرين بل نعني كما تقدم ان ماصدق عليه مفهوم (ج) من الافراد يصدق عليه مفهوم (ب) وصدق الامور المتغايرة في المفهوم على ذات واحدة جائز كصدق الانسان والضاحك والمائى وغير ذلك من المفهومات المتغايرة على زيد وللخصم ان يقول قد حلت مفهوم (ب) وهو هو على ماصدق عليه (ج)

مفهوم وحقيقة و ماصدق عليه من الافراد فلم لا يجوز أن يكون المحمول ماصدق عليه (ب) من الافراد لا مفهومه كما كان الموضوع كذلك فتقول ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ماصدق عليه المحمول فلو كان المحمول ماصدق عليه (ب) لكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فتختصر القضايا في الضرورية ولم تصدق بممكنة خاصة أصلا فصدقنا بظهور ان معنى القضية كل ماصدق عليه مفهوم (ج) من الافراد فهو مفهوم (ب) لا ماصدق عليه (ب) لا يقال اذ قلنا كل (ج) فاما ان يكون مفهوم (ج) عين مفهوم (ب) أو غيرهما فان كان عينه يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون مفيدا وان كان غيرهما متنع أن يقال أحدهما هو الآخر لاستحالة أن يكون الشيء نفس مابص هو هو لانه يجب عنه بان قولكم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون ابطلا للشيء نفسه وانه محال وللسائل أن يعود ويقول لا ندعى الايجاب بل ندعى امان الحمل ليس بمفيدا وأنه ليس بممكن وصدقنا سالبة لا ينافي كذب سائر الموجبين فالحق في الجواب أننا نتخار أن مفهوم (ب) غير مفهوم (ج) وقوله استحالة حمل (ب) على (ج) هو هو قلنا لا نسلم وانما يكون حله عليه محال لو كان المراد به أن (ج) نفس (ب) وليس كذلك لما تبين أن المراد ماصدق عليه (ج) يصدق عليه (ب) ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة فما صدق عليه (ج) يسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) يسمى وصف الموضوع وعنوانه لانه يعرف به ذات (ج) الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وعمره وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزأها كقولنا كل حيوان حاس فان الحكم فيه أيضا على زيد وعمره وبكر وغيرهم من افراده وقد الحيوان انما هي جزء لها وقد يكون خارجا كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه أيضا على زيد وعمره وبكر وغيرهم من افراده ومفهوم المائى خارج عن ماهيتها فحصل مفهوم القضية بجمع الى عقدتين عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بصفة وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقييدى والثاني تركيب خبري فهما ثلاثة أشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد (ج) مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان (ج) نوعا أو مائساو به من الفصل والخاصة بالافراد الشخصية والنوع عمة معان كان (ج) جنسا أو مائساو به من العرض العام فاذا قلنا كل انسان أو كل ناطق أو كل ضاحك كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمره وبكر وغيرهم من افراد الشخصية واذا قلنا كل حيوان أو كل ماش كذا فالحكم على زيد وعمره وبكر وغيرهم من أشخاص الحيوان وعلى المائى والنوع عمة من الانسان والفرس وغيرهما ومن ههنا نسبهم يقولون حل بعض الكلبيات على بعض انما هو على

فتقول ماصدق عليه (ج) اما ان يكون عين مفهوم (ب) فحمل بحسب المعنى أو غيره فيلزم الحكم بان أحد المتغايرين هو النوع الآخر وهو باطل بل تقول صدق مفهوم (ج) على ما فرضت صدقه عليه أيضا باطل لانهما ان اتحد ا فلا صدق بحسب المعنى وان تغاير لم يصح ان يقال أحدهما هو الآخر لانه لا خبرا فصدقنا عطف الشبهة بذلك الجواب الحق ولا تخصم مادتها بالهقيق معنى الصدق والحمل فتقول لا بد في الحمل من تغاير طرفيه فلهذا لا لم يتصور بينهما حمل أصلا ولا بد أيضا ان يتحدوا وجودا بحسب الخارج سواء كان حقيقة أو موهوما لان المتغايرين في الوجود الخارجى الحقيقة أو الموهوم يستحيل ان يحمل أحدهما على الآخر وهو هو بدنه متساو فرض بينهما اتصال آخر أولافه في الحمل اتحاد المتغايرين بنه في الوجود الخارجى حقيقة أو موهوما كما حقق في موضعه (قوله العنوان فديكون عين الذات وقد يكون جزأها وقد يكون خارجا عنها) أقول بذلك لان العنوان كللى فاذا نسب الى ماهية ماصدق عليه من افراد فلا بد أن يكون أحد الأقسام

الإنسان بجحر (قوله ولما اعتبر في عقد الوضع والاتصال وكذا في عقد الخلع) أقول هذا محسب الظاهر من العبارة فإن قولك لو وجد كان (ج) متصلة وكذا قولك لو وجد كان (ب) متصلة أخرى وأما محسب المعنى فينبغي أن لا يقصد هنا الاتصال قطعا لأن هذه العبارة تفسير للقضية الخالية وقد عرفت أن عقد الوضع فيها تريب تقييدى فكيف يتصور أن يكون معناه متصلة وإن عقد الخلع فيها تريب خبرى لكنه على لا اتصالى فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال أصلا فكيف يفسر بمعنى متصاين بل يجب أن يحتمل عبارة الشرط على قصد التعميم في أفراد الموضوع بحيث يندرج فيها الأفراد المحققة والمقدرة فأنك إذا قلت كل (ج) (ب) يتبادر منه أن الحكم على كل ما هو (ج) في الخارج محققا فأوردكامة الشرط في التفسير بترتيبها على دخول الأفراد المقدرة أيضا في الحكم فإن كلمة الشرط تستعمل في المحققات والمقدرات كقولك في النهار أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولك في الليل أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان قلت فعلى هذا يكفي إيراد الشرط في جانب الموضوع ويلغو إيرادها في جانب المحمول ٦٦ لأن المقصود منه المفهوم لا الأفراد قلت قد يقصد بالمحمول الأفراد إذا كانت القضية

منحرفة هي أن يكون السور مدكورا في جانب المحمول سواء ذكر في جانب الموضوع أو لا فإيراد الشرط في المحمول ينهك في المنكرات (قوله لأن ما لم يوجد في الخارج أزل وأبدا) أقول هذا متايل لقوله والحكم فيه على وجود في الخارج بمعنى لما كان المراد كل ما صدق عليه (ج) في الخارج تعين الحكم على الموجود الخارجى تحققة فقط لأن ما لم يوجد أصلا لم يصدق عليه (ج) في الخارج (قوله فان الحكم ليس على وصف الجيم) أقول أى دفع بما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلا لأن الحكم ليس على وصف الجيم الخ (قوله لا يقال ههنا قضيا لا يمكن أخذها) أقول يعنى أن مثل قولنا كل ممنوع معدوم قضية لا يمكن أخذها

السلب وإن كان فردا (لج) لكن يجوز أن يكون ممنوع الوحد في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) ولا بعض ما لو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فلا يلزم كذب السكيتين ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لو وجد كان (ج) وكذا في عقد الخلع وهو قولنا لو وجد كان (ب) والاتصال قد يكون بطريق الزوم كقولنا أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا أن كان الإنسان ناطقا فالجمل ناطق فسر صاحب الكشف ومن تأمله بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) أن كل ما هو ملزوم (لج) فهو ملزوم (لب) وليت شعري لم يكتفوا بمطابق الاتصال حتى لزهم خروج أكثر القضايا عن تفسيرهم لأنه لا ينطبق الأعلى قضية يكون وصف موضوعها أو وصف محمولها لا من لذات الموضوع وأما القضايا التى أحد وصفها أو كلاهما غير لازم فخرجت عن ذلك ولزهم أيضا حصر القضايا في الضرورية إذ لا معنى للضرورة إلا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع على أن يخص من الضرورية لاعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد كان (ج) بالواو العاطفة وهو خطأ فاش لأن كان (ج) لازم لوجود الموضوع على ما فسره ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم على أن ذلك ليس بمشبه أيضا على أهل العربية فإن لو حرف شرط ولا بد له من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لأنه خبر المبتدأ بل كان (ج) وجواب الشرط لا يعطف عليه وأما الثاني فإيراده كل (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافه (بج) حال الحكم أو قبله أو بعده لأن ما لم يوجد في الخارج أزل وأبدا يستحيل أن يكون (ب) في الخارج وإنما قال سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده دفع التوهم من ظن أن معنى (ج ب) هو اتصاف الجيم بالبائية حال كونه موصوفا بالجيمية فإن الحكم فيه ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققة في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يستدعى الحكم الوجود وأما اتصافه بالجيمية فلا يجب تحققة حال تحقق الحكم فاذ قلنا كل كاتب ضاحك وليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعا أن يكون كاتباً في وقت كونه موصوفا بالضحك بل يكفي في ذلك أن يكون موصوفا بالكاتبة في وقت ما حتى يصدق قولنا كل ناظم مستبطن وإن كان اتصاف ذات الناظم بالوصفين انما هو في وقتين لا يقال ههنا قضيا لا يمكن أخذها بل هو الذى لا اعتبارين وهى التى موضوعان ممنوعة كقولنا شريك

خارجية وهو ظاهر إذ ليس أفراد الموضوع موجود في الخارج محققا ولا حقيقة إلا يمكن وجود أفرادها في الخارج البارى وقد اعتبر في الحقيقة إمكان وجود الأفراد كما هو واجب بان المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الأغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا إليه اذ لم يمكنهم إدراجها في القواعد بسهولة ومنهم من جعل أمثال هذه القضايا ذهنية فقال معنى قولك كل ممنوع معدوم أن كل ما يصدق عليه في الذهن أنه ممنوع في الخارج يصدق عليه في الذهن أنه معدوم في الخارج مع فعل القضايا ثلاثة أقسام حقيقة يتناول الحكم فيها جميع الأفراد الخارجية والمقدرة وخارجية يتناول فيها الأفراد الخارجية المحققة فقط وذهنية يتناول الأفراد الموجودة في الذهن فقط فالأولى أن يقال أحوال الأشياء على ثلاثة أقسام قسم يتناول الأفراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم المساهيات كالزوجة للأربعة والفردية للثلاثة وتساوى الزوايا الثلاثة لقائمة تسين للمثلث وتسمى بخص بالموجود الخارجى كالحرارة والسكون والاضائة

جميع افراد الموضوع ذهنيًا كان أو خارجيًا محققًا كان أو مقدرًا كالقضايا الطبيعية وتسمى هذه ٦٧ قضية خارجية والاشياء أن يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الخارجية مطلقا محققا أو مقدرًا كالقضايا الطبيعية وتسمى هذه ٦٧ قضية خارجية والاشياء أن يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الذهنية

ويعني قضية ذهنية كالقضايا المستعملة في المنطق (قوله) فاذن يكون بينهما عموم والخصوص من وجه (أقول) العدم والخصوص في المفردات وما في حكمهما من المركبات التقييدية انما هو بحسب الصدق أعني الحمل على الشيء كالمروءات في القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شيء لان القضية كقولنا زيد قائم لا يحتمل على شيء مفرد ولا على قضية أخرى فالعموم والخصوص وسائر النسب المذكورة فيما سبق انما يعتبر في القضايا بحسب صدقها أي تحققها في الواقع فالقضيةتان المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الاخرى فيها وكذا القياس في سائر النسب والصدق بمعنى الحمل يستعمل به فيقال الكاتب صادق على الانسان أي محمول عليه والصدق بمعنى التحقق والوجود يستعمل به فيقال صدقت هذه القضية في الواقع (قوله) وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية أعم (أقول) وذلك لان نقيض الاخص أعم فاما كانت

الباري تمتنع وكل تمتنع فهو معدوم والفن يجب أن يكون فواعده عامة لاننا نقول القوم لا يرغبون انحصار جميع القضايا في الحقيقة والخارجية قبل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب بأحد الاعتبارين فلها موضوعها واستخرجوا أحكامها بالنتيجة وبذلك في العلوم وأما القضايا التي لا يمكن أخذها بأحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بهذا أحكامها وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية (قال) والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل باعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا المربع يصح أن يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول) *

(أقول) قد ظهر لك مما بيناه ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز أن يكون موجودا في الخارج وأن لا يكون وإذا كان موجودا في الخارج فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج فالحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فال موضوع ان لم يكن موجودا فقد تصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المربعات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل أي كل مالو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لا يتخلوا ما أن تكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية أم متناولا لافراد المقدرة فان كان مقصورا على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقة كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة أي لا يصدق كل مالو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان مربعا لصدق قولنا بعض مالو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة تصدق الكليات معا كقولنا كل انسان حيوان فاذن يكون بينهما اختصاص وعموم من وجه * قال

(وعلى هذا فقس لمقصودات الباقية) *

(أقول) لما عرفت مفهوم الوجبة الكلية أمكن ان تعرف مفهوم باقي المقصودات بالقياس عليه فان الحكم في الوجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الوجبة الكلية فالامور المعتبرة ثمة بحسب الشكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الإيجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية ترفع الإيجاب عن بعض الاتحاد فكما عرفت الوجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المقصودات الاخر بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الساليتين وأما الفرق بين الجزئيتين فهو ان الجزئية الحقيقة أعم مطلقة من الخارجية لان الإيجاب على بعض افراد الخارجية لا يوجب على بعض افراد الحقيقة مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية أعم من السالبة الكلية الحقيقة لان نقيض الاخص أعم من نقيض الاعم مطلقا وبين الساليتين الجزئيتين مباينة جزئية وذلك ظاهر * قال

(البحث الثالث في الدول والتحصيل حرف السالب ان كان جزأ من الموضوع كقولنا الا لا حي جلد أو من المحمول كقولنا الجاد لا عالم أو منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وان لم يكن جزءا لشيء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة وبسبطة إن كانت سالبة) *

(أقول) القضية امام معدولة أو محصلة لان حرف السالب اما أن يكون جزءا لشيء من الموضوع والمحمول أولا يكون فان كان جزءا لامن الموضوع كقولنا الا لا حي جلد أو من المحمول كقولنا الجاد لا عالم أو منهما جميعا

الوجبة الجزئية الخارجية أخص كان نقيضها أعني السالبة الكلية الخارجية أعم (قوله) وبين الساليتين الجزئيتين مباينة جزئية (أقول) ذلك لما عرفت من أن الامر بين الساليتين الجزئيتين عموم من وجه يكون بين نقيضيهما مباينة جزئية فلما كان بين الموجبتين الساليتين عموم من وجه كان بين نقيضيهما أعني الساليتين الجزئيتين مباينة جزئية

كقولنا لا حي لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة أما الاولى فمعدولة الموضوع واما الثانية
فمعدولة المحمول واما الثالثة فمعدولة الطرفين وانما سميت معدولة لان حروف السلب كليس وغيره ولا انما
وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعل مع غيره كشيء واحد يثبت له شيء أو هو شيء آخر أو سلب
عنه أو هو عن شيء آخر فقد عدل به عن موضوعه الاصل الى غير ما انما أو رد للأولى والثانية مثلا لدون
الثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحمول المعدول فقد علم مثال معدولة
الطرفين بحجمهما معا وان لم يكن حرف السلب جزءا من الشيء من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء
كانت موجبة أو سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا
من طرفيها فكل واحد من الطرفين وجودي يحصل ويرى بخاصة اسم المحصلة بالوجه وتسمى السالبة
بسيطة لان البسيطة ما لا يجزئه وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها وانما لم يذكر
لهما مثالان لان جميع الامثلة المذكورة في المباحث السابقة تصلح ان تكون مثالهما * قال

(قوله يؤثر في مفهومها)
أقول أي بوجوب اختلاف
مفهوم القضية مطلقا فان
قولك زيد كاتب قضية
وقولك زيد لا كاتب قضية
أخرى يتخالف مفهومها
في الحقيقة واما اختلاف
العنوان بالمعدول والتحصيل
فلا يوجب اختلاف في مفهوم
القضية فانه اذا كان لذات
واحدة وصفان أحدهما
وجودي كالجسد والآخر
عدي كالإحدي وعبر عنها
تارة بالوجودي وأخرى
بالعدي وحكم عليها في
الحالين بحكم واحد لم يحصل
هناك قضيتان مختلفتان
في المفهومية حقيقة

* (والاعتبار بإيجاب القضية وسطها بالنسبة الثبوتية أو السالبة لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس بحي
فهو لا عالم موجبة تقع ان طرفيها عدميان وقولنا لا شيء من المتحرك ساكن سالبة تقع ان طرفيها وجوديان) *
(أقول) ر بما يذهب الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ولما ذكر ان القضية
المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ذكر معنى الإيجاب والسلب
حتى يرتفع الاستبعاد فقد عرفت ان الإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب هو رفعها فالعبرة في كون القضية موجبة
وسالبة بإيقاع النسبة ورفعها لا بطرفيها فتي كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاها
عدميان كقولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم فان الحكم فيها بثبوت اللا عالمية لكل ماصدق عليه انه ليس بحي
فتمكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وان كان
طرفاها وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك ساكن فان الحكم فيها بالسلب الساكن عن كل ماصدق عليه
المتحرك فتمكون سالبة وان لم يكن في شيء من طرفيها سلب فليس بالاتفاق في الإيجاب والسلب الى الاطراف
بل الى النسبة * قال

* (والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عندهم الموضوع دون الإيجاب فان
الإيجاب لا يصلح الا على موجود محقق كإثبات الخراجية الموضوع أو مقدر كإثبات الحقيقة الموضوع اما اذا كان
الموضوع موجودا فمما لا يمتنع ان يثبت في نفسه ما في اللفظ اما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت
الرابطة على حرف السلب وسالبة ان أخرت عنها أو ما في الثنائية فبالنسبة أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ
غير أول بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس) *

(أقول) نقابل أن يقول المعدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه وبين
ما شرع في الاحكام فلم يخص كلامه بالمعدول في المحمول ثم ان المحولات والمعدولات المحمول كثيرة فالوجه
في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكرة فنقول ما وجه التخصيص في الاول فهو ان
المتغير في الفن من المعدول ما جاء في جانب المحمول وذلك لان ذلك قد حقت ان مناط الحكم ذات الموضوع
وصف المحمول ولا خفاء في ان الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور الالهيية
فاختلاف القضية بالمعدول والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها باختلاف المعدول والتحصيل في وصف الموضوع
فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان المعدول والتحصيل انما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان
المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه واما وجه التخصيص
في الثاني فلان اعتبار المعدول والتحصيل في المحمول يربط القضية لان حرف السلب ان كان جزءا من المحمول
فالقضية معدولة والا فمعدولة كيفية ما كان الموضوع وأيا ما كان فهي اما موجبة أو سالبة فهنا أو

(قوله ضروري وان ايجاب الشيء غير مفرغ على وجود المثبت) أقول سواء كان ذلك الشيء أمرا ١٩ وجوديا أو عدميا فان ثبوت الالزام

لز يدفسر ع وجوده كما ان ثبوت الكتابة كذا (قوله) لاننا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة) أقول وذلك لان السلب رفع الإيجاب فاذا كان الإيجاب متعلقا بالافراد الموجودة كان رفعه أيضا متعلقا بها فيكون الإيجاب والسلب واردين على الموجودات أي يعتبر ذلك في مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة فمصدقها لا يتوقف على وجودها لان محصلها انتفاء الشيء عن شيء أي انتفاء المحمول عن ذات الموضوع وذلك اما بان يكون الموضوع موجودا ويستقي المحمول عنه واما بان لا يوجد الموضوع فينتفي عنه المحمول أيضا فاما وحصل الموجبة ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك الابتن يكون الموضوع موجودا ثابتا له المحمول وتلخيصه ان انتفاء شيء عن الموضوع قد يكون بانتفائه في نفسه وقد لا يكون واما ثبوت الشيء فلا يمكن الا بأن يكون موجودا (قوله) والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل) أقول يعني ان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج محققا

قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكتاب وبذلك يتبين وجوبه مع دولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس زيد بالكتاب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلا فعدم حرف السلب في الموجبة وجوده في السالبة واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلا وجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فلا وجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلا وجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول فيبينهما التباس من حيث ان حرف السلب الموجود فيهما واحد فاذا قيل زيد ليس بكتاب فلا يعلم انهما موجبة معدولة أو سالبة بسيطة فلهذا خصصهما بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي ولفظي أما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة أهم من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة البسيطة ولا يتعكس أما الاول فلانه متى ثبت الالزام لم يصدق سلب الباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الباء عنه ثبت له الباء فيكون الباء والالزام ثابتين له وهو اجتماع النقيضين وأما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة المحمول فلا ان الإيجاب لا يصح على المعلوم ضرورة ان ايجاب الشيء غير مفرغ على وجود المثبت بخلاف السلب فان الإيجاب لم يصدق على المدومات مع السلب منها بالضرورة فيجوز أن يكون الموضوع معدوما وحينئذ يصدق السلب البسيط ولا يصدق الإيجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباري ليس يصير ولا يصدق شريك الباري غير يصير لان معنى الاول سلب البصر عن شريك الباري ولما كان الموضوع معدوما يصدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصريات لشريك الباري فلا بد أن يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو ممنوع الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والكتابة والسالبة الجزئية تناقض لان ما قد يجتمع معان على الصدق حينئذ فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسأله عن بعض الافراد المدعومة لاننا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الآن صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الإيجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة ان جميع افراد (ج) الموجودة يثبت له (ب) ولا شك انها انما يصدق اذا كانت افراد (ج) موجودة ومعنى السالبة انه ليس كذلك أي كل واحد من الافراد الموجودة (ج) ليس يثبت له (ب) ويصدق هذا المعنى نارة بأن لا يكون شيء من الافراد موجودا أو أخرى بان تكون موجودة ويثبت الالزام لها وعند ذلك يتحقق التناقض جزما وأما قوله لان الإيجاب لا يصح الا على موجود محقق كافي الخارجية الموضوع أو بقدر كافي الحقيقة الموضوع فلا دخل في بيان الفرق اذ يكفي فيه ان الإيجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب وأما ان الموضوع موجود في الخارج محققا أو مجردا فلا حاجة اليه فكانه جواب سؤال يذكره هنا يقال ان هاتين بقولكم الإيجاب يستدعي وجود الموضوع أن الإيجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا تصدق الموجبة الحقيقية أصلا لان الحكم فيها ليس مقصورا على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتم به ان الإيجاب يستدعي مطلق الوجود فالسالبة أيضا تستدعي مطلق الوجود لان الحكموم عليه لا بد ان يكون متصورا بوجه ما وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجاب بان كلامنا ليس الا في القضية الخارجية والقضية لا في مطلق القضية على ما سبقت الاشارة اليه فاما رد بقوله لان الإيجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب أن يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا كانت حقيقة يجب أن يكون موضوعها مقرر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع في التفصيل فظهر الفرق واندفع الاشكال وذلك كله اذ لم يكن الموضوع موجودا أما اذا كان موجودا

فقطه اذا أخذت القضية على وجه تناولت الافراد الخارجية الحقيقية والمقدرة والافراد الذهنية أيضا كما ذكرته فلا يمكن أن يقال

المحكوم عليه ويقتضى صدق
وجوده أيضا لان ثبوت
المحمول للموضوع فرع
ثبوته في نفسه والفرق بين
هذين الوجودين ان الوجود
الذي يقتضيه الحكم انما
يعتبر حال الحكم أى بمقدار
ما يحكم المحاكم بالمحمول على
الموضوع كلفظة مثلا وان
الوجود الذى يقتضيه ثبوت
المحمول للموضوع فهو
بحسب ثبوته ان دائما
فدائما وان ساعة فساعة
وان خارجا خارجا وان دائما
فدائما والسالبة تشارك
الموجبة في اقتضاء الوجود
الاول دون الثانى وكذلك
الحال في الفرق بين الموجبة
والسالبة اذا أخذت ذهنية
والحاصل ان انتفاء المحمول
عن الموضوع لا يقتضى
وجوده وان ثبوته للموضوع
يقتضى وجوده واما الحكم
بالانتفاء والحكم بالثبوت
فالفرق بينهما في اقتضاء
الوجود الذهني (قوله نسبة
المحمول) أقول اذا قلت بد
قائم فهناك نسبة هي نسبة
القيام الى زيد لان نسبة زيد
الى القيام فان زيدا ارى
به الذات وهى أمر مستقل
بنفسه لا يقتضى ارتباطا
بغيره والقائم ارى بديه مفهومه
الذى يقتضى ارتباطا بغيره
فلذلك قال نسبة المحمول الى

(أقول) نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالاجاب أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام فإن كل نسبة فرضت اذا قيست الى نفس الامر ما ألت تكون مكيفة بكيفية الضرورة أو بكيفية اللا ضرورة ومن جهة أخرى اما أن تكون مكيفة بكيفية الدوام واللا دوام فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة كانت الضرورة هى كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللا ضرورة هى كيفية نسبة الكتابة الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها فى القضية المفروضة أو حكم العقل بان النسبة بمكيفة بكيفية كذا فى القضية المعقولة يسمى جهة القضية ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذا دل على أن كيفية النسبة فى نفس الامر هى كيفية كذا أو حكم العقل بذلك ولم تكن تلك الكيفية السق دل عليها اللفظ أو حكمها العقل هى الكيفية الثابتة فى نفس الامر لم يكن الحكم فى القضية مطابقة للواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة دل اللا ضرورة على أن كيفية نسبة الحيوان الى الانسان فى نفس الامر هى اللا ضرورة وليس كذلك فى نفس الامر فلا حرم كذب القضية وتلخيص الكلام فى هـ ذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت أو سلبية يجب أن يكون لها وجود فى نفس الامر ووجودها عند العقل ووجود فى اللفظ كالوجود والمحمول وغيرهما من الاشياء التى لها وجود فى نفس الامر ووجود عند العقل ووجود فى اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة فى نفس الامر لم يكن لها بد من أن تكون مكيفة بكيفية ما ثم اذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هى اما عين تلك الكيفية الثابتة فى نفس الامر أو غيرها ثم اذا وجدت فى اللفظ أو رد عبارة تدل على تلك الكيفية المعترضة عند العقل اذا لاقط انما هى بازاء الصور العقلية فكأن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات فى نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة وفى اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية المفروضة كذلك كيفية النسبة لها وجود فى نفس الامر وعند العقل وفى اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة فى نفس الامر هى مادة القضية والثابتة لها فى العقل هى جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هى جهة القضية المفروضة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها يجب أن تكون مطابقة للامور الثابتة فى نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شجيرا و انسان واحسانا من بعيد فر بما يحصل منه فى عقلنا وصورته انسانا وحيدنا نذكر بعينه بالانسان وور بما يحصل منه صورة فرس وبعير

الموضوع وان كانت النسبة متممة ورتبة بين (قوله ومن جهة أخرى) اقول يعنى ان تقسيم كعبه النسبة الى الضرورة
الالهية ورتبة تقسيم والاله ثنائى وتقسيمها الى الدوام والادوام تقسيم آخر ثنائى أيضا لان المجموع تقسيم واحد باقى

(قوله والقضية المركبة هي

التي حقيقتها تكون ملزمة
من ايجاب وسلب) أقول
إذا حكمت بايجاب المحمول
للموضوع أولا ثم حكمت
بينهما بسلب لا عبارة مستقلة
بل بعبارة غير مستقلة دالة على
كيفية تلك النسبة الايجابية
بعد المجموع قضية واحدة
مركبة كقولنا كل انسان
ضاحك لا دائما فان قولنا
لا دائما يدل على ان تلك
النسبة الايجابية بينهما
ليست بدائمة فيكون اسباب
واقعا بالفعل والالكان
الايجاب دائما فن حيث
دلالتها على كيفية النسبة
يكون جهة للقضية ومن
حيث دلالتها على الحكم
السلبى يكون موجبا للتركيب
القضية وانما قلنا لا عبارة
مستقلة لانه اذا عرعن
الحكم السلبى بعبارة مستقلة
كانت القضية ان مستقلة ان
لا قضية واحدة مركبة وكذا
الحال اذا حكمت أولا بالسلب
بينهما ثم حكمت بالايجاب
على تلك الطريقة فكل قضية
مركبة تكون موجهة واما
كل موجهة مركبة فان
اعتبار الضرورة والدوام
لا يوجب تركيب القضية
اذ لم يحصل بسببها بين
الموضوع والمحمول حكمان
مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف
اللا ضرورة والادوام لانهما
يوجبان حكما آخر مختلفا
لحكم السابق في الايجاب

عنه ما عر عن نفسه في العقل اما مطابق أو غير مطابق ووجود في العبارة اما في
عبارة صادقة أو كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي
العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ فان طابقتها للكيفية المعنوية أو العبارة المفوظة كانت القضية صادقة
والا كاذبة لاحالة * قال

* (والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها بسبب طوع وهي التي حقيقتها
ايجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركب من ايجاب وسلب معا أما البسائط فست
الاولى الضرورة المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات
الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر الثانية
الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة
مآلها ايجابا وسلبا مآل الثالثة المشرطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا بالضرورة
لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتبنا بالضرورة الرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومآلها ايجابا وسلبا مآل الخامسة المطلقة العامة وهي التي
يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق
العام لا شيء من الانسان بمنه نفس السادسة الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن
الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار يبرد) *

(أقول) القضية اما بسيطة أو مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة والا
فبسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها أى معناها اما ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان
فان معناه ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان
حقيقتها ليست اسلبا بل حجرية عن الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون ملزمة من الايجاب
والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالفعل لا دائما فان معناه ايجاب الكتابة للانسان وسلبا عنه بالفعل وانما
قال حقيقتها أى معناها ولم يقل لفظها لانه ربما كانت تكون قضية مركبة ولا تتركب في اللفظ من الايجاب
والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركب الا ان معناه أن ايجاب
الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن
علم موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية بالادوام
واللا ضرورة فان تركب حينئذ في القضية بحسب اللفظ أيضا ثم ان القضايا البسيطة والمركبة غير مجمعة
في عدد الآن القضية التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها من التناقض والعكس والقياس وغيرها
ثلاثة عشر منها البسائط ومنها المركبات أما البسائط فست الاولى الضرورة المطلقة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة أو بالضرورة
ثبوت الحيوان للانسان في جميع أوقان وجوده وأما التي يحكم فيها بضرورة السلب بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة
لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة سلب الحجرية عن الانسان في جميع أوقان وجوده
وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة مطلقة لعدم تعقيد الضرورة فيها بوصف أو وقت الثانية الدائمة
المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة
وجه تسميتها دائمة ومطلقة على قياس الضرورة المطلقة ومآلها ايجابا مآل من قولنا دائما كل انسان
حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا مآل من قولنا

والسبب كما سيأتي تحقيقه (قوله والنسبة بينهما وبين الضرورة) أقول قد عرفت ان النسب الاربع تحقق بين القضايا بحسب صدقها ونحقتها في الواقع لا بحسب جاهها على شيء فان ذلك لمخصوص بالفردات وما في حكمها (قوله والفرق بين المعنيين) أقول حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع مأخوذاً مع وصفه فالضرورة انما هي باقية اس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبراً على انه ظرف للضرورة لاجزأ المناسب اليه الضرورة والالزم اعتبار الوصف مرتين مرة جزأاً المناسب اليه الضرورة ومرة ٧٢ ظرفاً للضرورة فيصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه

وجوده بالاخصاف على ما زعموا اذ ان القوم مستلزم للجموع من ذاته ووصف الانخفاف وهذا الجموع مستلزم للاطلام عنه
 ومستلزم المستلزم مستلزم فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم للاطلام قطاهر بذلك أن النسبة بين معنى المشروطية والعموم من وجه وهذا
 الكلام محقق وقد أخطأ فيه كثير ونزعموا أن النسبة بينهما العموم مطلقا لان مادام الوصف أعم مطلقا (قوله والعرفية العامة) أقول
 لم يعتبر ههنا معنيين على قياس معنى المشروطية لان المحمول اذا كان دائما للجموع الذات والوصف كان دائما لذات في زمان الوصف لان معنى
 الذات اسمة اعم من انفسها كما هو الحال بالقبال والجموع بالقياس الى الذات حده في زمان الوصف سواء كان له وصف من جنسها

دوام المحمول كما مر في المثال
الذكر أو لم يكن كافي قولك
كل كاتب حيوان (قوله
الممكنة العامة) أقول
الامكان العام يفسر نارة
بسبب الضرورة الذاتية عن
الجانب الخالف للحكم كما
ذكره نارة بسبب الامتناع
الذاتي عن الجانب الموافق
فامكان الايجاب معناه عدم
امتناع الايجاب أو عدم
ضرورة السلب وكذا الحال
في امكان السلب والتفسيران
متساويان كما لا يخفى (قوله
وانما قيد الادوام بحسب
الذات لان المشروطة العامة
هي الضرورة بحسب
الوصف) أقول اعلم ان
المشروطة العامة يمكن
تقيدها بالضرورة الذاتية
لكنه تركب غير معتبر
ويمكن تقيدها بالادوام
الذاتي كما ذكره ولا يمكن
تقيدها بالضرورة الوصفية
وهو ظاهر ولا بالادوام
الوصفي ولا بسلب الاطلاق
العام ولا بسلب الامكان
العام لانها أعم من الضرورة
الوصفية ولا يجوز تقييد
الخاص بسلب العام فانه
تقييد غير صحيح وقس على
ما ذكرنا حال سائر المركبات
في ظاهر ذلك ان التركيب هناك
وجوها كثيرة منها ما ليس
صحح ومنها ما هو صحح لكنه
غير معتبر ومنها ما هو صحح
ومعتر

عن مبادىء ذات الموضوع متصفه بالعنوان ومثاله ايجاب بلوسه لما مر في المشر وطه العامة من قولنا اذا
كل كاتب مقدر كاصابع مادام كاتب اذا علمنا شي من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب اذا علمنا شي من الكاتب
عربية لان العرف انما يفهم هذا المعنى من السالبة اذا أطلقت حتى اذا قيل لاشي من النائم يستيقظ يفهم
العرف أن المستيقظ مألوف عن النائم مادام نائما فلما أخذ هذا المعنى من العرف نسبت اليه رعاية لانها
أعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي أعم مطالعة من المشر وطه العامة فانه متى تحققت الضرورة
بحسب الوصف تحققت الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورة والذاتية لانه متى صدقت
الضرورة أو الدوام في جميع أوقات الذات صدق الدوام في جميع أوقات الوصف ولا ينكس الخامسة
المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل أما لايجاب فكقولنا
كل انسان متنفس بالاطلاق العام أو ما الساب فكقولنا لاشي من الانسان بمنتهى بالاطلاق العام وانما
كانت مطلقة لان القضية اذا أطلقت ولم تقيد بقييد من دوام أو ضرورة أو لا دوام أو لا ضرورة يفهم منها
فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة تسمى بها وانما كانت عامة لانها أعم من الوجودية
اللاذاتية واللاضرورة وبه كما ينبغي وهي أعم من القضايا الاربع المنقولة لانه متى صدقت ضرورة
أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف تكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورة رت أو
دوامها السادسة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب الخالف للحكم
فان كان الحكم في القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الجانب الخالف
لايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الايجاب فانه هو الجانب
الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضرورة
واذا قلنا لاشي من الحمار يسارد بالامكان العام فمعناه ان ايجاب البرودة للحمار ليس بضرورة وانما سميت
ممكنة لاحتمالها على معنى الامكان نوعا لانه أعم من الممكنة الخاصة وهي أعم من المطلقة العامة لانه متى
صدق الايجاب بالفعل فلا أقل من أن لا يكون السلب ضرورة وبالسلب ضرورة الساب هو امكان الايجاب
ففي صدق الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ولا ينكس لجواز ان يكون الايجاب ممكنا ولا يكون واقعا
أصلا وكذلك في صدق السلب بالفعل لم يكن الايجاب ضرورة وبالسلب ضرورة الايجاب هو امكان السلب
ففي صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز أن يكون السلب ممكنا غير واقع
وأعم من القضايا السابقة لان المطابقة العامة أعم منها مطلقا والاعم من الاعم أعم * قال
(وأما المركبات فبمعنى الأولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب اذا علمنا شي من الكاتب
موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتب اذا علمنا شي من الكاتب سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة) *
(أقول) من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وانما قيد
الادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف ودوام
بحسب الدوام بحسب الوصف تمنع أن يقيد بالادوام بحسب الوصف فان قيد تقييد صحيح فلا بد من أن يقيد
بالادوام بحسب الذات حتى تكون النسبة فيها ضرورة وداثة في جميع أوقات وصف الموضوع لا داة
في بعض أوقات ذات الموضوع وهي أعنى المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتب اذا علمنا شي من الكاتب سالبة مطلقة عامة أما المشروطة
العامة الموجبة فهي الجزء الأول من القضية وأما السالبة المطلقة العامة فالجزء الثاني من القضية أي قولنا
لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فهي مفهوم الادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن

دائما كان معناه ان الایجاب ایس منه قافی جميع الاوقات واذالم یحقق الایجاب فی جميع الاوقات یحقق الساب فی الجملة وهو معنی السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الکاتب بساكن الاصابع مادام کاتب الاداء انما فتر کیهام من مشروطة عامة سالبة وهی الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة أى قولنا کل کاتب ساكن الاصابع بالضرورة وهو مفهوم الادوام لان الساب اذا لم یکن دائما لم یکن متحققا فی جميع الاوقات واذالم یحقق السلب فی جميع الاوقات یحقق الایجاب فی الجملة وهو الایجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملتبسة من الایجاب والسلب فكيف تكون موجبة وسالبة فنقول الاعتبار فی ایجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه اصطلاحا فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فالسالب والجزء الثاني موافق له فی الكم ومخالف له فی کیف والنسبة بينهما وبين القضايا البسيطة أما بينهما وبين الدائمین فبیانة کایة لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مباین للادوام بحسب الذات وذلك ظاهر والضرورية بحسب الذات لان الضرورية بحسب الذات اخص من الدوام بحسب الذات ونقیض الاعمال مباین لهین الاخص بمباینه کایة وهی اخص من المشروطة العامة مطلقا لانهم المشروطة العامة المقيدة بالادوام والمقيدة اخص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية لانهم اعم من المشروطة العامة * قال

(الثانية العرفية الخاصة وهی العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهی ان كانت موجبة فتر کیهام من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتر کیهام من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ایجابا وسلبا مامر)

(أقول العرفية الخاصة هی العرفية العلمیة مع قيد الادوام بحسب الذات وهی ان كانت موجبة کایم من قولنا کل کاتب مقترک الاصابع مادام کاتب الاداء انما فتر کیهام من موجبة عرفية عامة وهی الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهی مفهوم الادوام وان كانت سالبة کاتقدم من قولنا لاشئ من الکاتب بساكن الاصابع مادام کاتب الاداء انما فتر کیهام من سالبة عرفية عامة وهی الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهی مفهوم الادوام وهی اعم من المشروطة الخاصة مطلقا لانهم متى صدقت الضرورية بحسب الوصف لا داعمصدق الدوام بحسب الوصف لا داعم من غیره کس ومباینه للدائمین علی ما سلف وأعم من المشروطة العامة من وجه لصادقهم فی مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونهم فی مادة الضرورية وثالثة موجبة وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غیر ضرورية وأخص من العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيتين لانهم اعم من العرفية العامة واعلم أن وصف الموضوع فی المشروطة والعرفية الخاصيتين یجب أن یكون وصفا مفارقا لذلک الموضوع فانه لو كان دائما له ووصف المحمول دائما بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما لذلک الموضوع وقد كان لا داعم بحسب الذات هذا خلف * قال

(الثالثة الوجودية بالضرورة وهی المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورية بحسب الذات وهی ان كانت موجبة كقولنا کل انسان ضاحك بالضرورة فتر کیهام من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالضرورة فتر کیهام من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة)

(أقول) الوجودية بالضرورة وهی المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورية بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورية بحسب الذات وان أمکن تقيد المطلقة العامة باللا ضرورية بحسب الوصف لانهم لم یعتبروا هذا التركيب ولم یعرفوا أحكامه فهی ان كانت موجبة كقولنا کل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتر کیهام من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة أما الموجبة المطلقة العامة فهی الجزء الاول وأما السالبة الممكنة العامة أى قولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالامکان العام فهی معنی اللا ضرورية لان الایجاب اذا لم یکن ضروريا کلینک

سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة لايجاب يمكن عام سالب وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى
اللا ضرورة فان السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة السلب وهو الممكن العام الموجب
وهي اعم مطلقة من الخاصتين لانه متى صدقت الضرورة والادوام بحسب الوصف لا لا تماصدق فعالية النسبة
لا بالضرورة ومن غير مكس ومباينة للضرورة لتقيدها باللا ضرورة بحسب الذات وأعم من الذات من وجه
لتصادقها في مادة الادوام الخالي عن الضرورة وصدق الذات بتدوينها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة
الادوام وكذا من المشر وطمة العامة والعرفية العامة لتصادقهما في مادة المشر وطمة الخاصة وصدقهما بدونهما
في مادة الضرورة وصدقهما بدونهما في مادة الادوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة بخصوص
المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة * قال

*(الرابعة الوجودية الاداءات) هي المطلقة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة
أو سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجب والاخرى سالبة ومثاله ايجابا وسلبا ماسر) *
(أقول) الوجودية الاداءات هي المطلقة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو
سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجب والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة
والجزء الثاني هو الادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عام ومثاله ايجابا وسلبا ماسر من قولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا دائما وهي أخص من الوجوهية للضرورة و
لانه متى صدقت مطلقتان صدقت مطلقة وممكنة بخلاف العكس وأعم من الخاصتين لانه متى تحقق الضرورة و
الادوام بحسب الوصف لا دائما تحقق فعالية النسبة لا دائما من غير مكس ومباينة للذاتين على ما مر غير مرة
وأعم من العامين من وجه لتصادقهما في مادة المشر وطمة الخاصة وصدقهما بدونهما في مادة الضرورة وبالعكس
حيث لا دوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة والممكنة العامتين وذلك ظاهر * قال

*(الخامسة الوقتية) هي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من
أوقات وجود الموضوع مع قيد الادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر
متخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر يتخسف وقت التربع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية
مطلقة وموجبة مطلقة) *

(أقول) الوقتية هي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سالبة عنه في وقت معين
من أوقات وجود الموضوع مع قيد الادوام بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر
متخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول
أي قولنا كل قمر متخسف وقت حيولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام أعني قولنا لا شيء من القمر
يتخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر يتخسف وقت التربع لا دائما
فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول أي قولنا لا شيء من القمر يتخسف وقت التربع ومن موجبة
مطلقة عامة وهي كل قمر متخسف بالاطلاق العام وهي أخص من الوجوديتين مطلقة لانه اذا صدقت الضرورة
بحسب الوقت لا دائما تصدق الاطلاق لا دائما ولا بالضرورة وروى لا تنعكس وأعم من الخاصتين من وجه لانه اذا
صدقنا ضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا بالذات الموضوع في شيء من الاوقات صدقت القضايا
التي لا كقولنا بالضرورة كل متخسف مظلم مادام متخسفا لا دائما أو بالتوقيت لا دائما فان الانخساف لما
الضروري بالذات الموضوع في بعض الاوقات والاطلام ضروري لا ينخسف كل الاطلام ضروري بالذات
في الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا بالذات الموضوع في وقت صدقت الخاصتان ولم تصدق الوقتية

(قوله وتصدق الوقتية كقاي
المثال المذكور) أقول
يعني قوله كل قمر مخسف
وقت حجب لولة الارض فان
الانحساف ليس ضروريا
بحسب وصف القمرية ولا
دائما بحسبه فلا يصدق كل
قمر مخسف مادام قمر (قوله
واما اذا فسرناها بالضرورة
مادام الوصف تـكون
المشروطة الخاصة بأخص
من الوقتية مطالقا) أقول
وذلك لان الضرورة المقترنة
في المشروطة الخاصة حيث تد
بالقياس الى ذات الموضوع
في زمان الوصف وذلك وقت
معين فتصدق الضرورة
الوقتية هناك أيضا لانها
بالقياس الى الذات في وقت
معين وكما صدقت المشروطة
الخاصة بالمعنى المذكور
صدقت الوقتية وتصدق
الوقتية في المثال المذكور
بدون المشروطة الخاصة
فتكون الوقتية أعم منها
مطلقة واما المشروطة الخاصة
بشرط الوصف فيمكن صدقها
بدون الوقتية كقاي مثال
الكتابة وتحرك الاصابع
فان المحمول هناك ليس
ضروريا النسبة الى ذات
الموضوع في زمان الوصف
بل هو ضروري النسبة
بالقياس الى الذات مأخوذا
مع الوصف كما تقرر ومعنى
الوقتية الضرورة في وقت
معين بالقياس الى الذات
وحده فلا تصدق هناك

كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما فان الكتابة فاما تكن ضرورية لذات
في شئ من الاوقات لم يكن تحرك الاصابع الضروري بحسبه اضروريا لذات في وقت ما لا تصدق الوقتية
واذا لم تصدق الضرورة بحسب الوصف والادوام لم تصدق الخاصة وتصدق الوقتية كقاي المثال المذكور
هذا اذا فسرنا المشروطة بالضرورة بشرط الوصف أما اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف يكون المشروطة
الخاصة أخص من الوقتية مطلقا لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف وأوقات الوصف بعض
أوقات الذات تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات من غير عكس والوقتية مباينة لادائمين وأعم من
العامتين من وجه واحد ففيها في مادة المشروطة الخاصة تصدقهما بدورها في مادة الضرورة وبالعكس حيث
لادوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة والممكنة العامة * قال

*(السادسة المنشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين
معين من أوقات وجود الموضوع معقيد بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركيها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة لا شئ من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دائما فتركيها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة
مطلقة عامة

*(أقول) * المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من
أوقات وجود الموضوع لا دائما بحسب الذات وليس المراد بعدم التعيين أن يؤخذ عدم التعميم قيداً فيها
بل أن لا يقيد بالتعيين وترسل مطلقا فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا
دائما كان تركيها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما وسالبة
مطابقة عامة أي قولنا لا شئ من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم الادوام وان كانت سالبة كقولنا
بالضرورة لا شئ من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دائما فتركيها من سالبة منتشرة مطلقة وهي الجزء الاول
وموجبة مطابقة عامة وهي مفهوم الادوام وهي أعم من الوقتية لانه اذا صدق الضرورة في وقت معين لا دائما
صدق الضرورة في وقت ما لا دائما بدون العكس ونسبتهما مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير
فرق واعلم أن الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزأ الوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان بسلطان غير
محدودتين في البسائط حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين وفي الأخرى بالضرورة في وقت ما فالأولى
سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام أو بالضرورة والأخرى منتشرة لانه
لما لم يتعين وقت الحكم فيها احتمل الحكم فيها لكل وقت فيكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لانها غير
مقيدة بالادوام أو بالضرورة ولهذا اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسميهما فكانتا وقتية ومنتشرة
لامطالقتين ووربما تسمع فيما بعد ومطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة
بالفعل في وقت غير معين ويفرق بينهما بالعموم والخصوص وهو واضح لاستدراكه * قال

*(السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي
سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شئ من
الانسان بـ كاتب فتركيها من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والأخرى سالبة والضابط فيها أن الادوام
اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقة في الكمية للفضية
المقيدة بهما) *

(أقول) الممكنة الخاصة التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب فاذا قلنا كل
انسان كاتب بالامكان الخاص أو لا شئ من الانسان بـ كاتب بالامكان الخاص كان معناه أن إيجاب الكتابة

للإنسان وسلبها عنه ليس بضروريين لكن سلب ضرورة الإيجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب
امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركبها من ممكنتين عامتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبها وسالبها في المعنى لان معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة عن
الطرفين سواء كانت موجبة أو سالبة بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ييجابية كانت موجبة وان عبرت
بعبارة سلبية كانت سالبة وهي أعم من سائر المركبات لان في كل منها إيجابا وسلبا لا أقل من أن يكونا ممكنتين
بالامكان العام ولا يلزم من امكان الإيجاب والسلب ان يكون احدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام ومباينة
للضرورة المطلقة وأعم من الدائنة والعامة والمطلقة العامة من وجه التصاقها في المادة الجوهرية
اللا ضرورية وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة
الضرورة وأخص من الممكنة العامة فقد ظهر محاذيرنا ان الممكنة العامة أعم القضايا البسيطة والممكنة
الخاصة أعم المركبات والضرورة أخص البسائط والمشرطة الخاصة أخص المركبات على وجه ظهر أيضا
ان اللادوام اشارة الى مطابقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخافتين في الكيفية لا قضية المقيدة مما حثي
ان كانت موجبة كانتا سالبتين وان كانتا سالبتين كانتا موجبتين وموافقتين لها في الحكم فان كانت كلية
كانتا كليتين وان كانت جزئية كانتا جزئيتين وهذا هو الضابط في معرفة تركب القضايا المركبة وانما
قال اللادوام اشارة الى مطابقة عامة ولم يقل اللادوام معناه المطابقة العامة لان المعنى اذا أطلق يراعي مفهوم
المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطابقة العامة فان لادوام الإيجاب معناه مفهومه الصريح رفع دوام
الإيجاب وإطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب بل لازمه فهو معناه الالتزامي وأما اللا ضرورة
فمعناه الصريح الامكان العام لان لا ضرورة الإيجاب معناه لا هو سلب ضرورة الإيجاب وهو عين امكان السلب
فلما كان احدي القضيتين عين معنى احدي العبارتين والاخرى ليست بمعنى الاخرى بل من لوازمها استعمال
عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما * قال

*(الفصل الثاني في أقسام الشرطية) الجزء الاول منها يسمى مقدماتا والثاني تالبا وهي امامتة له أو منفصلة
أما المتصلة فاللزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لا علاقتهما ما توجب ذلك
كالعلاقة والتضادف وأما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزأين على الصدق كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فالجوارح ناطقة وأما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأين في الصدق
والكذب معا كقولنا ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
الجزأين في الصدق فقط كقولنا ان يكون هذا الشيء شجرة أو شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين الجزأين في الكذب فقط كقولنا ان يكون زيد في البحر أو لا يفرق *

(أقول) لما وقع الفراغ من الجلبات وأقسامها شرع في أقسام الشرطيات وقد سمعت أن الشرطية ما تتركب
من قضيتين وهي امامتة ان أوجب أو سلبت حصول احدهما عند الاخرى أو منفصلة ان أوجب أو سلبت
انفصال احدهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزأي الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقدماتا
لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى تالبا لئلا يهاجم ان المتصلة باللزومية واما اتفاقية أما اللزومية
فهي التي يحكم بصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقتها بينهما ما توجب ذلك والمراد بالعلاقة تنبؤ بسببه
بصدق الاول الثاني كالعلاقة والتضادف اما العلية فبأن يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود أو ما لولاه كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة أو يكونا معلولى علة واحدة
كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضى فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطولوع الشمس واما
التضادف فبأن يكونا متضادين كقولنا ان كان زيد أباعمر وكان عمر وابنه وهذا التعريف لا يتناول اللزومية
كسبب لعدم اعتبار صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقتها فيها فالاولى ان يقال اللزومية ما حكم فيها

(قوله لان المعنى اذا أطلق
يتبادر منه المفهوم المطابق)
أقول هذا كلام صحيح
وجواز تقسيم معنى اللفظ الى
المطابق والتضمني والالتزامي
لا ينافي ما ذكره فان الوجود
اذا أطلق يتبادر منه الوجود
الخارجي مع انه يصح تقسيمه
الى الخارجي والذهني (قوله
لعلاقة بينهما انوجب ذلك)
أقول اذا اعتبر في الحكم
بالاتصال كون الاتصال لعلاقة
فالمتصلة لزومية وان اعتبر
كونه لاهللاقة فالمتصلة
اتفاقية بخلاف ما ذهب
منهما فالمتصلة مطابقة كما مر
الاشارة الى ذلك

(قوله بل بغير صدق التالي) أقول يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فهو صادق مع جميع الامور الصادقة في نفس الامر ومع جميع ما يقدر صدقه في نفس الامر كقولك ان كان زيد يفرسنا فالجارية ناق (قوله بل ليس مرادهم بالنفاة في الجمع لعدم الاجتماع في الوجود) أقول يعني في الصدق والتحقق لا في الحل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لا شبهة فيه لا يقال قد تكون المنافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كجانب مفهومى الواحد والكثير لانا نقول لا نزاع في ذلك الا ان القضية المشتملة على هذه المنافاة ليست بمنفصلة بل هي حامية شبهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحدا وما كثير فان أردت ٧٨ المنافاة بين هذا واحدا وهذا كثير فالفرضية منفصلة مركبة من قضيةين ومنع الجمع باعتبار

الصدق والتحقق بين القضيةين كما قررهم وان أردت المنافاة بين مفهومى الواحد والكثير في الصدق والحل على هـ اذا قاله بـ بـ حامية مركبة من موضوع واحد الا انه قد رد في مجموعها فاصارت شبهة بالمنفصلة قال شارح لم يقل بأن لا يمنع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع المعبري المنفصلات انما هو بحسب الوجود لا الحل وقد يكون بين مفهومين منفاة في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فان عبرت عنهما بمثل قولك اما ان يكون السواد موجودا في هذا المحل أو يكون البياض موجودا فيه كانت القضية منفصلة وان عبرت عنهما بمثل قولك الموجود في هـ هذا الحل اما سوادا واما بياضا كانت القضية حامية شبهة بالمنفصلة وبالجملة كان الحل قد تشارك المنفصلة فيما هو حاصل المعنى وما له كقولك طلوع الشمس ولمزود لوجود النهار ولا بد أن تكون مخالفة لها

بصدق قضية على تقدير قضية أخرى لعلاقة بينهما وهو متناول للزمومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان مطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة أيضا متحققة وارجح لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع أولشبوته من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك في صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة وجبة لذلك بل بمجرد توافق صدق الجزأين كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجارية ناق في ذاته لا علاقة بين ناطقة الجارية وناطقية الانسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما بدون الآخر وليس فيها الاتوافق الطارئ على الصدق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل بمجرد صدقهما امكن أولى لمتناول الاتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصدق لتالي لا لعلاقة بل بما يطابق الواقع بان بصدق التالي ولا توجد العلاقة بل بما يطابق الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم أو يصدق وتوجد العلاقة وقد يكفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير المقدم لا لعلاقة بل بمجرد صدق التالي ويجوز أن يكون المقدم فيها صادقا أو كاذبا وتسمى هذا المعنى اتفاقية عامة والمعنى الاول اتفاقية خاصة للعوم والخصوص بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي قد صدق التالي ولا ينعكس واما المنفصلة فقد عرفت انها على ثلاثة أقسام حقيقة وهي التي يحكم فيها بالاتفاق بين جزأها صادقا وكذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا وفردا واما منع الجمع وهي التي يحكم فيها بالاتفاق بين جزأها صادقا فقط وكقولنا اما ان يكون هذا الشيء ثجرا أو حجرا واما منع الحل وهي التي يحكم فيها بالاتفاق بين جزأها كذبا فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما أن لا يعرف وانما سميت الاولى حقيقة لان الاتفاق بين جزأها أشد من الاتفاق بين جزأى الآخرين لانه في الصدق والكذب معانها هي أحق بدم المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين جزأها والثالثة مانعة الحل لولان الواقع ليس يتخلو عن أحد جزأها وير بما يقال مانعة الجمع ومانعة الحل على التي حكم فيها بالاتفاق في الصدق أو في الكذب مطلقا وبهذا المعنى يكونان أعين وبعض الافاضل ههنا بحث شريف وهو أن المراد بالمنافاة في الجمع ان لا يصدق على ذات واحدة لانها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزؤه الكثير وجزء الشيء يحكمه في الوجود اكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ثم قال وعندى في هـ اذا نظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والمزوم فان جزء الشيء من لوازمه وقد أجمعوا على أنه لا يمنع جمع بين اللازم والمزوم ولا يمنع خلو ورجا من الله تعالى أن يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس بالنظر افيما أراد من عبارة القوم في شاهد أن يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من أقسام المنفصلة والافصال لم يعتبر وهما الابن القضيةين فلا يكون منع الجمع الابن القضيةين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لا يستحالة أن تصدق قضية على ما صدق عليه قضية أخرى ولا يكون بين قضيتين منع الخلو أصلا ضرورة كلفهما على شيء من الاشياء أو قل مفرد من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع لعدم الاجتماع في الوجود واما الشيخ أثبت بين الواحد والكثير

في صريح المفهوم منها كذلك الجملة قد تشارك المنفصلة في حصول المعنى وما له وان كان المفهوم والاصري مج مخالفا فاعلم منع المنافاة قد تعتبر في القضايا بحسب الصدق والتحقق وهي المنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب صدقها على ذات واحدة وهي الجملات الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فان عبرت عنها بمثل قولك السواد والبياض متماثلان بحسب الوجود في محل واحد فهذه حامية صرفة وان عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون هـ هذا الشيء أسودا واما ان يكون أبيض فهذه منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك هـ هذا الشيء اما أسودا واما أبيض فهذه حامية شبهة بالمنفصلة والكل متشارك في ما له المعنى وبحسبه وان كانت مخالفة في المفهوم اصري

منع الجمع فهو ليس بينه وهو الواحد والكثير بل بين هـ و ا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا تمنع اجتماع جزأيها على الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر * قال

هـ (وكل واحدة من هـ هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يكون التناقض فيها الذات الجزأين كما في الامثلة المذكورة ولما اتفقت هـ وهي التي يكون التناقض فيها بمجرد الاتفاق كقولنا الاسود الاسود الا لا كاتب اما ان يكون هـ ذا اسود أو كاتباً حقيقة أو لا اسود أو كاتباً مانعة للجمع أو اسود أو لا كاتباً مانعة للخلو) *

(أقول) كل واحدة من المنفصلات الثلاث اما عنادية أو اتفاقية كما أن المتصلة اما لزومية أو اتفاقية فمستبعدة العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة للزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية فهي التي يكون الحكم فيها بالتناقض لذات الجزأين أي حكم فيها بيان مفهوم أحدهما مانعاً للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في الحجر وان لا يفرق واما الاتفاقية فهي التي حكم فيها بالتناقض للذات الجزأين بل بمجرد الاتفاق أي بمجرد أن يتفق في الواقع أن يكون بينهما هـ مانعة وان لم يقتض مفهوم أحدهما ان يكون منافية للآخر كقولنا الاسود الاسود الا لا كاتب اما ان يكون هـ ذا اسود أو لا كاتباً كانت حقيقة فانه لا منافية بين مفهوم الاسود والكاتب ولكن اتفق لتحقيق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان انتفاء الكتابة ولا يكذب ان لوجود السواد ولو قلنا اما ان يكون هـ ذا الاسود او كاتباً كانت مانعة للجمع لانهم لا يصدق ان ولا يكن يكذب ان انتفاء الاسود والكتابة معاً في الواقع ولو قلنا اما ان يكون هـ ذا اسود أو لا كاتباً كانت مانعة للخلو لانهم لا يكذب ان ولكن يصدق ان تحقق السواد والا لا كتابة بحسب الواقع * قال

هـ (وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع فيها ما حكم به في موجبات افسالبة للزوم وتسمى سالبة لزومية فتوسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية) *

(أقول قد عرفت ثمانية قضايا متصلة لزومية واتفاقية ومن منفصلات ست ثلاث منها عناديات وثلاث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تنطبق الاعلى الموجبات فلا بد من تعريف سواها فسالبة كل منها هي التي يرفع فيها ما حكم به في موجبتها فلما كانت الموجبة للزومية ما حكم فيها بالزوم التالي لم تقدم كانت السالبة للزومية سالبة للزوم أي ما حكم فيها بالزوم لا ما حكم فيها بالزوم السالب فان التي حكم فيها بالزوم السالب موجبة للزومية لا سالبة منه لا اذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بالسلب لزوم وجود الليل لاطلاع الشمس واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً كانت موجبة لان الحكم فيها بالسلب وجود الليل لاطلاع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة لاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالي لم تقدم في الصدق كانت السالبة الاتفاقية سالبة الاتفاق أي ما حكم فيها بالسلب وموافقة التالي لم تقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية فموجبة لخلوها لان الانسان ناطقاً فالجار ناطقاً كانت سالبة لاتفاقية لان الحكم فيها بالسلب موافقة ناطقة الحمار لناطقية الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناطقاً فليس الجار ناطقاً كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة ناطقة الحمار لناطقية الانسان وعلى هذا تكون السالبة العنادية سالبة العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد اما رفع العناد الذي هو الصدق والكذب وهي السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة للجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مانعة للخلو لا ما حكم فيها بعناد السالب والمسالبة لاتفاقية ما حكم فيها بالسلب اتفاق المناهضة فيها على احد الانحاء لا ما حكم فيها باتفاق السلب * قال هـ (والمصلحة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لا تمنع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزأين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق عكسه وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية فاما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال) *

(قوله فان التي حكم فيها بالزوم السالب موجبة لزومية لاسالبة) أقول كما ان السالب في الجمليات بحسب سلب الحل لا باعتبار طرفيها عدولا وتحصيل الفرق بما كان طرفا الجملية مشتملين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كقولنا لا دمي لاعلم كذلك السلب في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعيه أعني الزوم والاتفاق وبحسب سلب الانفصال ونوعيه أعني العناد والاتفاق ولا اعتبار باطراف الشرطيات في سلبها واجباها بل بالاقسام الاربعة أعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والتالي سالبة وبالعكس فوجد في الموجبات والسواب في المتصلات والمنفصلات

هذا حق نعم المتصلات المطلقة
أصح التي اكتفي فيها بمجرد
الحكم بالاتصال من غير أن
يتعرض لعلاقة تقييد أو
اثباتا يمنع كذبها عن
صادقين وعن مقدم كاذب
ونال صادق (قوله فالوجبة
الحقيقية تصدق عن صادق
وكاذب) أقول الموجبة
الحقيقية المعادية لما وجب
تركيبها من جزأين يختص
صدقها وكذبها بما وجب
أن يكون تركيبها من قضية
ومن نقيضها أو مساوي
نقيضها كقولنا هذا العدد
أما زوج وأما لا زوج وقولنا
هذا العدد أمار زوج وأما فرد
والممانعة الجمع العنادية لما
وجب تركيبها من جزأين
يختص صدقهما فقط وجب
أن يكون تركيبها من
قضية ومما هو أحص من
نقيضها كقولنا هذا الشيء
أما شجر وأما شجر فكل
واحد من الشجر والشجر
أحص من نقيض الآخر
والممانعة انطوائيا لعنادية لما
وجب تركيبها من جزأين
يختص كذبها فقط وجب
أن يكون تركيبها من قضية
ومما هو أعم من نقيضها
كقولنا هذا الشيء إما شجر
وإما لا شجر فإن كلامه
أعم من نقيض الآخر هذا
إذا أخذنا بالعنى الإحص
وأما إذا اعتبرنا بالمعنى الإعم
فصدق كل واحد منهما ماما
مرو عما يتركب منه الحقيقة

(أقول) صدق الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الامر وعدمها بالصدق
جزأيا وكذبها فان طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والافه هي كاذبة كيف كان جزأيا أها تم اذا نسبنا
جزأيا الى نفس الامر حصلت أربعة أقسام لانها إما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو يكون مقدم صادق
والثالث كاذبا أو بالعكس فالتبين ان كلامنا من الشرطيات من أي هذه الأقسام تتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة
تتركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد يجراف فهو جراد
وعن مجهول الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يجراف يدع عن مقدم كاذب ونال صادق كقولنا
ان كان زيد جارا كان حيوانا دون عكسه أي لا تتركب من مقدم صادق ونال كاذب لا ممتنع أن يستلزم
الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم
يستلزم كذب المزوم واما صدق الكاذب فلان المزوم فيها صادق وصدق المزوم مستلزم صدق اللازم
لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب ونال صادق وعندهم ان كل متصلة موجبة تنعكس موجبة
جزئية فصدق تركيبها من مقدم صادق ونال كاذب لانا نقول ذلك في السكينة لاني الجزئية فان قلت لما اعتبر في
جزئ أي المتصلة الجمل بالصدق والكذب زاد الأقسام على الأربعة فنقول تلك الأقسام عند نسبتها الى نفس الامر
هي داخلية فيها والموجبة الكاذبة تتركب عن الأقسام الأربعة لان الحكم بالزوم بين المقدم والتالي
اذا لم يكن مطابقا للواقع جاز أن يكونا كاذبين كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان العالم قديما وان يكون
المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا ان كان الخلاء موجودا فلا انسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالخلاء موجود وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المتصلة
ازومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان وافق أحدهما الآخر
بالضرورة وفي الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجوارح ناطقة فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الأقسام
الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين أو كان التالي كاذبا والمقدم صادقا فكذبها طاهرا لان الكاذب
لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتالي صادقا فكذلك لا اعتبار بصدق الطرفين فيها واما اذا كانت اتفاقية بمجرد
صدق التالي يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب ونال صادق وكذبها عن القسمين الباقيين وهما بحث
وهو أن الاتفاقية لا يكتفي فيها بصدق الطرفين أو بصدق التالي بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن
صادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضي اللازم بينهما قال (والمتصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب
وتكذب عن صادقين وكاذبين وممانعة الجميع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وممانعة
المتصلة تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة
وتكذب عما تصدق عنه الموجبة)

(أقول) الأقسام في المتصلة ثلاثة لما ستعرف أن المقدم فيها الاعتراض من التالي بحسب الطبع فطرافها
إما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا فالوجبة الحقيقية تصدق عن صادق
وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزأيا وعدم ارتفاعها فلا بد أن يكون أحدهما صادقا والآخر
كاذبا كقولنا ما أن يكون هذا العدد زوجا وألا زوجا وتكذب عن صادقين لاجتماعهما حينئذ في الصدق
كقولنا ما أن يكون الأربعة زوجا أو متساوية بمساو بين وتكذب عن كاذبين أيضا لارتفاعها ما كقولنا
إما أن يكون الثلاثة زوجا أو متساوية بمساو بين وممانعة الجميع تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي
حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في الصدق جاز أن يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا
إما أن يكون زيد شجر أو حجر وجاز أن يكون أحدهما واقع والآخر غير واقع فيكون تركيبها عن
صادق وكاذب كقولنا ما أن يكون زيد انسانا أو حجر وتكذب عن صادقين لاجتماع جزأيا حينئذ كقولنا
إما أن يكون زيد انسانا أو ناطقا وممانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم

(قوله وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب اقتران الامور الممكنة الاجتماعية معه) أقول أراد بالاضاع الاحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة الاجتماع معه فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه أو وقوعه أو طلوع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعاه مغايرنا بامور انما اعتبر إمكان الاجتماع مع المقدم دون إمكان تلك الامور في أنفسها لان تلك الامور ربما كانت ممنوعة في نفس الامر لكنها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كما كان زيد حجرا كان جسما كان معناه ان الجسمانية لازمة للحجارة ٨١ على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حجرا يشك كونه ناهقا

مع حجرا يشك كونه ناهقا مثلما مع ان كون زيد ناهقا ليس ممكنا في نفس الامر وان كان يمكن الاجتماع مع حجرا به وقد يفسر في كتب المنطق الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم بالنتائج الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معه فاذا قلنا كما كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق أعني كون زيد ناطقا بعد وضعها من أوضاع المقدم حاصل من أمر ممكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشرح لم يبلغنا اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت قضايا أو غيرهما تحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقارنا لهذا الشيء أو لذلک الشيء أو لغيرهما وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور كان ضرب زيد عمرا يصير مبدأ

ارتفاع جزأها فاجتماعها - ما في الوجود فيكون تركيها عن صادقين كقولنا ما أن يكون زيد لا حجرا أولا لا حجرا ولا أن يكون أحدهما واقعا دون الآخر فيكون تركيها عن صادق وكاذب كقولنا ما أن يكون زيد لا حجرا أولا انسانا وتكذب عن كاذبين لارتفاع جزأها حيث شد كقولنا اما أن يكون زيد لا انسانا أولا ناطقا هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة ولما سواها فهي تصدق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات لان صدق الايجاب يقتضي كذب السلب لا العكس * قال (وكافية الشرطية الموجبة أن يكون التالي لازما ومعاين للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها مع الجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والخصوصية أن يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكافية في المتصلة كما وهما موافقي وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكافية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون والسالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبداخل حرف السالبة - في سور الايجاب الكلي والمهمة باطلاق اللفظ لو وان واذا في المتصلة واما وفي المنفصلة) * (أقول) كما ان القضية الحملية تنقسم الى محصور ومهملة ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة الى بها وكما أن كلية الحملية ليست بحسب كلية الموضوع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم كذلك كلية الشرطية ليست لاجل أن مقدمها وتاليها كلي فان قولنا كما كان زيد يد يكتب فهو يحرك يده كلية - مع أن مقدمها وتاليها شخصيان بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال فالشرطية انما تكون كلية اذا كان التالي لازما للمقدم أي في المتصلة الزمنية ومعاين له أي في المنفصلة العنادية في جميع الأزمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور الممكنة الاجتماع معه فاذا قلنا كما كان زيد انسانا كان حيوانا أرذناه ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الأزمان ولاننا تقتصر على ذلك القدر بل زيد مع ذلك أن الزوم متحقق على جميع الاحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائما أو قاعا أو كون الشمس طاعة أو كون الحجارة ناهقا الى غير ذلك مما لا ينهاى وانما اعتبر في الاوضاع أن تكون ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع مطلقا سواء كانت ممكنة الاجتماع أو لا تكون لم تصدق شرطية كلية أما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يلزم معه التالي للمقدم كعدم التالي أو عدم لزوم التالي فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والالسان للمقدم على هذا الوضع مستلزم للقبضين وانه حال فعلي بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الفروض وهو مفهوم ال - كلية على ذلك التقدير وأما في الانفصال فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالي المقدم معه كصدق

(١١ - قطب) لضاربة زيد ومضروبية عمرو وهو وصفان متباينان للضرب فالأوضاع هي الحالات الحاصلة للمقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فبذلك يندفع ما قبل من ان كون زيد دائما أو قاعا أو كون الشمس طالعة أو الحجارة ناهقا ليست أوضاعا حاصلة عن أمور ممكنة الاجتماع مع المقدم بل هي أمور موافقة الوجود للمقدم فالنتيجة الصحيحة هي النتيجة الكلية (قوله فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي) أقول الاظهر في العبارة أن يقال المقدم على شيء من هذين الوصفين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع عدم التالي معه فلا يلزم التالي حيث شد ذلك كان عدم التالي لازما وهو هو والوا على تقدير عدمه - وم التالي فظاهر

الطرفين فان التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقبض التالى معاندا للمقدم فلو كان المقدم معاندا
 للتالى على هذا الوضع لزم معاندة الشئ للناقضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يعاند التالى المقدم فلا يصدق
 ان التالى معاندا للمقدم على سائر الاوضاع وانما يخص هذا التفسير بالمتصلة للزمنية والمنفصلة العنادية
 لان الاوضاع المعتمدة في الاتفاقية ايست هي من الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع الكائنة
 بحسب نفس الامر لانه لو لا ذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة فوجب صدق التالى على
 تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالى مع المقدم والالكان بينهما - لازمة والتالى ليس متحققا على
 تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالى
 صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالى صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة
 الاجتماع مع المقدم فلا تصدق الكلية الاتفاقية واذا عرفت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة والمنفصلة
 ليست بجزئية المقدم والتالى بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في
 بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذ كان هذا الشئ حيوانا كان
 انسانا فان الحكم بالزوم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون
 اما ان يكون هذا الشئ ثامبا او جادا فان العناديين - انما يكون على وضع كونه من المنصرين
 واما خصوصية الشرطية فبمعين بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئني اليوم كرمتك واما اهمالها
 فيها مال الازمان والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة الافراد في الجملة فكما ان الحكم
 فيها ان كان على فرد معين فهو مخصوص وان لم يكن فان بين كمية الحكم بانه على كل الافراد وعلى بعضها فهي
 المحصورة والانتهى المهمة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على وضع معين فهي
 المحصورة والا فان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهولة وسور الموجهة
 الكلية في المتصلة كما هو مهم او متى كقولنا كما هو مهم او متى كانت الشمس طالعة فانهارم و جود في
 المنفصلة دائما كقولنا دائما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهارم و جود او سورا السالبة الكلية
 فيها ليس البتة انه في المتصلة فكذلك لئلا ليس البتة لئلا كان الشمس طالعة فالا لـ موجود او ما في المنفصلة
 فكذلك لئلا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهارم و جود او سورا السالبة الكلية
 فيها ما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة كالنهارم و جود او قد يكون اما ان يكون الشمس
 طالعة او يكون الليل موجود او سورا السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كان الشمس
 طالعة كان الليل موجود او قد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهارم و جود او باذخال
 حرف السلب على سور والايجاب الكلي كليس كما وليس مهم او ليس متى في المتصلة و ليس دائما في المنفصلة
 لانا اذا قلنا كما كان كذا كان كذا كان مفهومه الايجاب الكلي فاذا قلنا ليس كما يكون معناه رفع الايجاب
 الكلي لاحالة واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق السلب الجزئي على ما حققته فيما سبق وهكذا في البسواقي
 واطلاق لفظة لو وان واذا في الاتصال واما وفي الانفصال للاهمال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهارم
 موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهارم و جود

(قوله لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما حالية) أقول نذكرت ان الحلية تتركب من المفردات او ما هو في حكم المفردات وان الشرطية تتركب من قضيتين فادنى ما يتصور من تركيب الشرطية تركيبها من حليتين واذ تتركبت من غير الحليات فلا بد ان تعمل بالاستحالة الى الحليات المتصلة الى المفردات اذ لو لم تعمل اجزاء الشرطية الى الحليات لزم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالجملة اما جزءا شرطية او جزءا جزئيا وهكذا الى ان ينتهي

● (والشرطية قد تتركب عن حليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حلية ومتصلة وعن حلية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحد من هذه الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين لا متباين مقدمهما عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يميز عن تاليها بالوضع فقط فادسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك) ●

(أقول) لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما حلية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حليتين او متصلتين او منفصلتين او من حلية او متصلة او حلية ومنفصلة او متصلة لا تتركب على هذين

الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة ينقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متعين
 تابعه بحسب الطبع أي بحسب المفهوم فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها اللازم ويحتمل أن
 يكون الشيء ملزوما لا آخر ولا يكون لازماله فالقدم في المتصلة متعين لان يكون مقدما والتالي متعين لان يكون
 تابعا بخلاف المتصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند والمعاذ لا بد ان يكون معاندا أيضا لان
 عند أحد الشئين لا آخر في قوة عند الآخر أي ما عند كل واحد من جزأيه عند الآخر حال واحد وقوة وانما
 عرض لاحدهما ان يكون مقدما ولا آخر ان يكون تابعا بحسب الوضع لا الطبع ففرق بين المتصلة المركبة من
 الجلية والمتصلة والمقدمة فيها الجلية وبينها والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة من الجلية والمتصلة ففرق بينهما اذا
 كان المقدم فيها الجلية أو المتصلة وكذلك في المركبة من الجلية والمتصلة ومن المتصلة والمتصلة فلاحزم انقسمت
 الاقسام الثلاثة في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فاقسام المتصلات تسعة واقسام المتصلات ستة اما
 أمثلة لمتصلات فالاول من جلية - بين كقولك كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا
 كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلهما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثالث من منفصلين كقولنا كلما
 كان دائما ما ان يكون هذا العدد زجا أو فردا دائما ما ان يكون منقسما بـ ٥ او بين أو غير منقسم والرابع
 من جلية ومتصلة والمقدمة فيها الجلية كقولنا ان كان طلوع الشمس على لوه جود النهار فكلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود والخاص عكسه كقولنا كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع
 الشمس ملزوم لوجود النهار والسادس من جلية ومنفصلة والمقدم فيها الجلية كقولنا ان كان هذا العدد دافهو
 امار زج أو فردا والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا امار زج أو فردا كان هذا عدد او ثامن من
 متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود دائما ما ان تكون الشمس
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس ذلك كقولنا ان كان دائما ما ان يكون الشمس طالعة
 واما أن لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أمثلة لمتصلات فالاول
 من جلية كقولنا ما ان يكون العدد زج أو فردا والثاني من متصلتين كقولنا ما ان يكون ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا والثالث من
 منفصلتين كقولنا ما ان يكون هذا العدد زج أو فردا واما أن يكون هذا العدد لا زج أو لا فردا والرابع
 من جلية ومتصلة كقولنا ما ان لا يكون طلوع الشمس على لوه جود النهار واما أن يكون كلما كانت الشمس
 طالعة كان النهار موجودا والخامس من جلية ومنفصلة كقولنا ما ان يكون هذا الشيء ليس عددا
 واما ان يكون امار زج أو فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا ما ان يكون كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود واما أن يكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا * قال

(الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوده بأنه اختلاف
 قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة) *

(أقول) لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في لواحقها وأحكامها وابتدأ منها بالتناقض لتوقف
 معرفة غيره من الاحكام عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما
 وكذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بانسان فانهم مختلفان بالاجاب والسلب اختلافا يقتضي
 لذاته أن تكون الاولى صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون
 بين مفردين كالسماء والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمر وبلا سناد شيء الى عمر و
 فقوله قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين اما بالاجاب والسلب واما بغيرهما كاحتمالهما بأن
 تكون احدهما جلية والاخرى شريطة أو متصلة أو منفصلة أو معدولة ومحصورة لقوله بالاجاب والسلب
 يخرج الاختلاف بغير الاجاب والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي أن يكون

(قوله وهو اختلاف قضيتين)
 أقول فان قلت التناقض
 قد يجري في المفردات
 وأطراف القضايا كما في
 مباحث النسب الاربع من
 نقضي المتساويين وغيرهما
 وكسبائي في عكس النقض
 فلا يصح تخصيصه بالقضايا
 قلت المقصود ههنا تنقض
 القضايا لان الكلام في
 أحكامها وأما تناقض
 المفردات الواقعة في أطراف
 القضايا فيعرف بالمقابلة
 فلا حاجة الى ادراجها في
 تعريف التناقض ههنا

التناقض) أقول يعني لابد منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الموجبة ومن اختلاف الكميات في القضايا المحصورة كما سيأتي (قوله) فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط (الح) أقول قبل تخصيص بعض الوحدات بالاندرج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندرج تحت وحدة المحمول فتحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المندرجة في وحدة الموضوع في أصل القضية مندرجة في وحدة المحمول لا يبرور ذلك الموضوع مجعولا في العكس وصارت الوحدات المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع لاصبرورة ذلك المحمول موضوعا فالصواب أن يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدة الموضوع والمحمول مطلقا من غير تعيين وهذا حق الا أن النحصر كأنه راعى ما هو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب وأولى كالأجني

احداهما صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمشرك فانهم قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقتان فقيده قوله بحيث يقتضي ليعرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما ان يكون مقتضا لذاته وصورته واما ان لا يكون كذلك بل بواسطة أو بخصوص المادة أما الواسطة فيمكن ايجاب قضية وسلب لازمهما المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فيمكن في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيون وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالايجاب والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونها كائنين أو جزئيين بل بخصوص المادة والا لزم ذلك في كل كائنين أو جزئيين مختلفين بالايجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كائنان مختلفان ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قوله بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالايجاب والسلب وليس احدهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالايجاب والسلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك قال (ولا يفتحق التناقض في الموضوعين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكميتين لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول ولابد في الموجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان) (أقول) القضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب اما بخصوصات أو محصورات لان المهمة لكونها في قوة الجزئية من المحصورات في الحقيقة فان كانتا بخصوصيتين فالمتناقض لا يفتحق بينهما الا بدتحقق ثمان وحدات فلا ولي وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيهما لم يتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمر وليس بقائم الثانية وحدة المحمول فانه لا تناقض عنه - داختلفت المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك اثناثة وحدة الشرط لعدم التناقض عنه - داختلف الشرط كقولنا الجسم مفروق للبصر أي بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفروق للبصر أي بشرط كونه أسود الرابطة وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس بأسود أي كله الخامسة وحدة الزمان اذ لا تناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم أي ليس لا وزيد ليس بنائم أي نهار السادسة وحدة المكان لعدم التناقض عنه - داختلف المكان كقولنا زيد جالس أي في الدار وزيد ليس بجالس أي في السوق السابعة وحدة الاضافة فانه اذا اختلف الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد أب أي لعمر وزيد ليس بأب أي لهكم الثامنة وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كانت في احدى القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم يتناقضا كقولنا الجرفي المدن - كمرأي بالقوة والجرفي المدن ليس بمسكر أي بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها القدماء، لتحقق التناقض ووردها المتأخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما اندرج وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مفروق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه أبيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفروق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه أسود فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندرج وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجي أسود بعض الزنجي وقولنا

عن الشارح (قوله اعلم أولاً أن نقيض كل شيء رفعه) أقول فيه مناقشة لأن الساب شيء ونقيضه الإيجاب وليس الإيجاب رفع السلب وإن كان مستلزماً له بل السلب رفع الإيجاب فالأولى أن يقال رفع كل شيء نقيضه إلا أن يرد بالرفع ماهو أعم من الرفع حقيقة وما هو مساو له بالنقيض ماهو أعم من النقيض حقيقة وما يساويه فيظهر حينئذ صدق قوله نقيض كل شيء رفعه (قوله نقيض الضرورة المطلقة الممكنة العامة) أقول الامكان العام وإن كان نقيضاً حقيقياً للضرورة الذاتية بناء على ما مر من أن الامكان العام سلب الضرورة الذاتية من الجانب المخالف للحكم لكن من حيث اعتبار الكميات تكون ٨٦ الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورة فإن نقيض الوجبة السلبية هو رفعها على ما ذكر

المطالعة أء- في التي حكم فيها بشبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض احبيان وصف الموضوع
ومثالها (مانر) *

(أقول) اعلم أولاً أن نقيض كل شيء رفعه - وهذا القدر كاف في أخذ النقيض لقضية قضية حتى إن كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فإذا قلنا كل إنسان حيوان بالضرورة فنقيضها أنه ليس كذلك وكذلك في سائر القضايا لكن إذا رفع القضية فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم يحصل معين عند العقل من القضايا المعتمدة برتور بحال يمكن رفعها قضية لها مفهوم يحصل عند العقل من القضايا - لـ يكون لرفعها لازم مساو له مفهوم يحصل عند العقل من القضايا فأخذ ذلك اللازم المساوي فأطلق اسم النقيض عليه تجوز الفهم - لـ انقائض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وإنما حصلت تلك المفهومات ولم يكنف بالرفع الإجمالي في أخذ النقيض

ليسهل استعمالها في الاحكام فلمراد بالنعيقض في هذا الفصل أحد الأمرين إما بنفس النعيقض أو لازمه المساوي وإذا عرفت هذا فنقول بنعيقض الضرورة المطلقة الممكنة العامة لان الامكان العام هو سلب الضرر ورفع

الجانِبُ الحِافِ لِحَدِّهِمْ وَلَا خِصَامَ فِي أَنْ أَبْنَاءَ الصُّرُورِ فِي الْجَانِبِ الْحِافِ وَسَلَامٌ إِلَى ذَلِكَ الْجَانِبِ عَمَّا يَتَنَاقَضَانِ
فَضُرُورَةُ الْإِيجَابِ نَقِضُهَا سَلْبُ ضُرُورَةِ الْإِيجَابِ وَسَلْبُ ضُرُورَةِ الْإِيجَابِ هُوَ بَعْنُهُ امْكَانُ عَالَمٍ سَابِ
ضُرُورَةِ الْإِيجَابِ نَقِضُهَا سَلْبُ ضُرُورَةِ الْإِيجَابِ هُوَ بَعْنُهُ امْكَانُ عَالَمٍ هُوَ كَذَلِكَ امْكَانُ الْإِيجَابِ نَقِضُهُ

سأب إمكان الإيجاب أى سأب سأل ضر ورة السأل الذى هو بعينه ضر ورة السأل وإمكان السأل نقيضه
سأب إمكان السأل أى سأل سأل ضر ورة الإيجاب الذى هو بعينه ضر ورة الإيجاب ونقيض الدائمة المطالقة

المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الایجاب في البعض وبالعكس أي الایجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وانما قال ينافيه بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الایجاب لا يناقض دوام السلب بل لان مقتضى دوام السلب يقتضي دوام السلب بانه لا يخلو الاصل عنه اذ لا يمكن ان يخلو الاصل عنه

دوام الایجاب یناقض مرفع دوام الایجاب و اذا ارتفع دوام الایجاب فاما أن يدوم السلب أو یحقق السلب فی

بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم جزا وهكذا البيان في أن تقيض المطلقة العامة الداعمة المطلقة فانه اذا لم يكن الایجاب في الجملة يلزم السلب دائما واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الایجاب

دائما وبص المسروطة العامة الحسية المعلمة وهي التي يحكم بها سلب الضرر وبحسب الوصف على الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنونا وذلك لان نسبتها الى المسروطة العامة كنسمة المهكمة العامة الى الضرر وبه المطابقة وكان الضرر به بحسب الذات تناقض

سباب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تتناقض - سباب الضرورة بحسب الوصف
وتنقيض العرفية العامة لجمعية المطلقة وهي التي يحكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل في بعض أوقان وصف

الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجذب يعمل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنونا ونسبته إلى
 الحينية الممكنة) أقول هذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتج إليها العرفية

بصورة قاضية الضرورية الدائرية وبعضها اعى المحكمة العامة كتابها من البسائط المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة ليس ببعضها من القضايا المشهورة وكذا انقبضت العرفية العامة ونسبة الجينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة في أنقاض المشروطة حقيقة كحساب الجوه ونسبة الجنية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى العامة

حقيقيا كما عرفت (قوله)
 علمت ان نقيض الوجودية
 اللاحقة اما الدائمة المخالفة
 أو الدائمة الموافقة) أقول
 ولما تحققت أن الوجودية
 اللاحقة ضرورة مركبة من
 مطلقة عامة وموافقة لاصل
 القضية في الكيف وبم كنه
 عامة مخالفة وان نقيض
 المطلقة العامة الموافقة
 الدائمة المخالفة ونقيض
 الممكنة المخالفة ضرورة
 الموافقة نقيض الوجودية
 اللاحقة ضرورة اما الدائمة
 المخالفة أو الضرورية
 الموافقة وعلى هذا فنقيض
 المشروطة الخاصة اما الحدية
 الممكنة المخالفة والدائمة
 الموافقة ونقيض العرفية
 الخاصة اما الحدية المطلقة
 المخالفة أو الدائمة الموافقة
 ونقيض الوقتية اما الممكنة
 الوقتية وهي ما سلب فيها
 الضرورة لوقتية ولا بد أن
 تكون مخالفة للأصل في
 الكيف واما الدائمة الموافقة
 ونقيض المنتشرة اما الممكنة
 الدائمة وهي التي حكم فيها
 بسلب الضرورة المنتشرة
 وتكون مخالفة للأصل
 واما الدائمة الموافقة ونقيض
 الممكنة الخاصة اما الضرورية
 المخالفة أو الضرورية الموافقة
 فصل ههنا قضيتان بسيطتان
 هما نقيض الجزأين الأولين
 من الوقتية والمنتشرة أعني
 الوقتية المطلقة والمنتشرة
 المطلقة وليس شيء من هذه

العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسبها كذلك الدوام
 بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسبه * قال
 * (وأمَّا المركبات فان كانت كلية فنقيضها أحد ونقيض جزأها وذلك جلي بعد الاطاحة بمقتضى المركبات
 ونقائص البسائط فانك اذا تحققت أن الوجودية اللاحقة مركبة من عامتين احدهما موجبة
 والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت أن نقيضها اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة) *
 (أقول) القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع
 اكرر رفع ذلك المجموع انما يكون برفع أحد جزأيه لاعلى التعمين فان جزأيه اذا تحققتا تحقق المجموع ورفع
 أحد الجزأين هو أحد نقيض الجزأين لاعلى التعمين فيكون لازما مساو بالنقيض المركبة وهو المفهوم المردد
 بين نقيض الجزأين لان أحد النقيضين مفهوم مرددين هو يقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض
 وبالحقيقة هي منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض الجزأين فيكون طريق أخذ نقيض المركبة أن تحلل الى
 بسائطها او تؤخذ لكل منها نقيض وتركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه متى
 صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزأه وسمى صدق الجزأين كذب نقيضها فافتح كذب
 المنفصلة المانعة الخلو كذب جزأيه وسمى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل فلا بد أن يكذب
 أحد جزأيه وسمى كذب أحد جزأيه صدق نقيضه فتصدق المنفصلة لصدق أحد جزأيه وذلك أي طريق أخذ
 نقيض المركبة جلي بعد الاطاحة بمقتضى المركبات ونقائص البسائط فانك اذا تحققت أن الوجودية اللاحقة
 مركبة من عامتين اولاهما موافقة للأصل في الكيف واخرها مخالفة له في الكيف وتحققت
 أن نقيض المخالفة العامة الموافقة الدائمة المخالفة نقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة علمت أن نقيض
 الوجودية اللاحقة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما يكون
 نقيضه انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما وبعض الانسان ضاحك دائما فقولنا ليس
 كذلك هو رفع المجموع ونقيضه الصريح وقولنا بل اما كذا واما كذا المنفصلة لمساوية للنقيض وعلى هذا
 القياس في سائر المركبات * قال
 * (وان كانت جزئية فلا يكتفي في نقيضها ما ذكرنا لانه يكذب بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب كل واحد
 من نقيض جزأيه بل الحق في نقيضها أن يرددين نقيض الجزأين لكل واحد واحد أي كل واحد واحد
 لا يخلو عن نقيضها فيقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما) *
 (أقول) ما مر كان حكم المركبات السكينة واما المركبات الجزئية فلا يكتفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم
 المردد بين نقيض الجزأين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فان من الخائز أن يكون
 المحمول تابعا دائما لبعض افراد الموضوع ومساويا دائما لجميع الافراد الباقية فتكذب الجزئية اللاحقة لان
 مفهومها أن بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له المحمول تارة وسلب عنه أخرى ولا فرد من افراد
 الموضوع في تلك المادة كذلك ويكذب أيضا كل واحد من نقيض جزأها أي كائنين أما السكينة الموجبة
 فلدوام سلب المحمول عن بعض الافراد أو السكينة السالبة فلدوام ايجاب المحمول لبعض الافراد كقولنا بعض
 الجسم حيوان لادائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما ومساو لبعض افراد الباقية دائما فانك
 الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائما ولا تسمى من الجسم بحيوان دائما بل الحق في نقيضها أن
 يرددين نقيض الجزأين لكل واحد واحد لانا اذا قلنا بعض (ج) لادائما كل معناه ان بعض (ج) بحيث
 يثبت له (ب) في وقت ولا يثبت له (ب) في وقت آخر فنقيضه انه ليس كذلك وادالم يكن بعض افراد (ج)
 بحيث يكون (ب) في وقت ولا يكون (ب) في وقت آخر فيكون كل واحد واحد من افراد (ج) اما (ب)
 دائما أو ليس (ب) دائما وهو الترددين نقيض الجزأين لكل واحد واحد أي كل واحد واحد لا يخلو عن

الاربع من القضايا المشهورة ثبتت تضاداً بديهياً غير مشهور - هذه الاربع والجمعية الممكنة والجمعية المطلقة (قوله العكس المستوي)
أقول كما ان العكس المستوي يطلق على المعنى المصدري المذكور وهو تبديل الجزء الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول الخ كذلك يطلق
على القضية الحاصلة بالتبديل فيقال مثلاً عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فثبتت من العكس بالمعنى الاول دون الثاني ويعرف العكس
بالمعنى الثاني بانها اخص قضية لازمة ٨٨ للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في اثبات العكس من امرين

أحدهما ان هذه القضية
لازمة للاصل وذلك بالبرهان
المنطقي على المصادق
والثاني أن ما هو اخص من
تلك القضية ليست لازمة لذلك
الاصل ويظهر ذلك بالتخلف
في بعض الصور والضابط في
السؤال بان السالبة الجزئية
لا تنعكس الا في الخاصتين
فانهم ما ينكسان عرفة خاصة
وأما السالبة الكلية فان لم
يصدق عليها الدوام الوصفي
اعني العرفي العام فلا تنعكس
أصل وهي السوالب السبع
المذكورة وان صدق عليها
الدوام الوصفي فان صدق
عليها الدوام الذاتي أيضاً
انعكست كلية الى الدوام
الذاتي والانعكست كلية
الى الدوام الوصفي ان لم تكن
مقيدة بالدوام وان كانت
مقيدة انعكست كلية الى
الدوام الوصفي مع قيد
الادوام في البعض واذا
قلنا انه اذا صدق الاصل
صدق العكس معه والا
صدق نقيضه معه أردنا أنه
يجب صدق العكس مع
صدق الاصل والا لم يكن
صدق نقيضه معه بلزم منه

نقيضهما يقال في تلك المادة كل جسم اما حيوان دائماً وليس يحوي دائماً ويشتمل على ثلاثة مفهومات
لان كل واحد واحد من اقتراد الموضوع لا يتحد لواحد ان ثبت له المحول دائماً ولا يثبت له دائماً واذا لم يثبت له
فلا يتحد لواحد ان يكون مساوياً لكل واحد دائماً ومساوياً لبعض دائماً ثابتاً لبعض دائماً فالجزء الثاني
مشتمل على مفهومين فلو ركبت منفصلة ما نعة الخ لولم هذه المفهومات الثلاث اكانت مساوية أيضاً لنقيضها
كقولنا اما كل (ج ب) دائماً ولا شيء من (ج ب) دائماً أو بعض (ج ب) دائماً أو بعض (ج ب) دائماً أو بعض (ج ب) دائماً
دائماً فهو طريقان في أخذ النقيض فان قلت كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك
المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو رفع أحد الجزئين أي أحد نقيض الجزئين الذي هو المفهوم المردد
فكما يكفي في نقيض الكلية فليكن في نقيض الجزئية والافا الفرق قلت مفهوم الكلية المركبة هو بعينه
مفهوم الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب فاذا أخذ نقيضهما يكون أحد نقيضيهما مساوياً بالنقيضيهما
وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين إيجاباً وسلباً لان موضوع الإيجاب في المركبة
الكليتين بعينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة لا يجب أن يكون موضوع الجزئية السالبة
لجواز تغيرها - هـ - بل مفهوم الجزئيتين أهم من مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صدقت الجزئيتان المختلفتان
بالإيجاب والسلب مع اتحاد الموضوع صدقت الجزئيتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مطلقاً بدون العكس
فيكون أحد نقيضيهما أخص من نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص فلا
يكون مساوياً بالنقيضيهما ولهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية مع إحدى الكليتين على الكذب فان إحدى
الكليتين لما كانت أخص من نقيض المركبة الجزئية والاخص يجوز أن يكذب بدون الأعم فربما
يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا تصدق إحدى الكليتين وحدها فيجتمعا على الكذب كما في المثال
المضروب فان قولنا بعض الجسم حيوان دائماً كاذب فيصدق نقيضه مع كذب إحدى الكليتين الأخص
من نقيضه * قال

* (وأما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع والخالفة في الكيف وبالعكس) *
(أقول) أما الشرطيات فنقيض الكلية منها الجزئية الخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس أي في
الاتصال والانفصال والنوع أي في الازوم والعدا والافتاق وبالعكس فنقيض الموجبة الكلية للزمومية
السالبة الجزئية للزمومية والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا
في بواقي الشرطيات فاذا قلنا كلما كان (اب فجد) ازومية كان نقيضه ليس كلما كان (اب فجد) ازومية
واذا قلنا دائماً ما أن يكون (اب) أو (جد) حقيقة فنقيضه ليس دائماً ما أن يكون (اب أو جد) حقيقة وعلى
هذا القياس * قال

* (البحث الثامن في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثابتاً والثاني اولاً مع بقائه
الصدق والكيف بحالهما) *

(أقول) من أحكام القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثابتاً والثاني اولاً مع بقائه

امكان المحال وهو محال فان قيل جاز أن يكون المحال لازماً لمجموع الاصل ونقيض العكس لاهية التركيب ولا خصوصية شيء أولاً
منهما فلا يلزم استحالة النقيض ألا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع النقيضين وليس شيء منهما محالاً قلنا المراد اجتماع
اجتماع نقيض العكس مع الاصل وذلك حاصل لاستلزامه المحال وجاز مع ذلك أن يكون نقيض العكس أمراً ممكنًا في نفسه ولكنه مستحيل
الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطلوب والضابط في الوجبات على ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الاطلاق المحال
الممكنان فحاله غير معلوم وما صدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة قوله

أولاً مع بقاء الصدق والكذب معاً لهما كما إذا أردنا عكس قولنا كل انسان حيوان يذللنا جزأه وقلنا بعض
الحيوان انسان أو عكس قولنا لا شيء من الانسان يحمر قلنا لا شيء من الحمر بانسان فالمراد بالجزء الاول والثاني
الجزء أن في الذ كر لافي الحقيقة فإن الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول
فالعكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً ووصف المحمول موضوعاً بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل
ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في جزأه في الذكر أي في الوصف والعنواني ووصف المحمول لافي
الجزأين الحقيقيين لا يقال فعلى هذا يلزم أن يكون للمنفصلة عكس لان جزأيه مميزان في الذكر والوضع
وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبديل أحدهما بالآخر يكون عكسها الصدق التعريف عليه ولكنها
صرحوا بأنهم لا عكس لها لانها تقول لانسلم أن المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا ما أن يكون العدد زوجاً
أو فرداً الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا ما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً الحكم على
فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك أن المفهوم من معاندة هذا ذلك غير المفهوم من معاندة ذلك هذا
فيكون للمنفصلة أيضاً عكس مغايراتها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبر وقد فكاهم ما عنوا بقولهم
لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال جهل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً لا تبديل الموضوع
بالمحمول كما ذكر بعضهم ليشمل عكس الجليات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق أن العكس والاصل
يكونان صادقين في الواقع بل المراد أن الأصل ل يكون بحيث لو فرض صدقه ازم صدق العكس وانما اعتبر
اللزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم بدون صدق اللزوم ولم يعتبر بقاء
الكذب اذالم يلزم من كذب اللزوم كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان كذب مع صدق عكسه وهو
قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكذب أن الأصل لو كان موجبا كان العكس أيضاً موجباً وان
كان سالماً بانسابها وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة
لازمة الاموافقة لها في الكذب * قال

*(أما السوال فان كانت كلية فتسبع منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة
لا تنعكس لامتناع العكس في أحصائها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بخسف وقت
التربيع لا دائماً وكذب قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لان كل منخسف
فهو قمر بالضرورة واذالم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لا ننعكس الاخص لان لازم
الاعم لازم الاخص ضرورة)*

(أقول) قد خرجت العادة بتقديم عكس السوال لان منها ما تنعكس كلية والسلكي وان كان سلباً يكون أشرف
من الجزئي وان كان ايجاباً لانه أخص وفي العلوم وأضبط فالسوال بالكلية واما جزئية فان كانت كلية فتسبع
منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لان أحصائها وهي الوقتية لا تنعكس
ومنى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم أما أن الوقتية لا تنعكس فلصدق قولنا لا شيء من القمر بخسف
بالضرورة وقت التريبع لا دائماً مع كذب قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو أعم
الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة وأما انه اذ لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فلانه لو انعكس الاعم
لا تنعكس الاخص لان العكس لازم الاعم والاخص لازم الاخص ولازم الاخص لازم واعلم ان معنى انعكاس
القضية انه يلزمها العكس ازوما كلياً فلا يبين ذلك صدق العكس معها في مادة واحدة بل تحتاج الى برهان
يطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس ازوما كلياً فيتمضح ذلك بالخلف في مادة
واحدة فانه لو ازمها ازوما كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فانه اذا كفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة
فان انعكاس * قال

أما الضرورية والدائمة المطلقتان فينعكسان دائماً كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من

كلها أو جزئياً وهي خمس
فضاياً وان صدق عليه العلوم
الوصفي فان لم يكن مقيداً
بالادوام انعكس موجبة
جزئية حينية مطلقة وهي
أربع فضاياً وان كان مقيداً
به انعكس موجبة جزئية
حينية مطلقة لادائمه وهما
قضيتان

(ج ب) فيصدق دائماً لا شيء من (ج ب) والاف بعض (ب ج) بالاطلاق العام وهو منع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة وفي الضرورة ودائماً في الدائمة وهو محال) *
 (أقول) من السوابب السكينة الضرورية المطلقة والدائمة الماطقة وهما انهما ممكنان سالبتهما كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) وجب ان يصدق دائماً لا شيء من (ب ج) والا لا يصدق نقيضه وهو بعض (ب ج) بالاطلاق العام وينضم الى الاصل هكذا بعض (ب ج) بالاطلاق ولا شيء من (ج ب) بالضرورة أو دائماً ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة وفي الضرورة وبالادوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من تركيب المقدمتين لصحته ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين أن يكون لازماً من نقيض العكس فيكون محالاً فيكون العكس حقاً لا يقال لانسلم كذب قولنا بعض (ب) ليس (ب) لجواز أن يكون الموضوع معاً وهو ما في صدق سالبه عن نفسه لانه نقول صدق السالبة اماله دم موضوعها اول وجوده مع سلب المحمول عنه لكان الاول منها متصرفاً لوجود بعض (ب) حيث فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السالب لم يكن الالعدم المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة بالضرورة كنفها وهو فاسد لجواز امكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل دون الآخر فيكون النوع الآخر محالاً بما عماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة ومع امكان ثبوت الصفة فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنًا للفرد والجار ثابتاً للفرد بالفعل دون الجار في صدق لا شيء من مركوب زيد بما راي بالضرورة ولا يصدق لا شيء من الجار بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الجار مركوب زيد بالامكان * قال * (واما الشرطية والعرفية العامتان فتعكسان عرفتة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) فدائماً لا شيء من (ب ج) مادام (ب) والاف بعض (ب ج) حين هو (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال واما الشرطية والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفتة عامة لادائمة في البعض اما العرفية العامة فليكونها لازمة للعامةتين واما الادوام في البعض فلانه لو كذب بعض (ب ج) بالاطلاق العام لصدق لا شيء من (ب ج) دائماً فيعكس الى لا شيء من (ج ب) دائماً وقد كان كل (ج ب) بالفعل هذا خاف

(أقول) السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامتان تعكسان عرفتة عامة كلية لانه متى صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) صدق دائماً لا شيء من (ب ج) مادام (ب) والاف بعض (ب ج) حين هو (ب) لانه نقيضه مع الاصل بان نقول بعض (ب ج) حين هو (ب) وبالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) فينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وأنه محال وهو ناتئ من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم ان المشروطة العامة تنعكس كنفها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي لوصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة وعلى ما سبق فيكون مفهوم السالبة المشروطة العامة منافاة لوصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته ومفهوم كسها منافاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفتة كلية مقيدة بالادوام في البعض فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) لادائماً فيصدق دائماً لا شيء من (ب ج) مادام (ب) لادائماً في البعض أي بعض (ب ج) بالفعل فان الادوام في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذا قيد البعض تكون مطلقة عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لا شيء من (ب ج) مادام (ب) فلانها لازمة للعامةتين ولازم العام لازم الخاص واما صدق الادوام في البعض فلانه لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل لصدق لا شيء من (ب ج) دائماً وتنعكس الى لا شيء من (ب ج) دائماً وقد كان يحكم الادوام الاصل كل (ج ب) بالفعل هذا خلف وانما لا تنعكسان الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب الادائما ويكذب لا شيء

من الساكن يكاتب مادام سا كذا لا دائما كذب الادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض
 الساكن ليس يكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض * قال
 * (وان كانت جزئية فالشر وطقة والعرفية الخاصة تنعكس ان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
 بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائما صدق دائما ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لا دائما لان فرض ذات
 الموضوع وهو (ج) دفع (ج) بالفعل (د ب) ايضا يحكم الادوام و ليس (د ج) مادام (ب) والالكان (د ج)
 حين هو (ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذا صدق (ج) ب) عليه وتنافيا
 فيه صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائما وهو المطلوب واما البواق فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة
 بعض الحيوان ليس بانسان وباضر ورة وليس بعض القمر يخسف وقت التريبع لا دائما مع كذب عكسها
 بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البسائط والوقية اخص من المركبات الباقية
 ومتى لم تنعكس لم ينعكس شئ من المعارف ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص *)

(أقول) قد عرفت ان السوالب السكينة سبع منها لا تنعكس وست منها تنعكس فالسوالب الجزئية لا تنعكس
 الا بالشر وطقة والعرفية الخاصة فانها لا تنعكس ان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما ليس بعض
 (ج ب) مادام (ج) لا دائما صدق دائما ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لا دائما لان فرض ذلك البعض الذي
 هو (ج) وليس (ب) مادام (ج) لا دائما (د ج) بالفعل وهو ظاهر (و د ب) يحكم الادوام (د ب) ليس (ج)
 مادام (ب) والالكان (د ج) في بعض أوقات كونه (ب) فيكون (ب) في بعض أوقات كونه (ج) لان الوصفين
 اذا تقارنا على ذات يثبت كل منهما في وقت الاستحراق قد كان (د) ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذا صدق
 (ج) و (ب) على (د) وتنافيا فيه أي متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق بعض (ب)
 ليس (ج) مادام (ب) لا دائما فانه لما صدق على (د ب) وصدق ليس (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس
 (ج) مادام (ب) وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق عليه (ج) و (ب) صدق عليه بعض (ب ج)
 بالفعل وهو لا دوام العكس في صدق العكس يحزأ به معا واما السوالب الجزئية الباقية فلا تنعكس لانها اما
 السوالب الاربع التي هي الدائمان والعامتان واما السوالب السبع المذكورة وأخص الاربع الضرورية
 وأخص السبع الوقية وشئ منه لا ينعكس أما الضرورية فله صدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
 بالضرور ومع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرور وقولنا الوقية
 فله صدق بعض القمر ليس يخسف وقت التريبع لا دائما وكذب بعض الخسف ليس بقمر بالامكان العام
 لان كل متخسف قمر بالضرور واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس
 الاخص لا يقال قد تبين ان السوالب السبع السكينة لا تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان
 السكينة اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص يلزم عدم انعكاس الاعم فكان في ذلك كفاية
 فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق آخر ليس عدم انعكاس الجزئيات وتعين الطريق ليس
 من دأب المناظرة * قال

* (وأما الموجبة كامة كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية أصلا لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع كقولنا
 كل انسان حيوان وأما في الجهة بالضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينئذ مطلقا لانه اذا صدق كل
 (ج ب) باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والان لا شئ من (ب ج)
 مادام (ب) وهو مع الاصل ينتج لا شئ من (ج ج) دائما بالضرورية والدائمة ومادام (ج) في العالمين
 هو - ومحال وأما الخاصة فتعكس حينئذ مطلقا لانه لا دوام أما الحيفية المطلقة فلكونها لازمة
 لتمامتها وأما قيد الادوام في الاصل السكينة فلا يلو كذب بعض (ب) ليس (ج) بالفعل لصدق كل
 (ب ج) دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورية او دائما كل (ج ب) مادام (ج)

ينتج كل (بج) دائماً ونضمه الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لا شيء من (ج) بالاطلاق العام ينتج
لا شيء من (بب) بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال وأما في الجزئى فيفرض الموضوع
(د) فهو ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) دائماً (فب) دائماً اللوام الباعيد واما الجسم لكن
اللازم باطل لنفيه الاصل بالادوام وأما الوقتين والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا
صدق كل (ج) باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض (بج) بالاطلاق العام والاصدق لا شيء من
(بج) دائماً وهو مع الاصل ينتج لا شيء من (ج ج) دائماً وهو محال *

(أقول) ما مر كان حكم السوالب وأما الموجبات فهي لا تنعكس في الحكم كلية سواء كانت كلية أو جزئية
لجواز ان يكون المحمول فيها أهم من الموضوع وامتناع حل الخاص على كل افراد العلم كقولنا كل انسان
حيوان وعكسه كلياً كاذب وأما في الجهة فالضرورة والداخلة والعامة تنعكس حينية مطلقة بالخلاف فانه
اذا صدق كل (ج) أو بعضه (ب) باحدى الجهات الاربع أى بالضرورة أو دائماً أو مادام (ج) وجب
أن يصدق بعض (بج) حين هو (ب) والاصدق نقيضه وهو لا شيء من (بج) مادام (ب) وهو
مع الاصل ينتج لا شيء من (ج ج) بالضرورة أو دائماً ان كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام (ج)
ان كان احدى العامتين وهو محال وليس لاحد ان يمنع استحالة بناء على جواز سالب الشيء عن نفسه عند
عدمه لان الاصل موجب فيكون (ج) موجوداً وأما الخاصة فتعكس ان حينية مطلقة لادائمه فانه اذا
صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج) أو بعضه (ب) مادام (ج) لادائمه اصدق بعض (بج)
حين هو (ب) لادائمه اما الحينية المطلقة وهي بعض (بج) حين هو (ب) فليكونها لازمة لعامتهما
وأما الادوام وهو بعض (ب) ليس (ج) بالاطلاق العام فلا يلو كذب لصدق كل (بج) دائماً
ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل (ج) دائماً وبالضرورة أو دائماً كل (ج) مادام
(ج) لينتج كل (بب) دائماً ونضمه الى الجزء الثاني الذى هو الادوام ونقول كل (بج) دائماً ولا شيء
من (ج) بالاطلاق العام لينتج لا شيء من (بب) بالاطلاق فلو صدق كل (بج) دائماً لزم صدق
كل (بب) دائماً ولا شيء من (بب) بالاطلاق وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل
كلياً واما اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا البيان لان جزأيه جزئيتان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول
على ما ستسمعه فلا بد فيه من طريق آخر وهو الافتراض بان يفرض الذات التى صدق عليها (ج) و (ب)
مادام (ج) لادائمه (د) (فدب ودج) وهو ظاهر (دد) ليس (ج) بالفعل والالكان (ج)
دائماً فيكون (ب) دائماً ناكحاً منا في الاصل انه (ب) مادام (ج) وقد كان (دب) لادائمه هذا
خلف واذ صدق عليه انه (ب) وليس (ج) بالفعل صدق بعض (ب) ليس (ج) بالفعل وهو
مفهوم لادوام العكس ولو أجرى هذا الطريق في الاصل الكلى أو اقتصر على البيان في الاصل الجزئى تم وكفى
على ما لا يخفى والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل (ج) باحدى
الجهات الخمس فبعض (بج) بالاطلاق العام والافلاشي من (بج) دائماً وهو مع الاصل
ينتج لا شيء من (ج ج) دائماً وهو محال * قال

*(وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل أو الاخص منه) *

(أقول) للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الخلاف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالاً
والافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس
وهو لا يعجزى الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يضم الجميع
والثالث طريق العكس وهو أن يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينفي الاصل فلما نبه فيما سبق على الطريقين
الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق أيضاً فلان أن تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل

أقول أي هو أخص من نقبض الأصل بنقبض الكمية لأن
 نقبضه سالبة جزئية والكمية أخص من الجزئية وهذا جازي الجبوع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس أخص من نقبض الأصل من
 حيث الجهة أيضا كما ظهر فيما إذا كان الأصل جزئيا (قوله) وأما في الدائمتين والعامة فإن نقبض عكوسها عريضة عامة (أقول
 هذا في الدائمتين والعامة فإن نقبضها العريضة العامة وأما في الخاصة فإن نقبضها العريضة العامة هي نقبض الجزء الأول
 من عكسها وانما اقتصر عليها في الخاصة لأن قيد الدوام سالبة جزئية مطلقة ٩٣ عامة لا يمكن إثباتها بطريق العكس (قوله وهي
 تنعكس إلى العريضة العامة

التي هي أخص من نقبضها)
 أقول وذلك لأن العريضة
 العامة أخص من الممكنة
 العامة التي هي نقبض
 الضرورية وأخص من
 المطلقة العامة التي هي
 نقبض الدائمة أخص من
 الحينية الممكنة والحينية
 المطلقة الدائمة ما نقبض
 الدائمتين وأخص من نقبض
 الخاصة لأن ما نقبض
 الجزئين الأولين منه ما
 فيكونان أخص من أحد
 المفهومات الثلاث التي هي
 نقبض الخاصةتين أعني
 المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة
 فتكون العريضة العامة
 أخص من أخص من نقبض
 الخاصتين (قوله) وأما في
 الوقتيتين والوجوديتين
 فلان نقبض عكوسها سالبة
 دائمة وعكسها أخص من
 نقبضها) أقول عكس
 السالبة الدائمة سالبة دائمة
 وهي أخص من الممكنة
 الوقتية التي هي نقبض الجزء
 الأول من الوقتية وأخص
 من الممكنة الدائمة التي هي

أو الأخص منه فإن الأصل إذا كان كلياً ونقبض عكسه صلب كلي انعكس النقبض كنفسه في الكم كليا وهو
 أخص من نقبض الأصل وان كان جزئياً كان مطلقة عامة انعكس نقبض عكسها إلى ما يناقضها لان نقبض
 عكسها سالبة كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها إلى نقبضها وان كان أحدى القضايا الباقية انعكس نقبض
 عكسها إلى ما هو أخص من نقبضها أما في الدائمتين والعامة فإن نقبض عكوسها سالبة عريضة
 عامت وهي تنعكس إلى العريضة العامة التي هي أخص من نقبضها وأما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقبض
 عكوسها سالبة دائمة وعكسها أخص من نقبضها مثلاً إذا صدق بعض (ج ب) بالاطلاق صدق بعض
 (ج ب) بالاطلاق والافلاشي من (ج ب) دائماً وتنعكس إلى لا شيء من (ج ب) دائماً وهو نقبض بعض
 (ج ب) بالاطلاق فيلزم اجتماع النقبضين وإذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة فبعض (ج ب) حين
 هو (ب) والافلاشي من (ج ب) مادام (ب) دائماً فلا شيء من (ج ب) مادام (ج) وهو أخص
 من نقبض بعض (ج ب) بالضرورة أعني قولنا لا شيء من (ج ب) بالامكان وعلى هذا القياس وانما يخص
 هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس السوالب به موقوف على عكوس الموجبات كما يتوقف بيان
 انعكاسها على عكوس السوالب فلما قدمها أمكنه أن يبين به عكوس الموجبات بخلاف السوالب قال
 (وأما الممكنتان فإلهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور لان انعكاس فهماء على
 انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وعلى إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل
 الأول والثالث الذين كل واحد منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل وجب الانعكاس وعدمه)*
 (أقول) قدما المنطقتين ذهبوا إلى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه أحدها الخلف لانه
 إذا صدق بعض (ج ب) بالامكان صدق بعض (ب ج) بالامكان العام والافلاشي من (ب ج) بالضرورة
 ونضم مع الأصل وقول بعض (ب ج) بالامكان ولا شيء من (ب ج) بالضرورة ينتج بعض (ج) ليس (ج)
 بالضرورة وقوانه محال وثانيتها الافتراض وهو أن يفرض ذات (ج ب د) (فد ب) بالامكان و (د ج) فبعض
 (ب ج) بالامكان وهو المطلوب وثالثها طريق العكس فإنه لو كذب بعض (ب ج) بالامكان لصدق لا شيء
 من (ب ج) بالضرورة فينعكس إلى لا شيء من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ب ج) بالامكان فيجتمع
 النقبضان وهذه الدلائل لا تتم أما الأولان فالتوقف فهماء على إنتاج الصغرى الممكنة في الشكل الأول والثالث
 وسنعرف أنها عقيمة وأما الثالث فتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين أنها لا تنعكس
 إلا دائماً فلما لم تتم هذه الدلائل ولم يظفر المصنف بدليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واعلم ناذا
 اعتبرنا الموضوع بالفعل كما هو مذهب الشيخ فظهر عدم انعكاس الممكنة لأن مفهوم الأصل أن ما هو (ج)
 بالفعل (ب) بالامكان ومفهوم العكس أن ما هو (ب) بالفعل (ج) بالامكان ويجوز أن يكون (ب) بالامكان
 وأن لا يخرج من القوة إلى الفعل أصلاً فلا يصدق العكس ومما يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية
 فإنه يصدق كل حمار مر كوب ب زيد بالامكان ويكذب بعض ما هو مر كوب ب زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل

نقبض الجزء الأول من المنتشرة فتكون أخص من الأخص وأما في الوجوديتين فهي نقبض الجزء الأول منها فتكون أخص من نقبضها
 قوله واعلم ناذا اعتبرنا الموضوع بالفعل) أقول إذا اعتبرنا اتصاف ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العام على ما هو مذهب الفارابي يلزم
 انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وانعكاس الموجهة الممكنة موجهة جزئية ممكنة عامة فتكون الممكنة منتجة في صغرى الأول والثالث
 فيلزم ويكون النقبض بالمثال المفروض من دفعه لا يصدق على مذهبه أن كل ما هو مر كوب ب زيد يفرس بالضرورة وقواذا اعتبرنا اتصافه به
 المفروض كما هو مذهب الشيخ برهه المتأخرين يجب أن لا يثبت شيء من هذه الأحكام فتوقف المصنف حينئذ في الممكنتين لا حاصل له

ما هو مركوب بزيد بالفعل فرض بالضرر ورة ولا شيء من الفرس بحمار بالضرر ورة فلا شيء مما هو مركوب
زيد بالفعل بحمار بالضرر ورة وأما إذا اعتبر بناء بالامكان كما هو مذهب الفارابي تنعكس الممكنة كنفسها لان
مفهومها أن ما هو (ج) بالامكان فهو (ب) بالامكان فما هو (ب) بالامكان (ج) بالامكان لا محالة
ويتضح لك من هذه المباحث أن انعكاس السالبة الضرورية كنفسها مستلزم لانعكاس الموجبة الممكنة
كنفسها وبالنعكس وكل ذلك بطريق العكس قال

*(وأما الشرطية فالتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض
العكس لاتنظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس صدق قولنا قد لا يكون اذا كان
هذا حيا وانافه وانسان مع كذب العكس وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيهما
بالطبع)*

(أقول) الشرطيات المتصلة اذا كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية وان
كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلف فانه لو صدق نقيض العكس لاتنظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال
اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما كان أو قد يكون اذا كان (اب فجد) وجب أن يصدق قد يكون اذا
كان (ج د فاب) والافليس البتة اذا كان (ج د فاب) ويتنظم مع الاصل هكذا قد يكون اذا كان (اب فجد)
وليس البتة اذا كان (ج د فاب) ينتج قد لا يكون اذا كان (اب فاب) وهو محال ضرر ورة صدق قولنا كلما كان
(اب فاب) وأما اذا كانت سالبة فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان (اب فجد) وجب أن يصدق فليس
البتة اذا كان (ج د فاب) والاف قد يكون اذا كان (ج د فاب) وهو مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان
(ج د فجد) هذا خلف وانما لم ينعكس الموجبة الكلية كلية لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم وامتناع
استلزامها العام للخاص كلما تقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيا وان عكسه كلما كاذب وأما السالبة الجزئية فلا
تنعكس اصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيا وانافه وانسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان
حيا وانالانه كلما كان هذا انسانا كان حيا وانافه اذا كانت المتصلة لزومية اما اذا كانت اتفاقية فان كانت
اتفاقية خاصة لم يقد عكسها لان معناها موافقة صادق صادق فكما أن هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك
يوافق ذلك هذا فلا فائدة فيه وان كانت عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس حيث
لا يكون التقدير صادقا وأما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئيهما بحسب الطبع وقد عرفت
ذلك في صدر البحث قال

*(البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين
الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقة في الصدق)*

(أقول) قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزأ أول ونقيض الجزء
الاول ثانيام مع بقاء الكيف والصدق بحالهما فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كلما ليس بحيوان
ليس بانسان وحكم الموجبات فيه حكم السوابق في العكس المستوي وبالنعكس حتى أن الموجبة الكلية
تنعكس كنفسها فاذا صدق قولنا كل (ج ب) انعكس الى قولنا كلما ليس (ب) ليس (ج) والاف بعض
ماليس (ب ج) وتنعكس بالنعكس المستوي الى قولنا بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب)
هذا خلف وينضم الى الاصل هكذا بعض ماليس (ب ج) وكل (ج ب) ينتج بعض ماليس (ب ب) وانه
محال والموجبة الجزئية لا تنعكس اصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان
والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا قلنا شيء من (ج ب) وليس بعضه (ب)
فلا يصدق ليس بعض ماليس (ب) ليس (ج) والاف كل ماليس (ب) ليس (ج) وتنعكس بعكس النقيض
الى قولنا كل (ج ب) وقد كان لا شيء أو ليس بعض (ج ب) هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة

(قوله فان قدماء المنطقيين)
أقول عكس النقيض
المستعمل في العلوم هو
عكس النقيض بهذا المعنى
وأما المعنى الذي ذكره
المتأخرون فغير مستعمل
فيها

(قوله) قال المتأخرون لانهم لم يصدقوا العكس لصدق بعض ما ليس (بج) غاية ما في الباب (الخ) أقول قد دفع ذلك لانا نأخذ نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة نقولنا كل ما ليس (ب) وليس (ج) موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع فاذا لم يصدق ذلك صدق ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ب) وكان معناه سالب (ب) (ج) عن بعض ما صدق عليه سلب (ب) فلا بد أن يصدق على ذلك البعض أي بعض ما ليس (ب) (ج) ٩٥ ويتم الدليل فالسالبة المعروفة للمحمول وان كانت أعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة السالبة للمحمول ليست أعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على انعكاس الموجبة السالبة انعكاس السالبتين سالبة جزئية لا يتقائمه على انعكاس الموجبة السالبة كنفسها

لكن السالبة السالبة للمحمول ليست أعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على انعكاس السالبتين سالبة جزئية لا يتقائمه على انعكاس الموجبة السالبة كنفسها ولذلك كتنفي في الرد على القدرح في دليل انعكاس الموجبة السالبة كنفسها فقدرح في الدليلين معا هذا قدحهم في انعكاس الحملات وأما القدرح في انعكاس الشرطيات فهو أن يقال لانسلم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم وانما يستلزم ذلك لان كان اللازم باقيا على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم يجوز أن يكون انتفاء اللازم أمرا محالا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق اللازم معه فان المحال جاز أن يستلزم المحال قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول منه أي من العكس نقضه (قوله) أقول انما قسر عبارة المتن بهذا المعنى دون ان يقول نأخذ نقض الجزء

الكلية تنعكس كنفسها لانه لا يصدق كلما كان (اب) فنجد (فكل ما لم يكن (ج) لم يكن (اب) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم واللازم مع بقاء اللازم وهو مما يلزم من الملازمة بينهما او الموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان لا انسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا والسالبتان تنعكسان الى سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان (اب) فنجد (فقد لا يكون اذا لم يكن (ج) لم يكن (اب) والافكاه لم يكن (ج) لم يكن (اب) وتنعكس الى كلما كان (اب) كان (ج) وقد كان ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان (اب) فنجد (هذا خلف وقال المتأخرون لانهم لم يصدقوا العكس لصدق بعض ما ليس (ب) (ج) غاية ما في الباب انه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس (ب) (ج) لان السالبة المعروفة أعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما متعوا تلك الطريقة بغيرها والتعريف الى ما عرف به المصنف وهو جعل الجزء الاول من القضية نقض الثاني والثاني عين الاول مع نخا الفضة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق فالمراد بالقضية ههنا هي التي تحصل بعد هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها هي الاصل يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول نقضه ونأخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الجزء الثاني عينه فاذا حولنا عكس قولنا كل انسان حيوان أخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقضه أي اللاحق الحيوان وأخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثاني عينه فيحصل لشيء مما ليس حيوانا بانسان وهي القضية المطالبة من العكس والواضح أن يقال انه جعل نقض الجزء الثاني من الاصل اوله وعين الجزء الاول ثانيا مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق قال

(وأما الموجبات فان كانت كلية فستعكس سواء بها بالعكس المستوي لانه يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس بنخسف وقت التربيع لادائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والداخلة دائما كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائما كل (ج) فدا دائما لشيء مما ليس (ب) (ج) والا فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة وفي الضرورية ودا دائما في الداخلة وهو محال وأما الشرطية والعرفية العامتان فتعكسان عرفتية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائما كل (ج) مادام (ج) فدا دائما لشيء مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب) والاف بعض ما ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) حين هو ليس (ب) وهو محال وأما الخاصةتان فتعكسان عرفتية عامة لادائما في البعض أما للعرفية العامة فلا تستلزم العامتين اياه أو اما اللادوام في البعض فلا يصدق بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام والاف لاشئ مما ليس (ب) (ج) دا دائما فتعكس الى لاشئ من (ج) ليس (ب) دا دائما وقد كان لاشئ من (ج) (ب) بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لوجود الموضوع هذا خلاف

(أقول) على رأي المتأخرين حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس فالموجبات التي كانت كلية فالتسبع التي لا تنعكس سواء بها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس النقيض لان الوقتية أحصهما وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو ليس بنخسف وقت التربيع لادائما مع كذب عكسه

التي من الاصل ونجعل الجزء الاول من العكس لان المفعول الاول للجعل هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به وصف فهو عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه نقض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يؤخذ في الثاني من الاصل ليتبين نقضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه الصلة أعنى كونه نقض الجزء الثاني من الاصل ولو فسرت نقض الجزء الثاني من الاصل بغير أول من العكس لزم أن يراد باللفظ المفعول الاول للوصف وبالثاني الذات واذا أريد هذا المعنى فالعبارة

وهو ليس بعض المتعكس بقمر بالامكان العام لما عرفت أن كل متعكس قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية لم تنعكس شيء من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لما مر غير موقو الضرورية والدائمة تنعكسان دائماً كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ب ج) فدائماً لا شيء مما ليس (ب ج) والافبعض مالم ليس (ب ج) بالفعل ونضمه الى الاصل ونقول بعض مالم ليس (ب ج) بالفعل وبالضرورة أو دائماً كل (ج ب) ينتج بعض مالم ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة وان كان الاصل لضرورة أو دائماً ان كان دائماً وانما هو محال والضرورة به لا تنعكس كنفسها لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فليس مع كذب لا شيء مما ليس بغير مركوب زيد بالضرورة وصادق قولنا بعض مالم ليس بغير مركوب زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشر وطاة والعرفية العامتان تنعكسان عرقية عامة كلية لانا اذا قلنا بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) فدائماً لا شيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) والافبعض مالم ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) ونضمه الى الاصل هكذا بعض مالم ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) وبالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) ينتج بعض مالم ليس (ب ب) حين هو ليس (ب) فانه خالف والمشر وطاة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرقية عامة لادائماً في البعض فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) لادائماً فدائماً لا شيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض اما صدق قولنا لا شيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فلانه لازم العامتين ولازم العام لازم الخاص واما اللادوام في البعض أي بعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق العام فلانه لولا صدق قولنا لا شيء مما ليس (ب ج) دائماً فتعكس الى قولنا لا شيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الاصل لا شيء من (ج ب) بالفعل المستلزم لقولنا كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لاسية لازم السالبة البسيطة الموجبة المعادلة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق ههنا بسبب استحباب الاصل لكن كل (ج) هو ليس (ب) بالفعل صادق لصدق مزومه في كذب لا شيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللادوام في البعض حقاً * قال

* (وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً وجب أن يصدق بعض مالم ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لانافرض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس بالفعل (ج) للادوام لاثبت الباعله وليس (ج) مادام ليس (ب) والالكان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خالف (ودج) بالفعل وهو ظاهر فبعض مالم ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً وهو المطلوب وأما البواقى فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة والمطلقة وبعض القمر هو ليس بمتعكس بالضرورة الوقتية دون عكسها باعم الجهان ومعنى لم تنعكس لم ينعكس شيء منها لما عرفت في العكس المستوي) *

(أقول) الخاصتان من الموجبات الجزئية تنعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً فبعض مالم ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لانافرض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس (ب) بالفعل يحكم لادوام الاصل (د) ليس (ج) مادام ليس (ب) والالكان (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) فهو ليس (ب) في بعض أوقات كونه (ج) وقد كان (ب) في جميع أوقات كونه (ج) هذا خالف (دج) بالفعل وهو ظاهر واذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وانه ليس (ج) مادام ليس (ب) فبعض مالم ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه أنه (ج) بالفعل فبعض مالم ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه وهو المطلوب وأما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخص السبع والضرورية اخص الاربع التي هي الدائمات والعامتان وهما لا تنعكسان أما الضرورية فليس صدق قولنا

بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بإنسان بدون عكس - وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام
لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية ف - لانه يصح - في بعض القمير هو ليس بمختص - ف وقت
الترتيب مع الادعاء مع كذب بعض المتخسف ليس بقمير بالامكان العام لان كل مختص بقمير بالضرورة ومتى
لم تنعكس لم تنعكس شي من الموجبات الجزئية لما عرفت مرارا * قال

* (وأما السوال كلية كانت أوجزئية - لا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع
وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائما لشي من (ج ب) مادام (ج) لادائما
فيه بعض مالم ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (ج)
في بعض أوقات كونه ليس (ب) لانه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) فبعض مالم ليس (ب)
فهو (ج) في بعض أحيان ليس (ب) وهو المدعى واما الوقتية ان الوجود يتان فتنعكس مطلقة عامة لانه
اذا صدق لشي من (ج ب) باحدى هذه الجهات المذكورة فبعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق العام بفرض
الموضوع (د) فهو ليس (ب) و (ج) بالفعل لوجود الموضوع فيه بعض مالم ليس (ب) فهو (ج)
بالفعل وهو المطلوب وهكذا بين عكوس جزئياتهم) *

(أقول) وأما السوال فكلية كانت أوجزئية لم تنعكس كلية لاحتمال أن يكون نقيض المحمول أعم من
الموضوع وامتناع إيجاب الاختصاص لكل افراد الاعم كقولنا لشي من الانسان يحجر فليس يحجر أعم من
الانسان فامتنع ان تنعكس الى كل مالم ليس يحجر انسان وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق
بالضرورة أو دائما لشي من (ج ب) أو ليس بعضه (ب) مادام (ج) لادائما فليصدق فيه بعض مالم ليس (ب)
(ج) حين هو ليس (ب) لان ذات الموضوع موجود دلالة الادوام عليه فلنفرضه (د) ليس (ب) وهو
مفهوم الجزء الاول (ودج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) لانه كان ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) واذا
صدق على (د) انه ليس (ب) وانه (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) فبعض مالم ليس (ب ج) حين هو ليس
(ب) وهو المدعى هذا في الكتاب والصواب أنهم ما تنعكسان حينية مطلقة لادائما اما الحينية فاما ذكرنا واما
الادوام فلانه يصدق على (د) أنه ليس (ج) بالفعل والإمكان (ج) دائما فيكون ليس (ب) دائما الادوام سلب
الباء بدوام الجيم وقد كان لادائما - ذاخاف واذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وانه ليس (ج)
بالفعل صدق بعض مالم ليس (ب) ليس (ج) بالفعل وهو مفهوم الادوام واما الوقتية ان الوجود يتان
فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لشي من (ج ب) وليس بعضه (ب) باحدى هذه الجهات وجب
ان يصدق فيه بعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق العام لان فرض ذات الموضوع (د) ليس (ب) وهو
مفهوم الجزء الاول (ودج) بالفعل يحكم الادوام فبعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق وهو المطلوب وانما
لم يتعد قيد الادوام والاضرورة الى العكس لجواز أن يكون (ج) ضرور بالاد - فلا يصح - (د)
ليس (ج) بالامكان كقولنا ليس بعض الانسان ب - لا كاتب لا بالضرورة ورفع كذب بعض الكتاب انسان
لا بالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة * قال

* (وأما باقي السوال والشرطيات موجهة كانت أو سلبية فغيره - لومة الانعكاس لعدم الظفر باليهان) *
(أقول) من الناس من ذهب الى انه كاس السوال الباقية والشرطيات أما انعكاس الفعليات منها فلانه
اذا صدق لشي من (ج ب) بالاطلاق العام فبعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق العام والافلاشي مما
ليس (ب ج) دائما - لشي من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج ب) دائما لو قد كان لشي من (ج ب)
لاطلاق - هذا خلف واما انعكاس الممكنتين فلانه اذا قلنا لشي من (ج ب) بالامكان الخاص فيه بعض مالم ليس
(ب ج) بالامكان العام والافلاشي مما ليس (ب ج) بالضرورة فلاشي من (ج) ليس (ب) بالضرورة
يلزمه كل (ج ب) بالضرورة وهو يناقض الاصل واما انعكاس الشرطية الموجهة فلانه اذا صدق كلما كان

ما ذكره الشارح (قوله) أما
الدليل الاول فلانا لنسلم ان
قولنا لا شيء من (ج) ليس
(ب) دائما يستلزم كل (ج)
(ب) دائما لان السالبة
المعدولة لا تستلزم الموجبة
المحصلة (أقول) قد عرفت
طريق دفع ذلك بان تلك
السالبة سالبة سالبة المحمول
وهي مستلزمة للموجبة
المحصلة وبهذا يدفع أيضا
قوله ولئن سلمه سلمنا لكن
لانسلم استلزام لا شيء من
(ج) ليس (ب) بالضرورة
لسلك (ج) (ب) بالضرورة
(قوله) وأما الثالث فلانا
لانسلم استحالة قولنا قد يكون
اذالم يكن (ج) دفع (د) الخ
أقول قد تعرف في هذا المقام
نكتة وهي أن يقال أحد
الامور الثلاثة واقع قطعا اما
عدم استلزام السلك للجزء
واما عدم انتاج الشكل
الثالث من الشرطيات
المتصلة واما ثبوت الملازمة
الجزئية بين أي أمرين كانا
فيلازم أن لا تصدق سالبة
كلية لزومية في شيء من
المواد وذلك لان السلك ان لم
يستلزم الجزء فذلك هو
الامر الاول وان استلزمه
فاما ان لا ينتج الشكل الثالث
فذلك هو الامر الثاني وان
انتج فقد انتقام قياس من
الثالث ينتج الملازمة الجزئية
بين أي شيئين كانا
نقبض بان يقال كما ثبت

(اب) في (د) فليس البتة اذالم يكن (ج) (د) كان (اب) والاف قد يكون اذالم يكن (ج) (د) كان (اب) وهو مع الاصل
ينتج قد يكون اذالم يكن (ج) دفع (د) وانه محال أو ينعكس بالنعكس المستوي الى قولنا قد يكون اذالم يكن (اب)
لم يكن (ج) فيكون (اب) لازوما للنعكس واما انعكاس الشرطية سالبة فلانه اذ قلنا ليس البتة اذالم يكن (ج) (د) كان
(اب) في (د) فقد يكون اذالم يكن (ج) دفع (اب) والاف ليس البتة اذالم يكن (ج) دفع (اب) فقد لا يكون اذالم يكن (اب)
لم يكن (ج) (د) ولا يلزم قد يكون اذالم يكن (ج) (د) كان (اب) في (د) وهو يناقض الاصل ولما لم تتم هذه الدلائل عند المصنف
ولم يظهر دليل آخر توقف في الانعكاس وعدمه اما الدليل الاول فلانا لنسلم ان قولنا لا شيء من (ج) ليس
(ب) دائما يستلزم كل (ج) (ب) دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثاني فلانا لنسلم
ان قولنا لا شيء مما ليس (ب) بالضرورة ينعكس الى قولنا لا شيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة ولما عرفت
من ان السالبة الضرورية لا تنعكس كفسها وان سلمنا لكن لانسلم استلزام لا شيء من (ج) ليس (ب)
بالضرورة لسلك (ج) (ب) بالضرورة وسند المنع مأمرا نفا وهو ان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة
وأما الثالث فلانا لنسلم استحالة قولنا قد يكون اذالم يكن (ج) دفع (د) لثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين
ولو كانا نقيضين بهرمان من الشكل الثالث وهو انه كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما وكما تحقق النقيضان
تحقق الآخر فقد يكون اذ التحقق أحد النقيضين تحقق الآخر ولا نسلم أيضا ان استلزام (اب) لنقيضين
محال لجواز أن يكون (اب) محال ومحال جاز أن يستلزم المحال والاربع فلانا لنسلم ان قولنا قد لا يكون اذالم يكن
كان (اب) لم يكن (ج) يستلزم قد يكون اذالم يكن (ج) (د) كان (اب) في (د) لجواز أن لا يكون الشيء لازوما لاحد النقيضين
فان كل زيد لا يستلزم كل عمرو ولا نقيضه * قال

* (البحث الرابع في تلازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم
ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعا كعين عليا والابطال للزوم والاتصال
والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم الاثنين عين أحد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم
الآخر من نقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزمة للآخرى
مرتبة من نقيض الجزئين) *

(أقول) المراد بالمتصلة في هذا الباب أعني باب تلازم الشرطيات للزومية وبالمنفصلة العنادية في صدق للزوم
السلكي بين أمرين يصدق منع الجمع بين عين المأزوم ونقيض المأزوم ومنع الخلو بين نقيض المأزوم وعين المأزوم
وهذان الانفصالان متعا كسان على اللزوم أي متى تحقق منع الجمع بين أمرين يكون عين كل واحد منهما
مستلزما لنقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين أمرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر اما
ان اللزوم بين الأمرين يستلزم الانفصالين فلانه لو لا ذلك لابطال اللزوم بينهما فانه على تقدير اللزوم بين أمرين
للمصدق منع الجمع بين عين المأزوم ونقيض المأزوم لثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم فيجوز وقوع اللزوم
بدون اللزوم فيبطل الملازمة بينهما وهذا خلاف وكذا لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض المأزوم وعين المأزوم
لجاز ارتفاع نقيض المأزوم وعين اللزوم فيجوز ثبوت اللزوم وبدون اللزوم فيبطل اللزوم بينهما وهذا خلاف
وأما ان الانفصالين متعا كسان على اللزوم فإنه لولا ابطال الانفصال فانه اذا تحقق منع الجمع بين أمرين
فلو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لثبوت عين الآخر على ذلك التقدير
فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين أمرين فلو لم يجب ثبوت عين
الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ارتفاع نقيض الآخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاعهما
فلا يكون بينهما منع الخلو والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم متصليتين عين أحد الجزئين
وتاليهما نقيض الآخر ومقدم آخرين نقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر أي متى صدق الانفصال
الحقيقي بين أمرين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر ونقيض كل واحد منهما عين الآخر اما

مجموع الامرين ثبت احدهما وكما ثبت مجموع الامرين ثبت الاخر فذلك يكون اذا ثبت أحد الامرين ثبت الاخر فلا تصدق السالبة الكلية للزمومية لصدق نقيضها أعني الموجبة الجزئية للزمومية في جميع المواد (قوله المقصد الاقصى والمطالب الاعلى من الفن الكلام في القياس) اقول وذلك لان مقاصد العلوم المدونة هي مسائلها التي ادراكها تصديقات فالقصد في تلك العلوم هو الادراك كانت التصديقية وأما الادراك كانت التصورية فانهما تتطلب فيها لكونها وسائل الى تلك التصديقات والسرف في ذلك ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالنظر الصحيحة في المبادئ القطعية فصارت مطلوبة ٩٩ في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات

ما وصل الى كنه الحقيقة وذلك متعسر بل متعذر فلم تتطلب التصورات في العلوم الحقيقية الا لتكون وسائل الى التصديقات المطلوبة ولهذا لم تفرد التصورات بالتدوين وان أمكن ذلك بخلاف تدوين التصديقات مجردة عن التصورات فانه محال وأيضا التصديقات ادراك كانت ترفع النفس بها دون التصورات فلذلك صارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات واذا كان المقصود الاصل هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه أدخل في المقصد بالقياس الى البحث عن الموصل الى التصور لان حال الموصلي في هذا الفن كحال الموصل اليهما في العلوم الحكيمية ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قياس واستقراء وتمثيل لكن العمدة منها والمفيد للعلم اليقيني هو القياس فصار الكلام فيه مقصدا أقصى ومطلبا أعلى

الاول فلانه لو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيعوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي هذا خلف واما الثاني فلانه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما فيعوز ارتفاع الجزأين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والمقدّر خلافه هذا خلف وكل واحد من غير الحقيقة أي من مانع في الجمع والخلو تستلزم الاخرى من نقيض جزأيهما مفتي صدق منع الجمع بين أمرين صدق منع الخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز اجتماع المعنيين فلا يكون بينهما مانع الجمع ومهم اصدق منع الخلو بين أمرين صدق منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العينية فلا يكون بينهما مانع الخلو * قال

(المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول) *

(الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنها الذاتها اقول آخر) *

(أقول) المقصد الاقصى والمطالب الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه العمدة في استحصال المطالب التصديقية وحده انه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنها الذاتها اقول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمنا لزوم عنها الذاتها اقول آخر وهو ان العالم حادث فالقول وهو المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس القياس المعقول واما المفروض وهو جنس القياس المفروض والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة لثبوت القياس البسيط المؤلف من قضيتين كاذكرناو القياس المركب من قضايا فوق اثنتين كما سيحى وعوا حترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لذاتها بعكسها المستوى أو عكس نقيضها فانها لا تسمى قياسا اوقوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها قول آخر ليجد ندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حجير وكل حجير جاد فان هاتين القضيتين وان كذبتا لانهما ما بحيث لو سلمنا لزوم عنها ان كل انسان جاد وقوله لزوم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل فان مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم عنها شئ لا يمكن تخالف مدلوليهما عنها وقوله لذاتهما يحترز به عما يلزم لاذاتهما ابل بواسطة مقدمة غريبة كافي قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول أوليهما ايكون موضوع الاخرى كقولنا (ا) مساو لب و مساو لج فانهما يـ... تلزمان ان (ا) مساو (ج) لكن لاذاتهما ابل بواسطة مقدمة غريبة وهي ان كل مساوى المساوى مساو له ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الاحيث تصدق هذه المقدمة كافي قولنا (ا) ملزوم لب و ب ملزوم لج (فا) ملزوم (ج) لان ملزوم المازوم للشئ مازوم له وقولنا الدرقة في الحقيقة والحقيقة في البيت فالدرقة في البيت لان ما في الشئ الذي هو في شئ آخر يكون فيه اما اذا لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شئ كما اذا قلنا (ا) مبين

في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى التصور وبالقياس الى سائر ما توصل الى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه (قوله فالقول) اقول يعني ان القياس اما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع وهو مركب من القضايا المأفوضة والاول هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياسا لدلالته على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حدا لكل واحد منهما فان جعل حدا للقياس المعقول يراد بالقول والقضايا بالامور المعقولة وان جعل حدا للمسموع يراد به ما لا مورا المأفوضة وعلى التقديرين يراد بالقول الاخر الذي النتيجة القول المعقول لان التناقض بالنتيجة غـ... يلزم للقياس المعقول ولا للمسموع (قوله ليجد ندرج في الحد القياس الصادق المقدمات) اقول يراد به انه لو قبل هو قول مؤلف من قضايا يلزم عنها الذاتها اقول آخر لتبادر الوهم الى تلك القضايا باصادقة في نفسها مع ما يلزمها من

اب وب مبان لج لم يلزم منه ان (ا) مبان (لج) لان مبان المبان للشي لا يجب أن يكون مبانها وكذلك
اذا قلنا (ا) نصف (ب) (وب) نصف (ج) لم يلزم منه ان (ا) نصف (ج) لان نصف النصف لا يكون نصفاً وقوله
قول آخر اراد به ان القول اللازم يجب أن يكون مغاير الكل واحدة من هذه المقدمات فانه لو لم يعتبر ذلك في
القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا لا يستلزامهما احداهما وهذا الحد من مقوض بالقضية
المركبة المستلزمة لهما المستوى أو عكس نقيضها فانه يصدق عليها انهم اقول ووافق من قضيتين يستلزم لهما
قولا آخر لكن لا يسمى قياساً قال

* (وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو نقيضها مذ كور وفيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جـ ما فهو مخير لكنه
جسم ينتج انه مخير وهو بعينه مذ كور وفيه ولو قلنا لكنه ليس بمخير ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذ كور وفيه
واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه
مذ كور وفيه بالفعل) *

(أقول) القياس اما استثنائي أو اقتراني لانه اما أن يكون عين النتيجة أو نقيضها مذ كور وفيه بالفعل أولاً
يكون شيئاً منها مذ كور وفيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جـ ما فهو مخير لكنه جسم ينتج انه
مخير فهو بعينه مذ كور وفي القياس أو لكنه ليس بمخير ينتج انه ليس بجسم ونقيضها أي قولنا انه جسم
مذ كور وفي القياس بالفعل وانما يسمى استثنائياً للاشماله على حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقتراني
كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فالجسم محدث فليس هو ولا نقيضه مذ كور وفي القياس بالفعل وانما
يسمى اقترانياً لاقتران الحد وفيه وانما في ذكر النتيجة ونقيضها في التعريف بالفعل لانه لو لم يحدد دخل
الاقتراانيات في حد القياس الاستثنائي اذ النتيجة من جهة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هيئتها التأليفية
ومادتها مذ كور وفي الاقتراانيات ومادة الشيء مابه يحصل بالقوة فتكون النتيجة مذ كورة فيها بالقوة فلو أطلق
ذكر النتيجة في التعريف لا تنقض تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني جعله لا يقال أحداً لآخرين لازم
وهو اما بطلان تعريف القياس أو بطلان تقسيمه الى قسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياساً بطل التقسيم
والا لكان تقسيماً للشيء الى نفسه وإلى غيره وان كان قياساً بطل التعريف لانه اعتبر فيه أن يكون القول
اللازم مغاير الكل واحدة من المقدمات واذا كانت النتيجة مذ كورة في القياس بالفعل لم تكن مغايرة لكل
واحدة من مقدماته لانه لا نقول لانه سلم أن النتيجة اذا كانت مذ كورة بالفعل في القياس لم تكن مغايرة لكل
واحدة من المقدمات وانما تكون كذلك لو لم تكن النتيجة جزءاً المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس
الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعت قبل استلزامه لوجود النهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتها لهما
الصدق والكذب والمذ كور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة أو نقيضها مذ كور
فيه بالفعل لانه لا نقول المسرا بذلك أن يكون طرفاً النتيجة أو نقيضها مذ كور وفيه بالترتيب الذي في النتيجة
وعلى هذا فلا إشكال قال

* (وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية التي جعلت جزءاً قياساً تسمى مقدمة مقولة
التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى والمكرر بينهما أحداً أو وسطاً واقتران الصغرى بالكبرى
يسمى قرينة وضرباً بالهيئة الحاصلة من كيفية موضع الحد الأوسط عند الحدين الآخر من نعتي شكل وهو
أربعة لان الحد الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولاً فيهما
فهو الشكل الثاني وان كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى
فهو الشكل الرابع) *

(أقول) القياس الاقتراني اما حلي ان تركب من حليتين أو شرطية ان لم يتركب منهما ولما كان الحلي أبسط
فلنبدأ به ونقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار انفصاله منه مطالباً

النتيجة فيخرج عن الحد
القياس الكاذب المقدمات
فزيد قوله لو سلمت
لبنناولها ما جيعا فان أداة
الشرط تتناول المحقق
والفرد (قوله لانا نقول
المراد بذلك) أقول هذا
هو التحقيق لان النتيجة
لا يمكن أن تكون مذ كورة
بعينها في القياس لانه أن
تكون عين إحدى
المقدمتين ولا أن تكون
جزءاً من احداهما والا لكان
العلم بالنتيجة مقدماً على العلم
بالقياس بمرتبة أو مرتبتين
وكذلك نقيضها لا يمكن أن
يكون بعينه مذ كور في
القياس والا لكان التصديق
بنقيض النتيجة مقدماً على
القياس ومع التصديق
بنقيضها لا يتصور التصديق
بها

وكل قياس حلى لا بد فيه من مقدمتين احدهما تشتمل على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور
 وثانيهما على محموله كالحادث وهو ما يشترط ان كان في الحد الاوسط كالمؤلف فهو موضوع المطلوب يسمى أصغر لانه
 يكون في الاغلب أخص والاخص أقل أفرادا فيكون أصغر ومحموله يسمى أكبر لانه لما كان أعم فهو أكثر
 أفرادا والحد المشترك المكرر بين الاصغر والاكبر يسمى حداً أوسطاً متوسطه بين طرفي المطلوب والمقدمة
 التي فيها الاصغر تسمى صغرى لانها ذات الاصغر والتي فيها الاكبر تسمى كبرى لانها ذات الاكبر واقتصران الصغرى
 بالكبرى في ايجامهما واسماهما او كليتهما جزئيهما يسمى قرينة وضربا بالهيئة الحاصلة من وضع الحد
 الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب محله عليهم او وضعه لهم او حمله على أحدهما ووضعها للآخر
 تسمى شكلا وهو أربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
 وان كان محمولا فيهما - والشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا
 في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل
 الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى
 محموله - في يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله وهذا هو الحد الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم
 وضع الشكل الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لما ذكرته اياه في صغره وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها
 على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول اذ المحمول انما يطالب لاجله اما ايجامها واسماهما
 الشكل الثالث لانه قرابا اليه لمشاركة اياه في أخص المقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له أصلا لمشاركة اياه
 في المقدمتين وبعده عن الطبع جدا * قال

* (اما الشكل الاول فشرط اتجاها ايجاب الصغرى والالم بندرج الاصغر في الاوسط وكاية الكبرى والا
 لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه بالمتاحة أربع
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كاية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثاني
 من كائيتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كاية كقولنا كل (ج ب) ولاشي من (ب ا) فلاشي
 من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا)
 فبعض (ج ا) الرابع من موجبتين والصغرى وسالبة كاية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
 (ج ب) ولاشي من (ب ا) فبعض (ج ا) وتنتج هذا الشكل بيته بذاتها
 (اقول) اعلم ان لانتاج الاشكال الاربع شرائط بحسب كيفية المقدمات وكيفية شرائط بحسب جهة
 المقدمات اما الشرائط التي بحسب الجهة فسيأتي بيانها في فصل المختلطات واما الشرائط التي بحسب الكيفية
 والكيفية ففي الشكل الاول أمران أحدهما بحسب الكيفية ايجاب الصغرى وثانيهما بحسب الكمية
 كاية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج لان
 للكبرى نزل على ان ثابت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والصغرى على تقدير كونها سالبة سالبة
 الاوسط مساوياً للصغرى فلا يصح كون داخلها ثابت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط
 لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط
 محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر
 فلا يلزم النتيجة مثلاً لا يصح ان كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصح ان بعض الانسان فرس
 وضروبه بالنتيجة باعتبار هذين الشرطين أربعة لان الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر فان
 هذه امث ان القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهملة لكن الشخصية منزلة منزلة السالبة لانتاجها
 كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد انسان ينتج بالضرورة هذا انسان والمهملة في قوة الجزئية
 قضية المعترية ليست بالمحصورة وهي أربعة الكائيات والجزئيات وهي معترية في الصغرى وفي الكبرى

(قوله وكل قياس حلى لا بد فيه من مقدمتين الى آخره)
 أقول كل قياس اقتراني لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد ان يشتمل على أمر مناسب اما المجوع المطلوب واما الاجزاء فلاول هو القياس الاسمي ثنائي كما سيأتي فلا بد فيه أيضا من مقدمتين والثاني هو الاقتراني فلا بد فيه أيضا من أمر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلوب فيحصل مقدمتان قطعاً سواء كانتا حليتين أم لا (قوله فوضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الاغلب أخص) أقول أشرف المطالب هو الموجبة الكمية وموضوعها أخص من محمولها في الاغلب وان جاز أن يكون مساوياً له أيضا (قوله فسيأتي بيانها في فصل المختلطات) أقول وانما افرد للشرائط بحسب الجهة فصلا على حدة ليكون اسهل في الضبط لمباحثته المتكررة الشعب

فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبيريات الاربع يحصل منه ستة عشر ضربا لكن اشترط
 الامر الاول اسقط ثمانية اضرب الصغريات السالبتان مع الكبيريات الاربع والامر الثاني اربعة اخرى
 الصغريات الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق الا اربعة اضرب الاول من موجبتين كائنتين ينتج موجبة كلية
 كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثاني من كائنتين والصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة
 كلية ينتج كلية سالبة كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فلاشئ من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى
 جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة
 جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فليس
 بعض (ج ا) ونتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا تحتاج الى برهان واما ان ههنا كيفيتين ايجاب وسلب
 واشترفهما ايجاب لانه وجود السلب عدم الوجود واشترف وكبتين السالبة والجزئية واشترفهما السالبة
 لانه اضبط وانفع في العلم اوم وأخص من الجزئية والاخص لاشتماله على أمر زائد اشترف فعلى هذا تكون
 الموجبة السالبة اشترف المحصوران لاشتمالها على اشترفين وأخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على أحسن
 والسالبة السالبة اشترف من الموجبة الجزئية لان اشترف السالب السالبة باعتبار السالبة اشترف ايجاب الجزئي
 بحسب ايجاب واشترف ايجاب من جهة واحدة واشترف السالبة من جهات متعددة قوما كان المقصود من
 الاقضية نتائجها ترتب باعتبار ترتيب نتائجها ثم فاقدم المنتج للاشترف على غيره * قال
 * (وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمته بالسلب وكيفية الكبرى والاحصل الاختلاف الموجب
 لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى) *
 (أقول) لانتاج الشكل الثاني أيضا شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمته
 في السلبان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكمية فكلمة الكبرى وذلك لانه
 لو لم يتحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس تارة مع ايجاب وأخرى
 مع السلب والاختلاف موجب للعقم اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو انتفت
 المقدمتان في السلب فاما ان يكونا موجبتين أو سالبتين وأيا ما كان يتحقق الاختلاف أما اذا كانتا موجبتين
 فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق ايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس
 حيوان كان الحق السالب وأما اذا كانتا سالبتين فصدق قولنا لا شئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس
 بحجر فالحق السلب وقولنا لا شئ من الناطق بحجر فالحق ايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء
 الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية فهي اما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين
 يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فصدق قولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق
 ايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وأما على تقدير سلبها فصدق
 قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق ايجاب أو بعض الحجر ليس بحيوان والحق
 السلب وأما أن الاختلاف موجب لعقم القياس فلانه لما صدق مع ايجاب لم يكن منتج للسلب ولما صدق
 مع السلب لم يكن منتج لاي ايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التعيين * قال
 * (ويضرب به النتيجة أيضا اربعة الاول من كائنتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب)
 ولاشئ من (ب ا) فلاشئ من (ج ا) بالخالف وهو وضع نقض النتيجة الى الكبرى لينتج نقض الصغرى واما عكس
 الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثاني من كائنتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من
 (ج ب) وكل (ب ا) فلاشئ من (ج ا) بالخالف وعكس الصغرى وجعلها كبرى تم عكس النتيجة الثالث
 موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فليس
 بعض (ج ا) بالخالف وعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب)

(قوله لكن اشترط الامر الاول اسقط ثمانية اضرب الصغريات السالبتان مع الكبيريات الاربع والامر الثاني اربعة اخرى الصغريات الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق الا اربعة اضرب الاول من موجبتين كائنتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثاني من كائنتين والصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية ينتج كلية سالبة كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فلاشئ من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فليس بعض (ج ا) ونتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا تحتاج الى برهان واما ان ههنا كيفيتين ايجاب وسلب واشترفهما ايجاب لانه وجود السلب عدم الوجود واشترف وكبتين السالبة والجزئية واشترفهما السالبة لانه اضبط وانفع في العلم اوم وأخص من الجزئية والاخص لاشتماله على أمر زائد اشترف فعلى هذا تكون الموجبة السالبة اشترف المحصوران لاشتمالها على اشترفين وأخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على أحسن والسالبة السالبة اشترف من الموجبة الجزئية لان اشترف السالب السالبة باعتبار السالبة اشترف ايجاب الجزئي بحسب ايجاب واشترف ايجاب من جهة واحدة واشترف السالبة من جهات متعددة قوما كان المقصود من الاقضية نتائجها ترتب باعتبار ترتيب نتائجها ثم فاقدم المنتج للاشترف على غيره * قال * (وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمته بالسلب وكيفية الكبرى والاحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى) * (أقول) لانتاج الشكل الثاني أيضا شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمته في السلبان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكمية فكلمة الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس تارة مع ايجاب وأخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو انتفت المقدمتان في السلب فاما ان يكونا موجبتين أو سالبتين وأيا ما كان يتحقق الاختلاف أما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق ايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السالب وأما اذا كانتا سالبتين فصدق قولنا لا شئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر فالحق السلب وقولنا لا شئ من الناطق بحجر فالحق ايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية فهي اما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فصدق قولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق ايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وأما على تقدير سلبها فصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق ايجاب أو بعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب وأما أن الاختلاف موجب لعقم القياس فلانه لما صدق مع ايجاب لم يكن منتج للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن منتج لاي ايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التعيين * قال * (ويضرب به النتيجة أيضا اربعة الاول من كائنتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فلاشئ من (ج ا) بالخالف وهو وضع نقض النتيجة الى الكبرى لينتج نقض الصغرى واما عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثاني من كائنتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من (ج ب) وكل (ب ا) فلاشئ من (ج ا) بالخالف وعكس الصغرى وجعلها كبرى تم عكس النتيجة الثالث موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فليس بعض (ج ا) بالخالف وعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب)

ولاشئ من (اب) فلاشئ من (دا) ثم نقول بعض (جـد) ولاشئ من (دا) فبعض (ج) ليس
 (١) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب)
 وكل (اب) فبعض (ج) ليس (١) بالخالف والافتراض ان كانت السالبة مركبة *
 (أقول) المضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين أيضا أربعة لانه يسقط باعتبار الشرط
 الاول ثمانية أضرب السالبان والموجبين السكبتان والجزئيتان والمختلفتان وباعتبار الشرط الثاني أربعة
 أخرى الكبرى الموجبة والجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت المضروب الناتجة
 أربعة الاول من كائتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (جـب) ولاشئ من (اب) فلاشئ من (جـا)
 بيانه بالخالف والعكس اما الخالف فهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج
 هذا الشكل سالبة فنتجها وهو الموجبة يصلح اصغرو به الشكل الاول ويجعل كبرى القياس كبرى لانها
 لكيتات تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظم منها قياس في الشكل الاول ينتج لما يناقض الصغرى فيقال لو
 لم يصدق لاشئ من (جـا) لصدق بعض (جـا) ونضمه الى الكبرى هكذا بعض (جـا) ولاشئ من (اب) ينتج
 من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ب) وقد كل الصغرى كل (جـب) هذا خالف والخالف لا يلزم
 من الصورة لانها بدلية الانتاج فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين أن يكون
 من نقيض النتيجة فيكون محال فالنتيجة حق وأما العكس فبيان بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وينتج
 النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع
 عكس الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كئيتين والصغرى
 سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (جـب) وكل (اب) فلاشئ من (جـا) بالخالف والعكس اما
 الخالف فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يحاط بالانعكاس الجزئية والجزئية
 لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشئ من (جـب)
 الى لاشئ من (جـب) وجعلناها كبرى وكبرى القياس الصغرى وقلنا كل (اب) ولاشئ من (ب ج)
 ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من (جـا) وهو ينعكس الى لاشئ من (جـا) وهو المطلوب الثالث من
 صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (جـب) ولاشئ من (اب)
 فبعض (ج) ليس (١) بالخالف والعكس كما مر والافتراض وهو أن يفرض ذات موضوع الصغرى (د)
 فكل (دب) وكل (دج) ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل (دب) ولاشئ من (اب) لينتج من
 أول هذا الشكل لاشئ من (دا) ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض (جـد) وتضم مع نتيجة القياس الاول
 هكذا بعض (جـد) ولاشئ من (دا) لينتج من الشكل الاول بعض (ج) ليس (١) وهو المطلوب
 فالافتراض يكون أبدا من قياسين أحدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب أجلى والاخر من الشكل
 الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس
 (ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (١) ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية والجزئية
 لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس وبتقدير قبولها لا تقع في كبرى
 الشكل الاول فبيانه اما بالخالف أو بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع
 وانما ثبت المضروب على ذلك الترتيب لان الضربين الاولين منتجان لا كلي فلا بد من تقديرهما على الاخيرين
 وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشئ من اهمالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع
 قال

(وأما الشكل الثالث فشرطه ايجاب الصغرى والاحصل الاختلاف وكلما حدى مقدمته والالكان
 البعض المحكوم عليه بالصغرى غير البعض المحكوم عليه بالا كبر فم تجب التعدية وضروبه الناتجة ستة الاول

من موجبتين كائنتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (با) فبعض (ج) بالخلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كائنتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبالعكس الصغرى
الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (بج) وكل (با) فبعض (ج) بالخلف
وبالعكس الصغرى وفرض موضوع الجزئية (د) فكل (دب) وكل (با) فكل (دا) ثم نقول كل (دج) وكل
(دا) فبعض (ج) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض (بج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبالعكس الصغرى والافراض الخامس من
موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (با) فبعض (ج) بالخلف
وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والافراض ان
كانت السالبة مركبة أقول بشرط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب الصغرى وبحسب
الكمية كلية احدى المقدمتين أما ايجاب الصغرى فلا ثم لو كانت سالبة فالكبرى اما أن تكون موجبة أو سالبة
وأما ما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج أما اذا كانت موجبة وكقولنا لا شيء من الانسان فرس وكل
انسان حيوان أو ناطق فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وأما اذا كانت سالبة فكما اذا بد لنا الكبرى
بقولنا ولا شيء من الانسان بهمال أو حمار والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وأما كلية احدى
المقدمتين فلا ثم ما لو كانتا جزئيتين احتمل أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالا كبر غير البعض من
الاوسط المحكوم عليه بالصغرى فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الصغرى كقولنا بعض الحيوان انسان
وبعض فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين
الشروطين تحصل الضر وبسبب ان اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية أضرب كافي الاول واشترط كلية
احدهما حذف ضربين آخرين وهما الكبير بان الجزئتان مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كائنتين
ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (با) فبعض (ج) بوجهين أحدهما الخلف وطريقه في هذا
الشكل أن يجعل نقيض النتيجة الكلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الاجزئية وصغرى القياس لا يجابها صغرى
فينتظم منها قياس في الشكل الاول ينتج ما ينافي الكبرى فيقال لو لم يصدق بعض (ج) اصدق لا شيء من (ج)
وكل (بج) ولا شيء من (ج) ينتج لا شيء من (ج) وكان الكبرى كل (با) وهذا خلف وثانيهما عكس الصغرى
ايرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كائنتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل (بج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبالعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول
بلا فرق وانما ينتج هذان الضربان كلية لجواز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع ايجاب الاخص لكل
افراد الاعام أو سالبة عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان فرس واذا لم ينتج
الكلية لم ينتج شيء من الضروب الباقية لان الضرب الاول أخص الضروب المنتجة للايجاب والضرب الثاني
أخص بالضرب المنتجة للسلب وعدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعام الثالث من موجبتين والكبرى
كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (بج) وكل (با) فبعض (با) بالخلف وبالعكس الصغرى وهو ظاهر
والافراض وهو ان يفرض موضوع الجزئية (د) فكل (دب) وكل (دج) فبعض (دج) فبعض (دج) فبعض (دج) فبعض (دج)
القياس لينتج من الشكل الاول كل (دا) ثم جعلها كبرى لأمقدمة الثانية لينتج من أول هذا الشكل بعض
(ج) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض (بج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالطرف الثالثة والشكل ظاهر الخامس من موجبتين
والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (با) فبعض (ج) بالخلف والافراض

فرض موضوع الكبرى (د) فشكل (دب) وكل (دا) فيجعل المقدمة الأولى صفري وصفري الأصل كبرى فشكل (دب) وكل (بج) ينتج من الشكل الأول كل (دج) وتجعلها صفري للمقدمة الثانية هكذا كل (دب) وكل (دا) فيعض (ج) وهو المطلوب وبه عكس الكبرى يجعلها صفري ثم عكس النتيجة لا بعكس الصفري لان الكبرى جزئية والجزئية لا تصلح اكبر وبه الشكل الأول السادس من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والافتراض في الكبرى ان كانت سالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع لبعكس الصفري لان الجزئية لا تقع في كبرى الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وبنفكير انعكاسها لا تصلح صفري وبه الشكل الاول وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب والاخص اشرف وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول

قال * (وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية الايجاب المقدمتين مع كلية الصفري واخذت لافهما بالكيف مع كلية احدهما او بالكميل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه بالنتيجة ثمانية الاول من موجبتين كلتيني ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (اب) فبعض (ج) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة اثنان من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ج) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) ليس (ا) الصفري سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من (بج) وكل (اب) فلا شيء من (ج) اثنان من (ج) ليس (ا) ليس (ا) الصفري موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ج) ولا شيء من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (بج) ولا شيء من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) ليس (ا) السادس من سالبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الصفري ايرتد الى الثاني السابع من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من (بج) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة *

(أقول) شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية أحد الأمرين وهو ما لا يحجب المقدمتين مع كلية الصفري أو أخذت لافهما بالكيف مع كلية احدهما او ذلك لانه لولا أحدهما لزم أحد الأمور الثلاثة اما سلب المقدمتين أو ايجابهما مع جزئية الصفري أو اختلافهما بالكيف مع جزئيتهم ما وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فاصدق قولنا لا شيء من الانسان فرس ولا شيء من الحيوان باذن والحق السلب أو لا شيء من الصاهل باذن الانسان والحق الايجاب واما اذا كانتا موجبتين والصفري جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب أو كل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع كونهما جزئيتين فلان الموجبة ان كانت صفري صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق أو بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب أو بعض الناطق انسان والحق السلب وضروبه بالنتيجة بحسب هذا الشرط ثمانية لسقوط أربعة أضرب باعتبار عدم السالبتين وضربين لعدم الموجبتين مع جزئية الصفري وآخرين لعدم المختلفتين الجزئيتين الاول من موجبتين كلتيني ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (اب) فبعض (ج) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فانها اذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل (اب) وكل (بج) ينتج كل (اج) وهو ينعكس الى بعض (ج) وهو المطلوب ولا ينتج كلياً لجواز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر

وامتناع كل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض
الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (اب)
فبعض (ج) بعكس الترتيب ايضا كالمثال الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء
من (بج) وكل (اج) فلا شيء من (با) بعكس الترتيب ايضا كالمثال الرابع من كليتين والصغرى موجبة
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) ولا شيء من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمة من ابرجع الى
الشكل الاول هكذا بعض (ج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب ولا ينتج كبا لاحتمال
عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من افرس بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان فرسا
الخامس من موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (بج) ولا شيء من
(اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين كالمثال السادس من سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الصغرى ايرتد
الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الكبرى ابرجع
الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا لا شيء من (بج) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ايرتد الى الشكل الاول
ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانهم البعدا عن الطابع لم يعتد بانتاجها بل
باعتبار نفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبة بين كليتين والايجاب الكلّي أشرف الاربع وقد دم
الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلّي أشرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايجابا
لمشاركته الاول في ايجاب المقدمة بين وفي أحكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول
بعكس الترتيب ثم الرابع ليكون أحد من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول
بعكس المقدمة بين ثم السادس والسابع على الثامن لاشتغالهما على ايجاب الكلّي دونه وقد دم السادس
على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع * قال

* (ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض
الاحرى والثاني والخامس بالافتراض ولنبين ذلك في الثاني ليعاين عليه الخامس وليكن البعض الذي هو
(اب) فكل (دا) وكل (دب) فنتقول كل (بج) وكل (دب) فبعض (جد) ثم نقول بعض (ج) وكل (دا)
فبعض (ج) وهو المطلوب *

(أقول) يمكن بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلف وهو ان يضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين
لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى اما في الضربين المنتج بين الايجاب فيجاءل نقيض النتيجة لكونه كلية
كبرى وصغرى القياس لا يحاط به صغرى فينتظم ان على هيئة الشكل الاول كالمثال في الخلف المستعمل
في الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنعكس الى ما بينا في الكبرى فاولم يصدق بعض (ج) لا شيء من
(ج) فنجعلها كبرى اصغرى القياس وهو كل (بج) لينتج لا شيء من (با) وتنعكس الى لا شيء من
(اب) ويضاد كبرى الضرب الاول ويناقض كبرى الضرب الثاني وتأتي في الضروب المنتجة لاس
فيحصل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى وكبرى القياس لكتبتها كبرى كما علمنا في الضرب الاول
الشكل الثاني لينتج ان الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما بينا في الصغرى من الاول لم يصدق لا شيء من (ج)
لا صدق بعض (ج) نجعلها صغرى القياس وهو كل (اب) لينتج بعض (ج) فبعض (ج)
وقد كان صغرى القياس لا شيء من (بج) هذا خاف وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس
بالافتراض اما بينه في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو (اب) فكل (دا) وكل (دب)

(دب) كبرى الى صغرى القياس ونقول كل (بج) وكل (دب) ينتج من أول هذا الشكل بعض (ج د) نجعلها صغرى لكل (دا) لينتج من الشكل الاول بعض (ج ا) وهو المطلوب واماميانة في الخامس فهو ان يفرض البعض الذي هو (بج د) فكل (دب) وكل (دج) ثم نقول كل (دب) ولا شيء من (اب) ينتج من الشكل الثاني لاشي من (دا) نجعلها كبرى لكل (دج) لينتج من الثالث بعض (ج ا) ليس (ا) وهو المطلوب ولم ان يحصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدمة القياس ويحصل وصفا موضوعها ويحولها على ذات الموضوع فتحصل مقدمة ثان كليات وان كانت مقدمة القياس جزئية لا اعتبارا فتراد ذلك البعض وتسميتها فان كانت ربما لا يتعدد ذات الموضوع بل يكون منحصر في فرد واحد فلا يحصل كناية لافضاء الشكل تعدد الافراد فنقول (ج) يحصل قضيتان تخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة الكليات هي ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شيء ان أحد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون احدي مقدمتي الافتراض محمولها الحد الاوسط فتنتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذا انضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية تحصل النتيجة المطلوبة في الافتراض قياسا ونزعا ان أحدهما لا بد أن يكون على نظام الشكل الاول والا سخر على نظام ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الإطلاق لان الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل أحد القياسات بين فيهم من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث والافتراض في ثانيه أيضا لا يجب ان يقرر ركازا فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول والثالث أظهر وأبين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفرضون في باب العكس في الكليات ولا يفترضون في باب الاقضية الا في الجزئيات وهو أيضا ليس بمستقيم مطاوعا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة السككية لان أحد قياساتيه أمر غير مشتمل على شرائط الانتاج أو مرتب على هيئة الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة السككية ككبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع وعليك الاعتبار والاعتناء بما أعطيناك من القانون السككي * قال

* (والمتقدمة من حصرها الضرب المنتجة في الخمسة الاول وذكر والعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بساطة ونحو نشترط كون السالبة فيهما من احدى الخاصتين فيسقط ما ذكره من الاختلاف) *

(أقول) المتقدمون كانوا يحصرون الضرب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان عندهم ان الضرب الثلاثة الاخيرة عقيمة لعدم الاختلاف فيها ما في الضرب السادس فصدقوا لنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان والحق الساب أو كل ناطق حيوان والحق الايجاب واما في السابع فلا بد من صدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان والحق السلب أو بعض الحيوان ليس بانسان والحق الايجاب واما في الثامن فكقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان أو بعض الحيوان انسان وأشار المصنف الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذه الضرب انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة كما نشترط في انتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيهما من احدى الخاصتين فلا تنتهض تلك النقصان عليها واعلم ان انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنعها لان السادس والسابع هما يرتدان الى الثاني والثالث بمكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدلت مقدمته يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر للمقدمة من انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتأخرين أن وقف عليه في ذلك * قال

* (الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعليا الصغرى) *
(أقول) المختلطات هي الاقضية الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهات في المقدمات

يعتبر لا نتائج الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجبهة الصغرى فانها لو كانت ممكنة لم يجب
تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالكبر
والاصغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى باقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم
من الاوسط اليه مثلا يصدق في الفرض المذكور على حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد
فرس بالضرورة ولا يصدق على كل حمار فرس بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد
بالفعل فهو فرس بالضرورة والجنار ليس مركوب زيد بالفعل - هل أصلا فالحكم على المركوب بالفعل - هل
لا نهدي اليه * قال

* (والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والافكار الصغرى محذوفات عنها قيد الادوام
واللاضرورة والضرورة بالخصوص - بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العامين وبعد ضم الادوام اليها
ان كانت احدى الخاصتين) *

(أقول) قد عرفت ان الموجهات المعتبرة ثلاث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة
وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن اشترطنا قطعية الصغرى أوسطا من تلك
الجملة ستة وعشرين اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الممكنة ثلث في ثلثة عشر فبقية الاختلاطات المنتجة مائة
وثلاثة وأربعين وضابطا اتجاهها ان الكبرى اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان
والعرفيتان أو غيرهما فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون احدى التسع الباقية فالنتيجة
كالكبرى وان كانت احدى الوصفيات كالصغرى يمكن ان كان فيها قيد الادوام أو الاضرورة - حذفناه
وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة ونحوها في غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ينظر في الكبرى ان لم يكن
فيها قيد الادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد الادوام كما اذا
كانت احدى الخاصتين فضممناه الى المحفوظ كان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة اما الاول وهو ان الكبرى
اذا كانت غير الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلا ندراج البين فان الكبرى حينئذ تدل على
ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجبهة المعتبرة في الكبرى لكن الاصغر مما ثبت له
الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالكبر بتلك الجبهة المعتبرة وأما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى
الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى فان الكبرى تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان
الاوسط مستدعا للاكبر كان ثبوت الاكبر لا يصح بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له دائما
كان ثبوت الاكبر له دائما أيضا وان كان في وقت كان ثبوت الاوسط مستدعا للاكبر
بالضرورة كقوى المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر لا يصح بحسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان
الضروري للضروري ضروري وأما حذف الادوام الصغرى واللاضرورة ونحوها فلان الصغرى لما كانت
موجبة كان الادوام واللاضرورة فيها سلبية والسلبية لا تدخل لها في اتجاهها - ذا الشكل وأما حذف
الضرورة بالخصوص - بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفاكالا لا كبر عن كل ما ثبت له
الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيمحو انفاكالا الا كبر عن الصغرى فتمت ضرورة الصغرى الى
النتيجة فوأمض لا دوام الكبرى فلا ندراج البين أيضا فان الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل
ما هو اوسط بالفعل والاصغر مما هو اوسط بالفعل فيكون الاكبر غير دائم له مثلا - لا الصغرى الضرورية مع
المشروطة العامة تنتج ضرورية لان النتيجة كالصغرى بينهما ومع المشروطة الخاصة تنتج ضرورية لان
لاضمم الادوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منها لان القياس ملزم والنتيجة
اتظيم القياس الصادق المقدمات منها ملزم صدق المازوم بدون الاكبر وانه محال ومع العرفية العامة ينتج
لحذف الضرورة التي هي المختصة بالصغرى منهم فلم يبق الادوام ومع العرفية الخاصة - دائما لا يصح

فوله اما الشكل الاول
شرطه باعتبار الجبهة أن
يكون الصغرى قطعية
قول اشترط ذلك مبنى على
ان المعتبر في الوصف العنوا
ن يكون بالفعل - هل بحسب
لحارج وأما اذا اكتفى
بغير الامكان كما هو مذهب
الفارابي فالحكمة تستج
عنى الشكل الاول وكذا
الصغرى الشكل الثالث
والنقض المذكور هنا
وهناك من دفع اذ لا يصدق
حينئذ المقدمة القائلة كل
مركوب بزيد فرس

الضرورة وضع الدوام واقياس الصادق المات دامت لا ينتظم منهما أيضا كما عرفت والصغرى الدائمة مع
 احدى العامتين تنتج دائمة ومع احدى الخاصتين دائمة لا بدق مقدمة القياس منهما أيضا كما عرفت
 لا يقال المشروطة ان فسرت بالضرورة مادام الوصف أنتج الصغرى الدائمة منهما ضرورة كضرورة لان
 الحكم في الكبرى بضرورة الا كبرياكل ماثبت له الاوسط مادام وصف الاوسط وبما يدوم له وصف الاوسط
 هو الاصغر فيكون الا كبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية
 معها ضرورة كالدائمة للدلالة الكبرى على ان ضرورة الا كبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان
 الا كبر ضروري للاصغر بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فإزان لا يبقى
 ضرورة الا كبر لانقول وصف الاوسط اذا كن ضروري بالذات الاصغر فكما تحقق الاصغر تحقق ذات
 الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكما تحقق ثابت ضرورة الا كبر فكما تحقق الاصغر ثبت ضرورة
 الا كبر وهو المطلوب ثم انك لو ناملت أدنى تامل أمكن ان تستخرج نتائج الاختلاف الباقية من الضابط
 المذكور وان أشكل عليك شئ منها فارجع الى هذا الجدول تعرف عليها ملاحظة

(جدول القضايا المختلطات)

الصغريات الكبرى	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورة	ضرورية	دائمة	ضرورية	دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطابقة العامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية	وجودية
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية الدائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية	وجودية
الوجودية الاضروية	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية	وجودية
الوقبية	وقبية مطابقة	مطابقة وقبية	وقبية مطابقة	مطابقة وقبية
المنتشرة	منتشرة مطابقة	مطابقة منتشرة	منتشرة مطابقة	مطابقة منتشرة
			لادائمة	لادائمة

قال * (وأما الشكل الثاني بشرطه بحسب الجهة أمران أحدهما صادق الدوام على الصغرى أو كون
 الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب والثاني أن لا تستعمل الممكنة الامع الضرورية المطابقة أو مع
 الكبرى (المشروطين) *

(أقول) بشرط في انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة أمران كل واحد منهما أحد الامر من الاول صادق
 الدوام على الصغرى أى كونها ضرورية أو دائمة أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وذلك
 لانه لو تنفيا كانت الصغرى غير الضرورية والدائمة وهى احدى عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير
 المنعكسة السوالب وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقبية لان المشروطة الخاصة أخص من المشروطة

العامّة والعرفيتين والوقفية من السبع الباقية وأخص الكبرى بالسبع الوقفية واختلاف الصغرى بين أغنى
 المشروطة الخاصة والوقفية مع الكبرى الوقفية غير منتج لاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا
 لا شيء من الخسف بعض بالضرورة مادام متخفاً وفي وقت معين لا دأماً وكل قـمضى بالضرورة وفي وقت
 معين لا دأماً مع امتناع السلب بالامكان العام لصدق كل متخسف بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا
 وكل شمس مضية في وقت معين لا دأماً امتنع الايجاب ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج سائر الاختلاطات
 لاستتزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال الممكنة الامع الضرورية المطلقة أو مع
 الكبرى بين المشروطتين ومحصلة أن الممكنة ان كانت صـغرى لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة أو
 المشروطتين وان كانت كبرى لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة أما لا لول فلانه قد ظهر من الشرط الاول أن
 الممكنة الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المنعكسة السواب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون
 الكبرى من الست المنعكسة السواب فلواستعمل الممكنة الصـغرى مع غير الضرورية بالثلاث لكان
 اختلاطها مع الدوائم الثلاث التي هي الدائمة والعرفيتان لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز أن يكون الثابت
 لا شيء بالامكان مسلواً باعنه دائماً كقولنا كل روى فهو أسود بالامكان لا شيء من الروى بأسر دأماً مع امتناع
 سلب الشيء عن نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من التركي بأسر دأماً امتنع الايجاب ويلزم من عقم هذا
 الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين أمام العرفية العامة فلان الدائمة أخص وعقم الاخص
 يوجب عقم الاعم وأمام العرفية الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم انتاج الدوام أيضاً لان
 الاصل لما كان نحاها للممكنة في الكيف كان الدوام موافقاً لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل عن
 متعة في الكيف ومتى لم تنتج العرفية الخاصة مع الممكنة بجزأيتها تكون العرفية الخاصة معها عقيمة اذ المعنى
 بانتاج القضية المركبة مع قضية أخرى انتاج أحد جزأيهامها وبعدم انتاجها عدم انتاج جزأيهامها ومن
 ههنا سببهم يقولون القياس من بسطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين أربعة
 أقسية فان كان المنتج منها قياساً واحداً كان نتيجة القياس بسيطة والاركت النتائج وجعلت نتيجة القياس
 وأما الثاني وهو أن الممكنة اذا كانت كبرى لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة فانه قد تبين من الشرط الاول أن
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من
 القضاء بالست فلواستعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج
 لجواز أن يكون المسـلوب عن الشيء بالامكان ثابتاً دائماً كقولنا كل روى أبيض دائماً ولا شيء من الروى
 بأبيض بالامكان مع امتناع السلب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء من الهندي بأبيض بالامكان امتنع الايجاب
 قال

* (والنتيجة دائماً ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فلا صغرى محدوفاً عنها الدوام واللا ضرورة
 والضرورة أية ضرورة كانت) *

(أقول) الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين أربعة وثمناون لان الشرط الاول أسقط
 سبعة وسبعين اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب احدى عشرة صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني أسقط
 ثمانية الممكنتين الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابط في انتاجها ان الدوام اما ان
 يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون ضرورية أو دائماً أو لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين
 فالنتيجة دائماً والا فالنتيجة كاصغرى بشرط حذف قبدي الوجود أي الدوام واللا ضرورة منها واحد فقط
 الضرورية منها سـواه كانت وصفية أو وقفية أما ان النتيجة كالقدمة الدائمة أو كاصغرى فبالبراهين المذكورة
 في المطاف من الخلف والعكس والافتراض مثلاً اذا صدق كل (ج) بالاطلاق ولا شيء من (ب) بالضرورة
 أو دائماً فلا شيء من (ج) دائماً والافترض (ج) بالاطلاق ونجعله صغرى لكبرى القياس هكذا بعض

بالاطلاق ولا شيء من (اب) بالضرورة أو دائماً ينتج من الاول بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة أو دائماً وقد كان كل (ج) بالاطلاق - داخل في أو بعكس الكبرى الى لا شيء من (ب) دائماً ينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر أن السالبة الضرورية لو انعكست كنفسها أنتج الضرورية في هـ - ذا الشكل ضرورية فلما لم يبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا يقال المقدمات اذا كانتا ضرورية لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر يكون أحدهما طرفين ضروري السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية فيكون نتيجة الطرفين ضرورية لانا نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بأن الاوسط ضروري الثبوت لذات أحدهما طرفين ضروري السلب عن ذات الآخر واللازم منه أن ذات أحدهما طرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس بمطلوب بل المطلوب أن وصف أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لا شيء من الحمار يفرس بالضرورة وكل من كوبز يدفرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الحمار من كوبز يدف بالضرورة لان كل حمار من كوبز يد بالامكان وما حذف قيدى الوجود من الصغرى فلا شيء ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها موافقاً لها في الكيف وان كانت مع كبرى لم تنتج مع أصلها كما ذكرنا ولا مع قيد وجودها لان قيدى الوجود اما مطاقتان أو ممكنتان أو مطابقة وممكنة ولا انتاج في هـ - ذا الشكل - كل منهما وما حذف الضرورية من الصغرى فلان المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورية - كانت اما الضرورية المشروطة أو الضرورية الوقتية أو الضرورية المنتشرة وأخص الاختلاطات من أحدها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورية فهما لم تعد الى النتيجة اما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فهما ضروري الثبوت لمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه وضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم منه الا المنافاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة منافاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم وأما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة فلان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للاصغر في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف لم يلزم منه إلا أن ذات الأكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الاوقات واما ان وصف الأكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر فلا يلزم لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من افتراض الذات بالوصف نعم لو ظهر انعكاس المشروطة كنفسها تعدت الضرورية من الصغرى الحكم لم يبين وان حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فعليك بتصفح هذا الجدول

صغريات كبريات	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة
مشروطة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لادائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لاضرورية	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وقتية	وقتية مطابقة	وقتية مطابقة	وقتية مطابقة	وقتية مطابقة
منتشرة	منتشرة مطابقة	منتشرة مطابقة	منتشرة مطابقة	منتشرة مطابقة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة
ممكنة خاصة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة

في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفي العام)*

(أقول) لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة الاول كون القياس فيه من الفعاليات حتى لا تستعمل فيه الممكنة أصلا لان الممكنة اما ان تكون موجبة أو سالبة وأيا ما كان لا ينتج اما الممكنة السالبة فلما سبأني في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما الممكنة الموجبة فلانها ان تكون صغرى أو كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما اذا كانت صغرى فليصدق قولنا في الفرض المذكور كل ناهق مركوب زيدا لا مكان وكل حمار ناهق بالضرر و مع ان الحق السلب وصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الايجاب كـ كـير واما اذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيد يدرس بالضرر و قولنا كل حمار مركوب زيد لا مكان الخاص مع امتناع الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوب زيد لا مكان كان الحق الايجاب الشرط الثاني أن تكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لان أخص السوالب الغير المنعكسة هي السالبة الوقفية هي اما أن تكون صغرى أو كبرى وأيا ما كان لم ينتج اما اذا كانت صغرى فليصدق قولنا لا شيء من القمر يخسف بالتوقيت لادئما وكل ذي محور فهو قمر بالضرر ورة والحق الايجاب واما اذا كانت كبرى فليصدق قولنا كل مخسف فهو ذو محور بالضرر ورة ولا شيء من القمر يخسف بالتوقيت لادئما مع امتناع السلب الشرط الثالث أن يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغره ان تكون ضرورية أو دائمة أو العرفي العام على كبراه ان تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو اتفقت الامران كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدائمة وهي احدى عشر قولا الكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد تبين أن السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب أن تكون منعكسة سقطت من تلك الجملة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبرى السبع فلم يبق الاختلاط صغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات الوقفية وهي لا تنتج معها فلم تنتج البواقي وذلك لانه يصدق لا شيء من المخسف بخسب بالاضاعة القمرية بالضرر ورة مادام مخسف لادئما وكل قمر مخسف بالتوقيت لادئما مع امتناع سلب القمر عن الماضي بالاضاعة القمرية واعلم أن البيان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيها امتناع الايجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظهر ضرورة تنقض يدل عليه للشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب لان هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما أن تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما سبق وثانيهما أن تكون الكبرى الموجبة معها على الشرائط المعيرة بحسب الجهة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة بشرطه أنه اذا لم يصدق الدوام على صفراء تكون كبراه من الست المنعكسة السوالب فيجب أن يكون كبرى الضرب السادس كذلك الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه يصدق عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ايرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد أن يكون مقدماته بحيث اذا بدأت احدها بالآخرى انتجت سالبة خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطالوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبراه احدى الخاصتين و صفراء احدى القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام اما اذا كانت صفراء احدى الوصفيات الاربع فظاهر واما اذا كانت احدى الدائمتين فلان النتيجة حينئذ ضرورية لادائمة و دائمة لادائمة وهما أخص من العرفية الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطالوبة فيجب أن تكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لما كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبرى ايرجع الى الشكل الثالث وجب أن تكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس وأن تكون الموجبة مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه أيضا من شرطين

أحدهما أن تكون السالبة إحدى الخاصتين ولأنهما أن تكون الموجبة فعليه لأن الصغرى الممكنة عظيمة في الشكل الثالث وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لأن الشرط الأول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم من أول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل * قال
 (والنتيجة في الضرب بين الأولين بعكس الصغرى أن صدق الإدوام عليها أو كان القياس من الست المنعكسة السوالب والافتقار عامة وفي الضرب الثالث دائماً أن صدق الإدوام على إحدى مقدمتيه والافتكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخاص دائماً أن صدق الإدوام على الكبرى والافتكس الصغرى محذور فاعنه الإدوام وفي السادس كافي الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كافي الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب) *

(أقول) المنتج من الاختلاط بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الأولين مائة وأحد وعشرون وهي الخاصـ لـه من ضرب الجهات الفعلية الأحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة وأربعون وهي الخاصة من الصغرى بين الدائمتين مع الفعليات الأحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب وفي الرابع والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الأحدى عشرة مع الست المنعكسة السوالب وفي السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الصغرى بين الخاصتين مع الست المنعكسة السوالب وفي السابع اثنا عشر وعشرون تحصل من الكبرى بين الخاصتين مع الفعليات الأحدى عشرة والنتيجة في الضرب بين الأولين عكس الصغرى أن كانت ضرورية أو دائماً أو كان القياس من الست المنعكسة السوالب والافتقار عامة وفي الضرب الثالث دائماً أن كانت إحدى المقدمتين ضرورية أو دائماً والافتكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائماً أن كانت الكبرى ضرورية أو دائماً والافتكس الصغرى محذور فاعنه الإدوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلق وفي السادس كافي الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كافي الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كافي الشكل الأول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجملة لما كانت هذه الضروب الثلاثة الأخيرة ترد إلى الأشكال الثلاثة المذكورة وما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الأشكال بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن وطريق بطالعة هذا الجدول

مغربيات كبريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقتيّة
ضرورية	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة
دائمة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة
مشروطة عامة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
عرفية عامة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
مشروطة خاصة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
عرفية خاصة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة مطلقة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
مطلقة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
وجودية لا دائمة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
وجودية لا ضرورية	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
وقتيّة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة
منتشرة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة	حديثة عامة

* جدول نتائج الضرب الثالث وهو من كائتين والصغرى سالبة *

كبريات صغريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
عرفية عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
مطابقة عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
وجودية لا دائمة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
وجودية لا ضرورية	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
وقتيية	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
منشورة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض

جدول نتائج الضرب الرابع وهو من كائتين والصغرى موجبة والخامس وهو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كائية كبرى

صغريات كبريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
دائمة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مطابقة عامة	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لا دائمة	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لا ضرورية	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وقتيية	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
منشورة	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة

* جدول نتائج الضرب السادس *

كبريات صغيرات	مشر وطئة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة
مشر وطئة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشر وطئة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة

* جدول نتائج الضرب السابع *

صغيريات كبريات	مشر وطئة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
دائمة	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
مشر وطئة عامة	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
مشر وطئة خاصة	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
عرفية عامة	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
عرفية خاصة	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
مطابقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
وقفية	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
منتشرة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة

* جدول نتائج الضرب الثامن *

كبريات صغيرات	مشر وطئة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة
دائمة	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة
مشر وطئة عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
مشر وطئة خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة

قال * (الفصل الثالث في الافتراضات الكائنة من الشرطيات * وهي خمسة أقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منهما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنفذ الاشكال الاربعه فيه لانه ان كان تاليا في الصغرى مقبدا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقبدا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقبدا في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكميه والكيفية في كل شكل كما في الجليات من غير فرق مثل الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان (اب فجد) وكلما كان (ج د فهز) ينتج كما كان (اب فهز) (أقول) ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات المحضة بل هو ما لا يتركب من الجليات سواء تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والجليات وأقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حلية ومنفصلة أو حلية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من المتصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بأكمله أو التالى بأكمله واما في جزء غير تام منهما أى جزء من المقدم أو التالى واما في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه ثلاثة أقسام لكن القريب بالطبع منها الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنفذ فيه الاشكال الاربعه لان الاوسط وهو المشترك بينهما ان كان تاليا في الصغرى مقبدا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان (اب فجد) وكلما كان (ج د فهز) فكلما كان (اب فهز) وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان (اب فجد) وليس البتة اذا كان (ه ز فجد) فليس البتة اذا كان (اب فهز) وان كان مقبدا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان (ج د فاب) وكلما كان (ج د فهز) فقد يكون اذا كان (اب فهز) وان كان مقبدا في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان (ج د فاب) وكلما كان (ه ز فجد) فقد يكون اذا كان (اب فهز) وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الجليات من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد ضروبهما الا في الشكل الرابع فان ضروبه ههنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكميه والكيفية فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس * قال

* (القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين والمطبوع منهما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائما ما كل (اب) أو كل (ج د) ودائما ما كل (د ه) أو كل (وز) ينتج دائما ما كل (اب) أو كل (ج ه) أو كل (وز) لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التاليف وعن احدي الاخرين فينفذ فيه الاشكال الاربعه والشرائط المعتبرة بين الجليتين معتبرة ههنا بين المشاركون) *

(أقول) القسم الثاني من الافتراضات الشرطية ما يتركب من منفصلتين وهو ايضا ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام منهما أو في جزء غير تام منهما أو في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع من هذه الاقسام ما تكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليهما كقولنا دائما ما كل (اب) أو كل (ج د) ودائما ما كل (د ه) أو كل (وز) ينتج دائما ما كل (اب) أو كل (ج ه) أو كل (وز) لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التاليف وهما كل (ج د) وكل (د ه) وعن احدي الاخرين أى كل (اب) وكل (وز) فانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب أن يكون أحدهما طرفي كل واحد منهما واقعا في الواقع والا فخرج واقع فواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك أو الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو أحد أجزاء النتيجة وان كان الطرف المشترك فالواقع معهما المنفصلة الثانية واما الطرف المشترك فيجتمع للطرفان المشاركون على الصدق وتصدق نتيجة التاليف وهي الجزء الاخير من النتيجة أو الطرف الغير المشترك وهو الجزء الثالث فالواقع لا يخلو

عن تنبئة التأليف وعن الطرفين الغير المشاركين وتنفع الاشكال الاربع في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين المشاركين ويعتبر فيهما أن يكونا على شرائط الانتاج المعتبرة بين الجليتين * قال
 * (القسم الثالث ما يتر كب من الجلية والمتصلة والمطبو ع منهما كانت الجلية كبرى والشر كمة مع نالى المتصلة وتنبهت متصلة مقدمها مقدم المتصلة ونالها نتيجة التأليف بين التالى والجليية كقولنا كلما كان (اب فيج د) وكل (ده) ينتج كلما كان (اب) فكل (ج ه) وينتج فيه الاشكال الاربعه وشرائط المعتبرة بين الجليتين معتبرة ههنا بين التالى والجليية

(أقول) (القسم الثالث من الاقسية الشرطية ما يتر كب من الجلية والمتصلة والجليية فيه اما ان تكون صغرى أو كبرى واما ما كان فالمشارك اما تالى المتصلة أو مقدمها فهذه أربعة أقسام الا ان المطبو ع منها ما كانت الجلية كبرى والشر كمة مع نالى المتصلة وشرط انتاجه ايجاب المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة ونالها نتيجة التأليف بين التالى والجليية كقولنا كلما كان (اب فيج د) وكل (ده) ينتج كل ما كان (اب فيج ه) لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع الجلية اما صدق التالى فظاهر واما صدق الجلية فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالى مع الجلية صدق نتيجة التأليف فكما صدق المقدم صدق نتيجة التأليف وهو المطلوب وتنفع فيه الاشكال الاربعه باعتبار مشاركة التالى والجليية والشرائط المعتبرة بين الجليتين معتبرة ههنا بين التالى والجليية * قال

القسم الرابع ما يتر كب من الجلية والمتصلة وهو على قسمين الاول ان يكون عدد الجليات بعدد أجزاء الانفصال اشارك كل واحدة منها واحد امان أجزاء الانفصال امام اتحاد التأليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ه ط) ينتج كل (ج ط) اصد صدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الجلية وأمام اختلاف التأليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (ه ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لاسر التانى ان تكون الجليات أقل من أجزاء الانفصال وتكون الجلية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزأين والمشارك كمة مع أحدهما كقولنا ما كل (ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ط) أو كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمي التأليف وعن الجزء الغير المشارك * قال

(أقول) رابع الاقسام ما يتر كب من الجلية والمتصلة وهو قسمان لان الجليات اما ان تكون بعدد أجزاء الانفصال أو تكون أقل منها وهذه القسمه تليست بمحصرة لجواز كونها أكثر عدد امان أجزاء الانفصال الاول ان تكون الجليات بعدد أجزاء الانفصال وانفرض ان كل واحد من الجليات يشارك جزأ واحد ا من أجزاء الانفصال وحينئذ اما ان يكون التأليفات بين الجليات وأجزاء الانفصال متحدة في النتيجة أو مختلفة فيها أما اذا كانت نتائج التأليفات واحدة فهو القياس المقسم وشرطه ان تكون المنفصلة موحدة كلية مانعة الخلو أو حقيقة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ه ط) ينتج كل (ج ط) لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال والجليات صادقة في نفس الامر فأي جزء يفرض صدق من أجزاء المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من الجليات وينتج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التأليفات مختلفة وهو القياس الغير المقسم فلذلك المنفصلة مانعة الخلو كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (ه ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لاسر من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الجليات اشئ ان تكون الجليات أقل من أجزاء الانفصال وانفرض الجلية واحدة والمنفصلة ذات جزأين ومانعة الخلو ومشاركة الجلية مع أحدهما كقولنا ما كل (ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ط) أو كل (ج د) لان المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب صدق أحد جزأيها فالواقع منهما اما الجزء الغير المشارك وهو أحد جزأي النتيجة أو الجزء المشارك فيصدق مع

الجماليات وهما - دمتا التاليف فيص - دق نتيجة التاليف وهى الجزء الآخر من النتيجة فالواقع لا يخفى
عن جزأها * قال

(القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما فى جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما أو كليهما
كان فالمطبوع منهما تكون المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى موجبة مثال الاول قولنا كلما كان (اب فيج د)
ودائما اما كل (ج د) أو (هـ ز) مانعة الجمع ينتج دائما اما ان يكون (اب) أو (هـ ز) مانعة الجمع لاستلزام
امتناع الاجتماع مع اللازم دائما وفى الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفى الجملة ومانعة الحلو ينتج قد يكون
اذ لم يكن (اب هـ ز) لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاما كلياً واستلزام ذلك المطلوب من الثالث ومثال
الثانى كلما كان (اب فيج د) ودائما اما كل (ده) أو (دز) مانعة الحلو ينتج كلما كان (اب) فالما كل (ج هـ) أو
(دز) والاستقصاء فى هذه الاقسام الى الرسائل التى علمناها فى علم المنطق

(أقول) آخر أقسام الاقترانيات الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشرطة بينهما اما فى جزء تام
منهما أو فى جزء غير تام منهما أو فى جزء تام من احدهما غير تام من الآخرى فهذه أقسام ثلثة لانه اقتصر
المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيهما اما ان تكون صغيرة أو كبرى
ليكن المطبوع منهما اما تكون المتصلة صغيرة والمنفصلة موجبة كبرى أما الاول وهو ما يكون الشرطة فى جزء
تام من المقدمتين فالمنفصلة اما مانعة الجمع أو مانعة الحلو فان كانت مانعة الجمع كقولنا كلما كان (اب فيج د)
ودائما أو قد يكون اما (ج د) أو (هـ ز) مانعة الجمع ينتج دائما أو قد يكون اما (اب) أو (هـ ز) لان (ج د) لازم
(لاب وهـ ز) ممتنع الاجتماع مع (ج د) كما بان أو جزئيا فيكون (هـ ز) ممتنع الاجتماع مع (اب) كذلك لان
امتناع الاجتماع مع اللازم دائما وفى الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم دائما وفى الجملة وان
كانت مانعة الحلو كفى المثال المذكور والمنفصلة مانعة الحلو ينتج قد يكون اذ لم يكن (اب) (فهـ ز) لان نقيض
الاوسط وهو نقيض (ج د) يستلزم طرفى النتيجة اعنى نقيض (اب) وعين (هـ ز) اما انه يستلزم نقيض (اب)
فـ لان نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم واما انه يستلزم عين (هـ ز) فلنمنع الحلو بين (ج د) و (هـ ز) فكل
أمرين بينهما ما منعه الحلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الآخر على ما صرفى - فالزم الشرطيات واذا
استلزم نقيض الاوسط للطرفين أنتج من الشكل الثالث أن نقيض (اب) قد يستلزم عين (هـ ز) وهو المطلوب
وأما الثانى وهو ما يكون الشرطة فى جزء غير تام من المقدمتين ولتسكن المنفصلة مانعة الحلو فكقولنا كلما كان
(اب) فكل (ج د) ودائما اما كل (ده) أو (دز) ينتج كلما كان (اب) فالما كل (ج هـ) أو (دز) لانه كلما
فرض (اب) كان (ج د) فالواقع حينئذ من المنفصلة اما كل (ده) أو (دز) فان كان (ده) فالواقع على تقدير
(اب) كل (ج د) وكل (ده) وهما يستلزمان كل (ج هـ) وان كان (دز) فعلى تقدير (اب) يكون الواقع
اما كل (ج هـ و دز) وهو المطلوب هذا كلام اجمالى فى الاقترانيات الشرطية - وأمّا بيان تفصيلها فهو مما
لا يلىق بالمختصرات * قال

* (الفصل الرابع فى القياس الاستثنائى * وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
لاحد جزأها أو رفعه يلزم وضع الآخر أو رفعه ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المنفصلة
وكايتها أو كاية الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع) *
(أقول) قد مر ان القياس الاستثنائى ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكور اقية بالفعل فالذ كور فيه من
النتيجة أو نقيضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال والالزم اثبات الشئ بنفسه أو بنقيضه أو جزء من مقدمته
والمقدمة التى جزؤها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية فالقياس الاستثنائى ما يكون مركبا من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى وضعية أى اثبات لاحد جزأها أو رفعه أى نقيضه يلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج أن النهار موجود ولكن النهار

أقوله وانما سقى نخلها أي

أقول هذا الوجه في
التسمية هو الذي ارتضاه
للمهور و قيل انما سمي خافيا
لأن المتكلم به يثبت المطلوب به
بإبطال نقضه فكانه يأتي
طالوبه لا على سبيل
الاستقامة بل من خلفه
يؤيده تسمية القياس
الذي ينساق الى المطلوب
بتداه أى من غير تعرض
بإبطال نقضه بالمستقيم كان
لنمساك به يأتي مطلوبه من
إدماه على الاستقامة (قوله
هو مركب من قياسين)
قول توضيحه بمثال أن يقال
رضنا صدق قولنا كل (ج)
بالفعل ثم نقول يجب أن
صدق في عكسه بعض (ب)
(ج) بالفعل ثم نستدل على
صدق هذا العكس بقياس
خلف هكذا لو لم يصدق هذا
عكس على نقضه كبر صدق
الاصل لصدق نقضه مع
الاصل فهذه مقدمة متصلة
اصلها لو لم يصدق مطلوبنا
هو بعض (بج) بالفعل
صدق لاشئ من ب ج دائما
قولنا كل ج ب بالفعل
نضم الى هذه المتصلة متصلة
خرى هكذا وكلام صدق
اشئ من (بج) دائما مع
لنا كل (ج ب) بالفعل
قولنا لاشئ من (ج ج)
ثم افهم هذا قياسا - تراعى
ركب من متصليتين ينتج لو
صدق بعض (بج) بالفعل
صدق لاشئ من (ج ج)

فزوج له كنه ليس بمفرده و زوج وان كان شامعة فالجمع اتع القسم الاول فقط أى استثناء عين أى جزءه
كان نقبض الاخر لا متناع الاجتماع عينه - ما ولا ينتج استثناء نقبض شئ من جزأيه عين الاخر لجواز
ارتفاعه ما فيكون لها نتيجة ثان بحسب استثناء العين كقولنا ما أن يكون هـ - هذا الشئ شجرة أو حجر لكنه شجرة
فهو وليس بحجر لكنه حجر فهو ليس بشجرة وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط أى استثناء نقبض أى
جزءه كان عين الاخر لا متناع ارتفاعه - ما ولا ينتج استثناء عين أى شئ من جزأيه انقبض الاخر لا مكان
اجتماعه ما فيكون لها أيضا نتيجة ثان بحسب استثناء النقبض كقولنا ما أن يكون هذا الشئ لاشجرة أو لاجرا
لكنه شجرة فهو لاجر لكنه حجر فهو لاشجر * قال

(الفصل الخامس في لواحق القياس * وهي أربعة الأولى القياس المركب وهو ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات أخرى تتبع قولهم جرائي أن يحصل لـ المطالب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل (ج ا) ثم كل (ج ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) واما موصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) *

(أقول) القياس المركب قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها انتبعة وهي مع المقدمة الاخرى تنتج أخرى وهم جرائي ان يحصل المطالب وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتج للمطالب يحتاج مقدماته أو أحدها الى كسب بقياس آخر كذلك الى أن ينتهى الكسب الى المبادئ البديهية فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للمطالب بولها يسمى قياسا مركبا فان صرح بنتائج تلك القياسات سمي موصول النتائج كقولنا كل (ج ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) وان لم يصرح بها سمي مفصول النتائج فصلها عن المقدمات في الذكروان كانت مرادفة من جهة المعنى كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) قال

* الثاني قياس الخلف وهو اثبات المطالب بإبطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ب) وكل (ب ا) على انه امر مصادقة ينتج لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ا) لكن ليس كل (ج ا) على انه محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو المطلوب *

(أقول) قياس الخلف قياس ثبت المطلوب بإبطال نقيضه وانما سمى خلفاً أى باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه
يبتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما الاقتراني من متصلة وحلية
والآخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل (ج ب) فنقول لولم يصدق ليس كل (ج ب) لصدق نقيضه وهو كل
(ج ب) وانفرض ان ههنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي كل (ب ا) فنجعلها كبرى لاه متصلة وهو القياس
الاقتراني لبتج لولم يصدق ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ا) ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة للقياس الاستثنائي
نستثنى نقيض التالي فنقول لكن ليس كل (ج ا) على ان كل (ج ا) أمر محال فيتج ليس كل (ج ب) وهو
المطلوب * قال

(الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل موجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فيه
الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك ولا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه
الطريقة كالتمساح) *

أقول) الاستقراء هو الحكم على كل شيء لوجوده في أكثر جزئياته وانما قال في أكثر جزئياته لان الحكم
كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا قسما وسمى استقراء لان مقتضاه ان لا ينحصر
الابتداع الجزئيات كقولنا كل حيوان يهرك فكه الا سفل عنه المضع لان الانسان والمهاجم والسباع كذلك
وهو لا يغير اليقين الجواز وجود جزئ آخر لم يستقرا ويكون حكمه مخالفا لما استقري كانه ما استقري
منه انذاك * قال

*(الرابع)

(الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئ وجـد في جزئ آخر على مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالانقسام غير المراد بين النفي والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف أو كذا أو كذا والاخير ان باطلان بالتخالف فتعين الاول وهو موضوع تعريف اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة وتساير الشرائط المساوية مدار مع انها ليست العلة وأما الانقسام فالحصر ممنوع لجواز علة غير المذكور وبقتدير تسليم طلبة المشترك في المقيس عليه لا يلزم عليه في المقيس لجواز أن تكون خصوصية المقيس عليه شرطاً للعلة أو خصوصية المقيس مانعة منها) *

(أقول) التمثيل اثبات حكم واحد في جزئ لثبوته في جزئ آخر على مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً والجزئ الاول فرع والثاني أصلاً والمشارك علة وجامعاً كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثاً كالبيت واثبتوا عليه المشترك بوجهين أحدهما الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمًا كما يقال الحدوث دائر مع التأليف وجوداً وعدمًا أما وجوداً ففي البيت وأما عدماً ففي الواجب تعالى والدوران آية كون المدار علة للدائر فيكون التأليف علة للحدوث وثانيهما السبر والانقسام وهو ابراد أو صاف الاصل وابطال بعضها بالباقي للعلة كما يقال علة الحدوث في البيت اما التأليف أو الامكان والتالي باطل بالتخالف لان صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة فتعين الاول والوجهان ضعيفان أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي مدار للعلة مع أنه ليس بعلة وأما السبر والانقسام فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة ممنوع لان الانقسام ليس مرددين للنفي والاثبات فجاز أن تكون العلة غير ما ذكرتم بعد تسليم صحة الحصر لا نسلم ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم أن يكون علة في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الاصل سهل شرطاً للعلة أو خصوصية الفرع مانعة عنها * قال

(وأمّا الخاتمة ففيها بحثان * الاول في مواد الاقيسة) *

وهي يقينيات وغير يقينيات أما اليقينية فثبتت أوليات وهي قضايا تصور رطوبتها كاف في الجزم بالنسبة بينهما ما كقولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو باطنية كالحكم بأن الشمس مضئ وأن لنا فؤاداً وغضاباً ومجربات وهي قضايا يحكم بها المشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموم يوجب الاسهال وحديثات وهي قضايا يحكم بها الحدس قوى من النفس مفيدة للعالم كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها الكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكل العلم والحدس هو القاضي بالاحتمال من التجربة والحدس والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياسات هي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربع زوج لانقسامها ثمانية (بين) *

(أقول) كما يجب على المنطقي النظر في صورة الاقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الحكم من جهة الصور والمادة ومواد الاقيسة اما يقينية أو غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون الا كذا العمدة اما مطابقة النفس الامر غير ممكن الزوال فبالقياس الاول يخرج الظن والثاني الجهل المركب والثالث اعتقاد المقادير اليقينية فضروريان وهي بماد أول في الاكتساب ونظريات اما الضروريان فثبت لان الحكم بصدق القضايا اليقينية اما العقل او الحدس أو المركب منهم لا ينحصر المدرك في الحدس والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما أن يكون حكم العقل بمجرد تصور الطرفين أو بواسطة فان كان حكم العقل بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا أوليات كقولنا الكل أعظم من الجزء وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد أن لا تغيب تلك الوساطة

من هذين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وأمر الدين ومخيلات
وهي قضايا اذا وردت على النفس أثرت فيها تائبين اعجبنا من قبض وبسط كقولهم الخمر يا قوته سيالة
والعسل مرة موهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير
وير وجه الوزن والصوت الطيب وهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا
كل موجود مشار اليه و راء العالم فضاء لانهاية له ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات
وعرف كذب الوهم لموافقة العقل في مقدمات القياس الناتجة لنقيض حكمه وانكاره ونقيضه عند الوصول
الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه الختام الخصم وتقليطه *

(أقول) من غير اليقنيات المشهورات وهي قضايا يعرف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما
اشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وامامنا في طباعهم من الرقة كقولنا امرأه الضعفاء
محمودة وامامنا منهم من الحية كقولنا كشف العورة مذموم وامانا انفعالهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات
عند أهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم وامامنا شرائع وآداب كالامور الشرعية وغيرها و بما تبلغ الشهرة
بحيث تلبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور والمغايرة اعقله حكم
بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات
بحسب عاداتهم وآدابهم ولكل أهل صناعة أيضاً مشهورات بحسب صناعاتهم ومنها المسلمات وهي قضايا
تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لانه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة أو بين أهل العلم كتسليم الفقهاء
مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في حلى البالغة بقوله عليه الصلاة والسلام في الحلى
زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا نسلم انه حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن نأخذه
ههنا مسلماً والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلاً والغرض منه الزام الخصم واقناع
من هو فاضل عن ادراك مقدمات البرهان ومنها المقبولات وهي قضايا تؤخذ من بعضه قد فيه اما الامر سماوي
من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء واما الاختصاص به بجزيد عقل ودين كاهل العلم والزهو وهي نافعة
جداد في تعظيم أمر الله تعالى والشهقة على خلق الله تعالى ومنها المظنونات وهي قضايا يحكم بها العقل حكماً
راجحاً مع تجويز نقيضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فغلان سارق والقياس
المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمورهم واشهرهم
ومعادهم كيقوله الخطباء والوعاظ ومنها الخيلات وهي قضايا يخيل بها افتتار النفس منها قبضاً وبسطاً ونقير
أو ترغيب كما اذا قيل الخمر يا قوته سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة موهوعة
انقبضت وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب
ويريد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف أو يشد بصوت طيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم
بها الوهم في أمور غير محسوسة وانما قيد بالامور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس
بكاذب كما اذا حكم بحسن الحسناء وقيع الشوهاة وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها الجزئيات
المنترعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات كان حكماً صحيحاً وان حكم على غير
المحسوسات باحكامها كانت كاذبة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وان راء العالم فضاء لا يتناهي
فان الحس والوهم سيقا الى النفس فهي منجذبة اليها مسخرة لها حتى ان احكام الوهميات وبالم يتميز
عندها من الاوليات ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما احكام الوهم بقي انتباهها بالاوليات ولم يكدر بتنع
أصلا وما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم بها الحكم الوهم بالخوف
من الميت مع انه يوافق العقل في ان الميت جاد والجاد لا يخاف منه المتنج لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل
الوهم والعقل الى النتيجة نكص الوهم وأكذرها والقياس المركب منها يسمى سفسطة والغرض منه تقليطها

المصير واسكانه وأعظم فائدة معرفتها الا حراز عنها قال

(والغاطلة قياس فساد صورته بان لا يكون على هيئة متجهة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة أو مادته بان يكون بعض المقدمة والمطلوب شيئاً واحداً والكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشرو وكل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة أو من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعة مقام الكتابة كقوله الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وأخذ الامور الذهبية مكان العينية وبالعكس فعلبك بمراعاة كل ذلك لا لاتقع في الغلط والستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيان قابلهما الحكيم ومشاعبيان قابلهما الجدلي *)

(أقول) المغالطة قياس فساد اما من جهة الصورة أو من جهة المادة أو من جهة الصور فبأن لا يكون على هيئة متجهة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية أو صفرا محالية أو ممكنة وأما من جهة المادة فبأن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان بشرو وكل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك أو بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة أو من حيث المعنى أما من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انهم فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة وأما من حيث المعنى فكعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمة متبني ليس هو وجود اذ ليس شئ موجود يصدق عليه انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكتابة كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وربما تغير العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت للشئ ثابت للثابت الشئ فيكون الجنس ثابتاً للانسان ووجه الغلط ان الكبرى ليست بكمية وكأخذ الذهبيات مكان الخار حيات كقولنا الحدوث حادث وكل حادث له حدوث فالحدوث له حدوث وكأخذ الخار حيات مكان الذهبيات كقولنا الجوهر موجود في الذهب وكل موجود في الذهب قائم بالذهب وكل قائم بالذهب فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك لئلا يقع فيه الغلط وفي أخذ وضع الطبيعة مكان الكتابة من باب فساد المادة نظراً لان الفساد فيه ليس بالاختلال شرط الانتاج الذي هو الكتابة فيختل فيكون من باب فساد الصورة لا المادة ومن يستعمل المغالطة فان قابلها الحكيم فهو سوفسطائي وان قابلها الجدلي فهو مشاعبي *

سوفسطائي وان قابلها الجدلي فهو مشاعبي *

هذا البحث الثاني في اجزاء العلم هو موضوعات وقد عرفتها او مباديها هي حدود الموضوعات واجزاؤها واعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا ان نضل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل بأي بعد على كل نقطة شيئاً واثره والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ومساائل وهي القضايا التي يطلبها ان نسبة مجموعها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك للاخر أو مباين له وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به اطرافان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تقسيمه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان أو مساويتان لهما أو قد تكون عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث زاياه مثل قائمتين واما مجموعها فانها خارجة عن موضوعاتها لا امتناع أن يكون جزء الشئ مطابلاً لثبوته له بالبرهان وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة والحمد لله العلي والهداية والصلاة على محمد وآله منتهى الخلائق من الغواية وأصحابه الذين

هم أهل الدراية والحديثه وأولوا آخرا

(أقول) اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ مسائل اما الموضوع فقد عرفته في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد والحساب واما امر متعدد فلا بد من اشتراكها في امر واحد يلاحظ في سائر ما بحث العلم كموضوعات هذا الفن فانها مشتركة في الايصال الى مطبوع مجهول والالفاظ ان تكون العلوم المنهزة على حدة واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما تصورات أو تصديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما يثبت نفسها وتسمى بالوقوع متمارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية واما غير يثبت بنفسها فان أذهن المتعلم لها الحسن ظن سميت أصولا لموضوعة كقولنا لئان فصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكار والشك سميت مصادر ان كقولنا لئان نعمل بأى بعدد على كل نقطة شيئا دائرية وفي كون الموضوع جزأ من العلم على حدة نظر لانه ان أراده التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه - على ما مر وان أراده تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزأ آخر بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية قولها موضوعات ومجولات اما موضوعات لم تقدر تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشاركا لا آخر أو مباين له والمقدار موضوع علم الهندسة فهو قد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد أخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقادير وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط تام على خط آخر وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون موضوعا عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثلث فالتثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زواياه متساوية متساويتان فهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي اما موضوعات العلم أو اجزائها أو اعراضها الذاتية أو جزئياتها واما مجولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة عن موضوعات الامتناع أن يكون جزءا للشيء مطبوعا بالبرهان لان الاجزاء بيئة الثبوت للشيء

وليكن هذا آخر ما اردنا برأيه في هذه الاوراق والحدود واجب الوجود مفيض الارزاق والصلوة على افضل البشر على الاطلاق محمد المبعوث بنعيم مكارم الاخلاق وعلى آله وصاحبه وذريته

الجليل عليه والصلوة على نبينا وبعد فقد تم شرح العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي على الرسالة الشمسية للامام نجم الدين عمر بن علي القزويني الكاتب في المنطق محلي الهوامش بحاشية العلامة السيد علي بن محمد الجرجاني وذلك بالمطبعة المبنية بمصر المحروسية بحوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لمغفور به القدير أحمد البابي الحلبي ذى الهجز والتقصير في شهر جمادى الثاني سنة ١٣٠٧ هجرية على صاحبها افضل الصلاة وأتم التحية

(قوله وفي كون الموضوع جزأ من العلوم على حدة نظر) أقول قد أجيب عن النظر بمنع الحصر وهو ان لا يريد بكون الموضوع جزأ ان تصوره جزأ من العلم حتى يندرج في المبادئ التصورية ولان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزأ منه ليرد ان هذا التصديق خارج عن العلم اتما فكيف بعد جزأ منه بل يريد بكونه جزأ من العلم أن التصديق بوجود الموضوع جزأ من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح في الشفاء بأن التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية فلا يكون أيضا جزأ على حد قبل مندرج في المبادئ التصديقية والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

* (فهرست شرح القطب على الشمسية) *

صفحة

خطبة الكتاب	٢
أما المقدمة ففيها بحثان المبحث الاول في ماهية المنطق	٣
المبحث الثاني في موضوعه	١٦
المقالة الاولى في المفردات وفيها أربعة فصول * الفصل الاول في الالفاظ	٢٠
الفصل الثاني في المعاني المفردة	٣١
الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي	٤٢
الفصل الرابع في التعريفات	٥٤
المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول * أما المقدمة ففي تعريف القضية	٥٦
وأقسامها الاولى	
الفصل الاول في الجلية وفيه أربعة مباحث المبحث الاول في أجزائها وأقسامها	٥٩
المبحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع	٦٣
المبحث الثالث في العدول والتحصيل	٦٧
المبحث الرابع في القضايا بالوجهة	٧٠
الفصل الثاني في أقسام الشرطية	٧٧
الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث المبحث الاول في التناقض	٨٣
المبحث الثاني في العكس المستوي	٨٨
المبحث الثالث في عكس النقيض	٩٤
المبحث الرابع في تلازم الشرطيات	٩٨
المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه	٩٩
الفصل الثاني في المختلطات	١٠٧
الفصل الثالث في الاقتراعات السكائنة من الشرطيات	١١٨
الفصل الرابع في القياس الاستثنائي	١٢٠
الفصل الخامس في لواحق القياس	١٢٢
وأما الخاتمة ففيها بحثان * الاول في مواد الاقيسة	١٢٣
المبحث الثاني في أجزاء العلوم	١٢٦

* (تم الفهرست) *

ل ق و



COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU59577363

ME06763

Sharh al-illamah Qut